



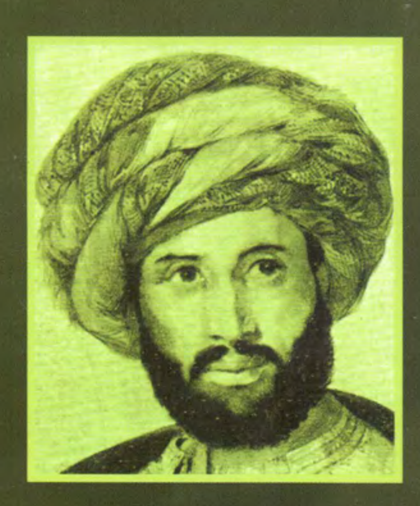
من الحوليات إلى التاريخ العلمى

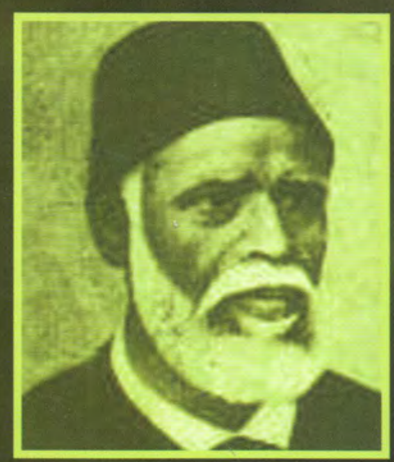
نهضة الكتابة التاريخية فى مصر

٨٤

د. أحمد زكريا الشلّق

مصر النهضة









مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

من الحوليات إلى التاريخ العلمي

نهضة الكتابة التاريخية في مصر

صور الغلاف الأمامى

من اليمين: أحمد شفيق باشا - محمد صبرى السوربونى - محمد شفيق غربال

صور الغلاف الخلفى

من أعلى: رفاعة الطهطاوى - على مبارك - أمين سامى باشا

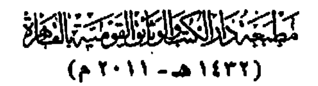


من الحوليات إلى التاريخ العلمى

نهضة الكتابة التاريخية في مصر

تأليف

د. أحمد زكريا الشلق



الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

الشلق، احمد زكريا.
من الحوليات إلى التاريخ العلمي: نهضة الكتابة التاريخية فى مصر/ تأليف أحمد زكريا الشلق .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ٢٠١١.
٢٥٠ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك 7 - 0823 - 18 - 977 - 978
١ - التاريخ.
أ - العنوان

٩٠٧,٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٩٤٥١

I.S.B.N. 978 -977 - 18 - 0823 - 7



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة



العدد (٨٤)

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام / ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل - رملة بولاق.

الإهداء

إلى أستاذي الدكتور عبد الخالق لاشين

المثال الصعب، والأستاذية والكرامة في أجلّ صورة

على سبيل التقديم

أعترف بأن ثمة قصوراً في تقييم حركة الكتابة التاريخية المصرية الحديثة والمعاصرة، وهو ما أقرَّ به الصديق الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق، في تقديمه لهذا العمل العلمي المتميز، الأمر الذي دفعه إلى العناية بهذه الدراسة، التي تسد فراغًا ملحوظًا في هذا الجانب، وخصوصًا وأن مؤرخنا الدابه قد توصل إلى هذه الحقيقة بعد خبرة علمية طويلة، شملت تقريبًا كل مراحل التاريخ المصري الحديث والمعاصر، وعلى مدار أربعة عقود تقريبًا، ومنذ أن عمل الدكتور أحمد زكريا معيدًا بقسم التاريخ بجامعة عين شمس ١٩٧٢، وحتى بدايات العقد الثاني من هذا القرن، وهو يواصل مشروعه العلمي، حينما بدأ حياته العلمية، بعد أن اختار "حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية" كموضوع لرسالته لدرجة الماجستير، هذا العمل العلمي الذي يعد بمثابة المصدر الأول، ليس عن الحزب فقط؛ وإنما عن الحياة السياسية المصرية منذ بدايات القرن العشرين. وحينما كتب رسالته للدكتوراه عن "حزب الأحرار الدستوريين" جاءت من أفضل الأطروحات التي كتبت خلال العقود الثلاثة الماضية، فضلاً عن أنه وثق لدور هذا الحزب وسياسته، لذا أصبح الكتاب العمدة في تاريخ هذا الحزب.

لم يكن لأحمد زكريا حينما كتب هاتين الرسالتين مجرد ناقل أو موثق، أو حتى مؤرخ تقليدي؛ بل كان بارعًا في منهجه ورؤيته ونقده، وقد عبّر في كل منا كتب عن ثقافة راقية المستوى؛ فضلاً عن لغته العلمية الرفيعة.

لم يتوقف مؤرخنا الرائع عند هذين العملين الكبيرين؛ بل راح يواصل مشروعه حينما كتب دراساته عن تحديث الفكر المصري، ولعله أول من عني بالكتابة عن الحزب الديمقراطي المصري (١٩١٨ - ١٩٢٣) بعد أن أغفلناه في خضم أحداث ثورة ١٩١٩، كما علي بالتاريخ الاجتماعي والسياسي، ثم واصل رسالته من خلال عشرات الكتب والبحوث الأكاديمية، بعضها عن طه حسين والبعض الآخر عن الشيخ مصطفى عبد الرازق وغير ذلك كثير؛ إضافة إلى ما كتبه عن تاريخ العرب الحديث والمعاصر، البعض عن تاريخ قطر، والآخر عن العرب والدولة العثمانية، لذا فقد استحق صديقنا كل هذا التقدير من كل الأوساط العلمية، ليس في مجتمع المؤرخين فقط؛ وإنما في كافة الأوساط الثقافية المصرية، وخصوصًا وقد أشرف على العديد من الأعمال العلمية في دار الكتب والوثائق القومية؛ فضلاً عن هيئة قصور الثقافة، وقد حفلت مكتبتنا المصرية بالعديد من الأعمال الكبيرة التي أشرف عليها الدكتور أحمد زكريا الشلق، أو قدّم لها أو أعد لبعضها دراسات علمية رصينة تنم عن وعي كبير بمعنى الكتابة التاريخية، لذا فقد قدّرته الدولة حينما منحته جائزة التفوق من المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٦، وإن كنت أود لو أنه حصل على الجائزة التقديرية في العام نفسه فهو يستحقها بكل اقتدار.

لقد جمعت هذه الدراسة البديعة نماذج متنوعة من ميراث الكتابة التاريخية ابتداء بالجبرتي والطهطاوي وعلي مبارك وأمين سامي وأحمد شفيق باشا، وهذا

الأخير يعد بحق صاحب موسوعة متكاملة تناولت نصف قرن من التاريخ المصري، كتبها على شكل مذكرات وحوليات.

ومع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تكون مدرسة التاريخ المصري قد أكملت نضجها، رغم أن غالبية أعلام المؤرخين المصريين وقتئذ لم يكونوا قد درسوا المناهج الحديثة، لكن جاءت كتاباتهم بمثابة الكتاب المرجع في كل ما كتبوا، وخصوصاً محمد فريد صاحب "البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية".

ويتوقف المؤلف عند نعوم شقير وكتابه الشهير "تاريخ سينا"، الذي يعد بحق أفضل ما كتب عن تاريخ سيناء حتى الآن، ورغم أن الرجل كان شامياً، إلا أنه اندمج في الحياة المصرية كغيره من الشوام الذين اجتذبتهم الحياة المصرية وانخرطوا في ثقافتها أدباء وشعراء ومؤرخين ومترجمين وروادا للصحافة.

لم يغفل مؤلفنا أعمال رجل كيوسف نحاس بك الذي قد لا يعرفه الكثيرون، فقد كان من كبار المشتغلين بقضايا التعاونيات والقضايا الاقتصادية، وقد عني بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية والأهلية، ولعل ما كتبه عن "الفلاح" المصري فضلاً عن العديد من الدراسات الاقتصادية والتشريعية؛ يعد من أفضل ما كتب في هذا المجال.

ثم انتقل مؤلفنا إلى دراسة كل من محمد شفيق غربال ومحمد رفعت ومحمد صبري السربوني، باعتبارهم بدايات لجيل من المؤرخين بالمعنى الأكاديمي، محللاً ومناقشاً لأعمال هذا الجيل من الأساتذة الكبار الذين ملئوا حياتنا ثقافة ومعرفة.

لقد توقف المؤلف كثيراً عند أحمد عزت عبد الكريم الذي يعد بحق صاحب مدرسة كبيرة في التاريخ الحديث، ليس من خلال مؤلفاته فقط؛ وإنما من خلال تلاميذه الذين انتشروا في كل الجامعات والمراكز البحثية في مصر والعالم العربي.

وإذا كان الدكتور أحمد زكريا قد أنهى كتابه بفصل خصصه لأستاذه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، الرجل الذي لم يأخذ حقه من التقدير والاهتمام، رغم أنه من وجهة نظري من أفضل من أنتجتهم مدرسة التاريخ المصري فقد كان كما قال مؤلفنا "يمتلك جرأة نفس أبية ونزاهة ضمير حي وقدرة طاغية على التأثير في من حوله".

أعتقد أن هذا العمل العلمي الذي تشرف سلسلة "مصر النهضة" بدار الكتب بنشره يعد من أفضل ما كتب عن تاريخ مدرسة المؤرخين المصريين في مجال التاريخ الحديث والمعاصر.

تحية تقدير إلى روح هؤلاء البنائين العظام، وتقديراً ومحبة للصديق الدكتور أحمد زكريا الشلق.

أ.د. محمد صابر عرب
ابريل ٢٠١١

مقدمة المؤلف

نشأت فكرة هذا الكتاب من اعتبارين أساسيين: أولهما - النقص الواضح في التأريخ لحركة الكتابة التاريخية عن مصر الحديثة والمعاصرة، لتقييمها على أساس علمي. وليس من المبالغة القول بأننا لم نعط هذا الأمر حقه من البحث والدرس، بل إن الأجانب سبقونا إلى ذلك بشكل ملفت، ففي ربع القرن الأخير (١٩٨٤ - ٢٠٠٥) - مثلا - صدرت مؤلفات أربعة باللغة الإنجليزية وحدها عن كتاباتنا التاريخية، وهي مؤلفات جاك كرابس جونيور، ورول ماير، وأنتوني جورمان، ثم الدراسة التي وردت بالكتاب الذي حرره كلا من آرثر شمدت، وإيمي جونسون، وباراك سالموني.. ونحن في المقابل اكتفينا - عن نفس الفترة - بندوتين إحدهما عن الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩٨٧) ثم ندوة "السيداج" عن المدرسة التاريخية المصرية (١٩٩٥)، فضلا عن كتاب لعبد المنعم الجميعي (١٩٩٤) وآخر لرءوف عباس صدر عن "مصر النهضة" عام ٢٠٠٩، ويضاف إلى ذلك بضع مقالات هنا وهناك.

أما الاعتبار الثاني فيتمثل في أنه قد تجمع لديَّ عدد من الدراسات التي قدّمتُ بها لإصدار طبعات جديدة لأعمال رائدة لمؤرخينا الكبار، حاولت بها الترجمة لهم والتأريخ لإنتاجهم وتقييم مناهجهم، مع ربطها بسياق واتجاهات حركة كتابة التاريخ المصري الحديث والمعاصر. وقد رأيت أن هذه الدراسات، رغم كتابتها على فترات، قد تمثل إسهاما في معالجة بعض أوجه هذا النقص. وأود أن أصارح القراء بأن هذا الهدف لم يكن يوجهني عند كتابة هذه الدراسات التي أعددتها خلال السنوات العشر الأخيرة، غير أن تلميذيَّ وائل إبراهيم الدسوقي وعبد المنعم محمد سعيد، رأيا أن هذه الدراسات تشكل موضوعا رئيسيا واحدا، وشجعاني - ولهما كل الشكر - على نشرها بين دفتي كتاب. لذلك جعلت أراجعها، وأراجع ما كتب عن الموضوع، ثم عدلت وأضفت فصولا جديدة لتكميل السياق وترابطه، حتى كان هذا الكتاب.

وإنني إذ آمل أن يكون هذا الكتاب إسهاما مفيدا في التاريخ لحركة الكتابة التاريخية في مصر، والتعريف بروادها وإسهاماتهم، التي نهضت بها وحدثتها، من حيث المصادر والمناهج وأساليب الكتابة وأشكالها، فإنما أود أن أشير إلى أن هذا الكتاب لا يقدم حصرا لإسهامات المؤرخين ورواد التحديث جميعا، فذلك جهد موسوعي أنوء به، مع ما قد يتضمنه من حشد وتطويل وتكرار. لذلك رأيت أن أكتفي برصد ملامح التطور والنهضة في سياق حركة التأريخ لمصر الحديثة والمعاصرة، وذلك بالتركيز على المؤرخين ذوي الأعمال التي تشكل "نقلات مهمة" في مراحل تطور الكتابة التاريخية والنهوض بها. وأستميح القراء عذرا إذا وجدوا أن الكتاب يتضمن فصولا أكثر شمولا وتوسعا عن غيرها – خاصة ما كتب عن أحمد شفيق باشا والدكتور محمد صبري – لأن هذه الدراسات كتبت على فترات متباعدة، وإن كانت في النهاية شكلت فصول موضوع واحد للكتاب. كما يجب التنويه إلى أن الفصول: الثاني والرابع والخامس والثامن والعاشر قد سبق نشرها، أما بقية الفصول فلم يسبق نشرها.

وفي النهاية، هذا جهد المقلّ، والأمل معقود على الأجيال الجديدة من الباحثين والمؤرخين الذين سوف يثرون الكتابة التاريخية، استنادا إلى قواعد البحث العلمي، بما تتضمنه من موضوعية وعقلانية وروح نقدية، واستفادة من التطورات التقنية الجديدة، ليحققوا نقلات نوعية ترتقي بالبحث في التاريخ وبالمعرفة التاريخية التي تصب في الوعي بالحاضر.

ومن واجبي أن أقدم خالص الشكر وأجزله للصديق الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب المؤرخ الكبير، الذي يمنحنا – في هذه السلسلة – تشجيعه الدائم ويوصينا بأن ننشر لشباب الباحثين، وهو ما يبدو من أسماء من نشرت لهم "مصر النهضة".

قبلتنا محبة هذا الوطن وخدمة تاريخه.

والله المستعان

أحمد زكريا الشلّق

إبريل ٢٠١١

الفصل الأول

ميراث الماضى ونهضة الكتابة التاريخية

١- ميراث الماضى.

٢- الجبرتى ومرحلة التحول.

٣- التاريخ والمؤسسات التعليمية.

٤- الطهطاوى وعلى مبارك.

الفصل الأول

ميراث الماضي ونهضة الكتابة التاريخية

من المهم أن نلاحظ أن مصطلح "النهضة" عندنا مصطلح حديث، وأنه لم يظهر في كتاباتنا بشكل واضح قبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حين تركز منذ ظهوره على حركة العمران والتجديد والابداع والترجمة في مصر والشام منذ مطلع ذلك القرن. وكان ذلك من ثمار المثاقفة مع أوربا، التى عرفت النهضة بمعنى الإنبعاث أو الإحياء أو الولادة من جديد، والتى بدأت من القرن الرابع عشر واستمرت حتى السابع عشر، وإن كانت عندنا قد اكتسبت معنى النهوض، أى اليقظة بعد نوم، أو القيام بعد قعود. وبالرغم من تأثر تاريخنا بالتاريخ الأوربي عن طريق الغزو والاستعمار، أو الانتقال السلمي من خلال التجار والمبشرين وغيرهم.. فليس من الضروري أن نعرف عصر النهضة، وما أعقبه من تنوير وحداثة، بهذا المقياس الأوربي إلا على سبيل المجاز، أو عند المقارنة بأوربا، وليس من الضرورى أن نسير في ذات القنوات التى سارت عليها أوربا في مراحل تاريخها(١).

وفي عام ١٩٠٨ عرَّف جورجي زيدان في مقال بمجلة الهلال "النهضة العلمية الحديثة" بأنها الانتقال الذى أصاب اللغة العربية في القرن الماضي (يقصد القرن التاسع عشر) على أثر اختلاطنا بأهل التمدن الحديث واقتباسنا علومهم المبنية على المشاهدة والاختبار، واقتفائنا آثارهم في إنشاء المطابع والجرائد وغيرها من عوامل التمدن. وكان يرى أن النهضة بدأت من ولاية محمد على عام ١٨٠٥، وأنها نتيجة للعوامل "الداخلة في ترقية العقول وتفتيح القرائح" مثل المدارس والمطابع والصحف، وما نتج عنها من تأليف وترجمة(٢). والنهضة، أو الحداثة، أو التنوير، أو الإصلاح، أو الثورة، كلها مطالب وحاجات اجتماعية، مثلها مثل المأكل أو الملبس بالنسبة للأفراد. فإذا لم تلبَّ كما يجب، أو تشبع إشباعاً كاملاً، فإنها تظل قائمة، بل تزداد حدة، وهذا ما حدث في بلادنا، فقد تجادلت الظروف الداخلية من تخلف وفقر وجهل مع الظروف الخارجية من تقدم وغنى وعلم، فكان حاصل ذلك الجدل

هو الحاجة إلى النهوض أو التحديث، فلما لم يتحقق ذلك على النحو المنشود، أو تعطل بفعل عوامل خارجية في الغالب، كالديون والاحتلال، ظل الجدل قائماً. ومما يلفت الانتباه أن الاستعمار العسكري كان على رأس معوقات النهضة والحداثة على أرضنا، مثلما كان حافزاً أيضاً للإستمرار في طلبها[٣].

وفي دراسة سابقة لي عن "الحداثة والامبريالية" أوضحت ما أعنيه بالنهضة والحداثة، باعتبارها حالة اجتماعية – ثقافية، وتساءلت متى ظهرت وإلى أى مدى كان للإحتلال الفرنسي دور في ظهورها، وأشرت إلى بروز رؤيتين تبلورتا بهذا الشأن أولهما ترى أن نهضة مصر وتحديثها بدأ مع الغزو الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، حين بدأت مصر "تطلّع" على معطيات الحضارة الحديثة وتتعلم منها أسباب نهضتها، وثانيهما ترى أن الاحتلال كان فترة قاتمة ومظلمة في تاريخ مصر، لما جلب من عادات وتقاليد غربية أثرت سلباً على طبيعة شعبها وهددت هويتها وتراثها. ورأى أنصار هذه الرؤية كذلك أن مصر دخلت العصر الحديث مع "الفتح" العثمانى، وأنها بلغت درجة من التقدم والتطور، ورغم تدهور أوضاعها خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، إلا أنها كانت تحمل في أحشائها مقومات نمو داخلى، وصحوة كادت أن "تنهض" نحو الحداثة لولا الغزو الفرنسي الذى أعاق نهضتها الذاتية، ووجهها وجهة غربية[٤].

وقد أشارت الدراسة السابقة إلى تعريف بالحداثة، كعملية تطوير أو تقدم، بأنها تعنى كسر القوالب الجامدة والتقاليد التى تعوق حركة المجتمع إلى الأمام، مع ما يقتضيه ذلك من نبذ الفكر الخرافى، والاعتماد على العقل، وتبنى مناهج البحث العلمى، والاستفادة الكاملة من المنجزات العلمية في مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية لمزيد من التحضر والازدهار.. وخلصت إلى أننا لا نرى بأساً من استخدام مصطلحى النهضة والحداثة بمعنى النهوض والتقدم نتيجة الأخذ بأسس ومقومات الحضارة الحديثة، والسعى نحو الرقى الإنسانى في شتى صوره ومجالاته، مع الأخذ في الاعتبار "خصوصية" هذا التقدم، قياساً إلى المراحل التاريخية السابقة عليه، وقياساً إلى التطور الإنسانى العام، الذى بلغته البشرية. ونضيف هنا كذلك أنه ليست هناك

فواصل قاطعة أو حدود فاصلة بين المراحل التاريخية ومغزاها الحضاري، فكل مرحلة جديدة أو "حديثة" كان جنينها في أحشاء من سبقتها، وهذه السابقة تبقى آثارها ممتدة، بصورة أو أخرى، فيما أعقبها من جديد.

وسوف تحاول هذه الدراسة، تقديم صورة عامة لوضع الكتابة التاريخية في مصر خلال فترة الحكم العثمانى لها منذ بدايات القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، ثم نعقبها بفترة التحول التى مثلها "الجبرتى" ومدرسته في بدايات القرن التاسع عشر، وأخيراً نرصد أهم ملامح النهضة والتحديث في ثمار ما أنتجته المدرسة التاريخية المصرية خلال القرن التاسع عشر خاصة فيما قدمه الطهطاوى وعلى مبارك، فى محاولة لتتبع مدى التطور الذى بلغته وطبيعة النهضة التى أحرزتها.

(١) ميراث الماضي:

يشير "جمال الدين الشيال" إشارة مهمة إلى أن حركة التأليف التاريخي في مصر الإسلامية بدأت بابن عبدالحكم صاحب كتاب "فتوح مصر والأندلس" ثم نشطت هذه الحركة نشاطاً كبيراً، وأنتج المؤرخون المصريون إنتاجاً وفيراً في معظم فنون التأليف التاريخي، وأن هذه الحركة ظلت نشيطة عصراً بعد عصر، وتتابع المؤرخون المصريون قرناً بعد قرن، وكل منهم يضيف إلى جهود سابقيه إما "تكملة أو تذييلاً أو إضافة أو ابتكاراً"، حتى إذا كان القرن الخامس عشر الميلادي وجدنا أن حركة التأريخ في مصر الإسلامية بلغت أوجها ووصلت الذروة من حيث وفرة الإنتاج وتنوعه، ومن حيث عدد المؤرخين العظام الذين ظهروا في هذا القرن، من أصحاب الموسوعات من أمثال ابن خلدون والمقريزي، وابن حجر، والعينى، وابن تغري بردى، وابن الصيرفى، والسخاوى، والسيوطى... وكان آخر من عرفته مصر في نهاية العصر المملوكى: ابن إياس وابن زنبل الرمال، وهما مؤرخان كبيران، شهدا نهاية عصر المماليك، وبداية الفتح العثمانى، وقدما تاريخاً لهذا الفتح له قيمته الكبيرة[٥].

وعندما صارت مصر ولاية عثمانية في دولة عاصمتها استانبول، تركية اللسان، كان طبيعيا أن تنشط حركة التأليف بين العلماء الأتراك،

وباللغة التركية، وأن تضعف حركة التأليف باللغة العربية بشكل عام، وهو ما انعكس على حركة التأليف التاريخي، فانقطعت سلسلة المؤرخين العظام ولم نجد مؤرخاً مصرياً له قيمة وشأن بعد ابن إياس، اللهم إلا إذا اعتبرنا صوفياً كالشعراني مؤرخاً، عندما كتب كتابه "الطبقات الكبرى" في تراجم الصوفية. واستمر هذا الفراغ إلى قرب نهاية القرن الثامن عشر، حيث يظهر عدد من الأدباء والعلماء ذوى نشاط ملحوظ، فيأتي محمد مرتضى الزبيدي صاحب "تاج العروس في شرح القاموس"، و"شرح كتاب الإحياء للغزالي".. وغيرهما من المؤلفات. كما يظهر الشيخ الشبراوي وإسماعيل الخشاب، والشيخ حسن الجبرتي، والشيخ حسن العطار... ثم يبرز المؤرخ الكبير عبدالرحمن الجبرتي، الذى سيصل ما انقطع من سلسلة المؤرخين الكبار، ومن حبل حركة التأليف التاريخي.

وفيما يتعلق بخصائص الحياة العلمية في مصر خلال العصر العثماني، نجد من الضروري الإشارة إلى أن هذا الحكم كان يقوم على قاعدة بقاء الأوضاع الموجودة في أغلب الولايات قبل الفتح على ما هى عليه، ومن ثم ورثت مصر في في هذا العصر أغلب مظاهر الحياة في العصر السابق عليه. كذلك فإن طبيعة الحكم العثماني اللامركزى، وطبيعة تكوين المجتمع المصري في العصر العثماني كان من أهم الأسباب التى ساعدت على بقاء الحياة العلمية والمؤسسات العلمية كما كانت بشكل عام. يضاف إلى ذلك بقاء نظام الأوقاف المحبوسة على معاهد التعليم والعلماء، مما أدى إلى احتفاظ المجتمع المصري بالكثير من التقاليد الاخلاقية والعلمية، وفي مقدمتها نفوذ العلماء لدى السلطات الحاكمة، المملوكية والتركية، والتى تمثلت في تشجيع العلماء، برصد الأوقاف على بعض معاهدهم، وحضور دروسهم في المدارس والمجالس الخاصة ومنحهم الهدايا والمنح. وهكذا كان يفعل السلطان العثمانى مع رجال الأزهر.

ولم يكن غالبية العلماء يعيشون من دخلهم من العلم – باستثناء أساتذة الأروقة بالأزهر – بل كان أغلبهم يشتغلون بحرفة يتكسبون منها.. كما كانوا يتجشمون متاعب السفر والترحال مدفوعين بروح متفانية من أجل العلم، تلك الروح التى كانت جانباً من التقاليد الإسلامية التى عرفتها المجتمعات

الإسلامية في العصور الوسطى، وبقيت في العصر العثماني، وكان يدفع إليها بطبيعة الحال أن العلم كان دينياً بصفة أساسية، وأن تشجيع العلم والثقافة كان مظهراً من مظاهر التقوى والورع. ولم يكن انكماش الحياة العلمية وتضاؤلها يرجع إلى انكماش عدد المدارس والمدرسين والأوقاف المحبوسة على المؤسسات العلمية، وإنما بسبب جمود المستوى العلمي نفسه، إذا ما قيس بالعصر المملوكي.

ومن الخطأ الشائع – كما يذكر "محمد أنيس" – بين الباحثين في التاريخ المصري تصورهم أن الحياة العلمية قد تدهورت في العصر العثمانى، حتى بدأت حركة بعث وإحياء على أساس الأخذ عن الغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولكن الأمر عكس ذلك تماماً، فإذا كان القرن الثامن عشر قد أخرج مؤرخاً مثل الجبرتي، فمن المؤكد أن النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم يعرف مؤلفات مهمة في التاريخ. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تغير إتجاه المجتمع في حياته الفكرية، ففى الوقت الذى تدهور فيه الأزهر في مطلع القرن التاسع عشر، لم تكن معالم الاتجاهات الجديدة، الوافدة من الغرب قد تبلورت بعد... لقد تعرضت الحياة الفكرية في مصر لأزمة في نهاية العصر المملوكى، فخلدت إلى الركود وفقدت روح الابداع والتجديد، ثم جاء الفتح العثمانى فلم يولد لدى المثقفين ردود فعل إنتاجية خصبة، ومن ثم مالت الحياة الفكرية إلى استمرار الركود. والثابت أن العثمانيين لم يضربوا نطاقاً غليظاً على الفكر والتعليم أو أغلقوا المدارس أو وقفوا سداً ضد الابتكار والتأليف، بل على العكس تركوا الحياة العلمية تسير في مجراها الطبيعي، وأبقوا المدارس وأوقافها وفتحوا مدارس جديدة لرفع المستوى العلمي والدينى، ولم يكونوا وحدهم المسئولين عن ضعف الحياة الفكرية، وإنما المسئول هو غلبة النقل – على العقل – وانكماش روح الابتكار والتجديد، وكان من مظاهر ذلك زحف التصوف على الحياة العقلية والاجتماعية، وتحوله من فلسفة إلى دروشة، وكذلك التركيز على علوم الدين دون علوم الدنيا(٦).

وهكذا، يمكن تلخيص أسباب ضعف التأليف التاريخي في مصر خلال العصر العثمانى في استمرار التدهور العلمى والثقافى العام من ناحية الكيف،

لا الكم، خلال هذا العصر، صحيح أن المستوى العلمى كان قد تدهور قبل مجيء العثمانيين، حيث كان العلم يؤدي وظيفة اجتماعية أكثر منها علمية أو ثقافية، لكن الأمر ازداد ضعفاً وركوداً.. وهو ما انعكس بطبيعة الحال على تدهور علم التاريخ، نتيجة عدم الاهتمام بالعلوم الدنيوية أو العلوم العقلية. ويضاف إلى ذلك نقل الكثير من الكتب التاريخية والمخطوطات إلى استانبول في أعقاب الفتح، فضلاً عن تسرب هذه الكتب تدريجياً إلى أوربا وشمال إفريقيا، ثم تلف الكثير من مكتبات المدارس والجوامع خلال الفتن والاضطرابات التى شهدتها البلاد، أو نتيجة للإهمال... كل ذلك كان من شأنه إهمال وتدهور الكتابة التاريخية. وليس من شأننا هنا تقديم حصر للكتب والمصنفات التاريخية التى أنتجت خلال العصر العثمانى، فيكفى رسم الخطوط الأساسية لاتجاهات الكتابة ومناهجها وأهم مؤلفاتها.

وفي تصنيفه لمدرسة التاريخ المصري في العصر العثمانى، قسم "محمد أنيس" المدرسة إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: مدرسة المؤرخين من العلماء أو مدرسة التاريخ العام: الذين كانوا متأثرين بمدرسة التاريخ الإسلامي، وخير من يمثلهم في القرن العاشر الهجرى ابن اياس وأحمد شلبي بن عبدالغنى، وفى القرن الحادى عشر: الاسحاقى، وابن أبي السرور البكري الصديقي، ثم القرن الثانى عشر ويمثلهم: الجبرتى وعبدالله الشرقاوى.

ثانياً: مدرسة التراجم: وهى مدرسة كانت موجودة قبل العصر العثمانى، لكنها نشطت في هذا العصر بشكل واضح وشهدت نوعاً من البعث والإحياء. وبرز منها "العينى" في القرن الحادى عشر، ثم الزبيدي والجبرتى في القرن الثانى عشر.

ثالثاً: مدرسة الأجناد: التى قدمت مادة تاريخية فريدة ومهمة رغم افتقارها إلى خطة في البحث والكتابة، وكانت أميل إلى الطريقة الشعبية، ويمثلها ابن زنبل الرمال في القرن العاشر الهجرى، ثم الدمرداش كتخدا عزبان ومصطفى بن الحاج ابراهيم في القرن الحادى عشر(٧).

وسوف نمر سريعاً على كتابات المدرستين الأخيرتين لنلقى الضوء – بقدر من التوسع – على آثار المدرسة الأولى، مدرسة المؤرخين العلماء لأهميتها، وسياق ما نشر من مؤلفات أصحابها، مع ملاحظة أن انتاجها يتداخل، بشكل أو آخر مع مدرسة كتاب التراجم.

فيما يتعلق بمدرسة كتاب التراجم، التى تعد وثيقة الصلة بمدرسة المؤرخين العلماء، أو مدرسة التاريخ العام، فهى أعرق وأغنى المدارس التاريخية العربية، ومن روادها القدامى ابن اسحق والواقدى وابن سعد، ونتيجة ولع العرب بهذا النوع من الكتابة، تنوع التأليف فيه، فمنها ما رتبت السير فيه على طبقات للصحابة والمحدّثين والشعراء والنحاة... إلخ، ومنها تراجم الأعيان، حتى لقد عنى بعض المؤرخين بتصنيف مؤلفاتهم حسب القرون، كأعيان القرن الثامن والقرن التاسع وهلم جرا.. مثل كتاب "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" للعسقلانى، و"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للسخاوى..

ويلاحظ أن هذه المدرسة بالذات هي التى ظهر فيها نوع من البعث والإحياء في العصر العثمانى، وتتميز بأنها لم تعرف الصفة الإقليمية أو المحلية التى عرفها التاريخ العام، فأغلبها للعلماء العرب في المشرق العربي.. كذلك فإنه بالرغم من سبق المصريين في هذا اللون من فن التأليف، إلا أن الشوام كان لهم الصدارة في هذه التراجم، ومن أبرز رجالها الغزّى صاحب "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة" والمحبّي صاحب "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر" والمرادى صاحب "سلك الدرر في أعيان القرن الثانى عشر"[٨].

وبالرغم من بروز دور الشوام في هذا النوع من الكتابة، إلا أن الجبرتى، الذى ترجم للمرادي واحتفى به، وصادق الزبيدي وكان من مريديه، استعاد هذا النوع من الكتابة التاريخية، ومثلت التراجم جانباً كبيراً من تاريخه، ولاسيما الجزئين الأول والثانى، كما أنه قدم "التراجم" على الأخبار في كتاب "عجائب الآثار" وهو أمر له دلالته. وكان الجبرتى يسير في الترجمة على طريقة محددة، فيترجم للمشايخ والعلماء ثم الأمراء وغيرهم من طبقات الناس. وتتميز تراجم الجبرتى كذلك بأنها لا تُعنى فقط بوضع

الحقائق المجردة كما فعل السابقون، ولكنه شملها بالتحليل والنقد، بحيث عكست الحياة العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعاً[٩].

أما عن مدرسة الأجناد فأربابها لم يكونوا من المشتغلين بكتابة التاريخ أو العلم، وإنما كانوا جنوداً من الهواة، وقد وصف الجبرتى آثارهم بأنها "بعض كراريس سوَّدها بعض العامة من الأخبار، ركيكة التركيب مختلفة التهذيب"، ومن أبرز كتابها أحمد بن زنبل الرمال (توفى ١٥٥٢م) الذى كان موظفاً بديوان الجيش العثمانى، وله كتاب "تاريخ أخذ مصر من الجراكسة" الذى أرَّخ فيه لنهاية العصر المملوكى وبداية العصر العثمانى. ومنهم كذلك أحمد الدمرداش كتخدا عزبان الذى كان يشغل منصب الكتخدا الذى يلي الأغا قائد الأوجاق أو الفرقة العسكرية، وقد وضع كتابه "الدرة المصانة فى أخبار الكنانة" وهو يتناول أخبار مصر وتاريخها السياسي من عام ١٠٩٩هـ حتى عام ١١٦٩هـ، حيث أرخ للانقسامات والأحزاب العثمانية والمملوكية وأبرز الصراع على السلطة، وأبرز طبيعة وتركيبة المجتمع المصري في العصر العثمانى. وهناك أيضاً مصطفى بن الحاج إبراهيم صاحب كتاب "تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة"، والذى يتناول نفس فترة كتاب "عزبان" وشبيه بأسلوبه في المعالجة وإن كان عزبان أكثر اتصالاً بالأحداث وأكثر عناية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية[١٠].

أما مدرسة المؤرخين العلماء: وهى المدرسة التى برز فيها كل من ابن اياس، والاسحاقى، وأبو السرور البكرى، ثم عبدالرحمن الجبرتى وعبدالله الشرقاوى. وبالرغم من أن ابن اياس ينتمى إلى العصر المملوكي أكثر – فى نظر مؤرخى هذا العصر – لأنه توفى عام (١٥٢٣م) أى بعد الفتح العثمانى لمصر بنحو سبع سنوات، إلا أنه عاصر الفتح وأرَّخ له وللتنظيمات العثمانية الأولى في مصر في كتابه الكبير "بدائع الزهور في وقائع الدهور" الذى تناول على نحو خاص الفترة (١٤٦٨-١٥٢٢) وهو الكتاب الذى لا يزال مرجعاً مهماً حول فترة الفتح العثمانى. ويعد ابن إياس في الواقع خاتمة لمدرسة تاريخية زاهرة افتتحها المقريزي، أعظم أساتذتها بخططه وآثاره الخالدة، وبرز فيها ابن تغري بردى والسخاوى والعينى..

وتتمثل أهمية كتابته عن الفتح العثماني في أنها ثمرة المعاصرة والمشاهدة الشخصية التي تسبغ على أثره قيمة كبرى.

وقد كتب ابن إياس "بدائع الزهور" على طريقة الحوليات، التي كانت شائعة بين مؤرخي هذا العصر، فكان يدون الأحداث شهراً فشهر في الأجزاء الأولى التي لم يعاصرها، ثم يوماً فيوم في الأجزاء الأخيرة التي عاصرها، وكان يستقي مادة أجزائه الأولى من المؤلفات التاريخية، خاصة حين كتب عن تاريخ مصر قبل عصر المماليك، ويشير إلى أسماء من قرأ لهم، لكنه استقى مادة الفترة الأخيرة التي عاصرها من مشاهداته ومن علاقاته الجيدة برجال الدولة وكتاب السر وخواص السلطان. وبالرغم من أنه تركي الأصل، إلا أنه لم يتحرج في ذكر مساوئ حكام عصره، ولم يكن يتردد في نقد الأتراك والتعبير عن سخطه عليهم(١١).

وفي هذه المدرسة يظهر "الإسحاقي" وهو من مؤرخي القرن الحادي عشر الهجري (توفي ١٠٦٠هـ) الذي وضع عام ١٠٣٣ كتابه "لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول" الذي يعرف بتاريخ الأسحاقي، وقد تحدث فيه عن فضائل مصر وما ورد عنها في أحاديث الرسول ﷺ ثم يتناول تاريخ مصر زمن الخلفاء والدول التي تعاقبت عليها، حتى ينحصر نصيب مصر في العصر العثماني في الفصلين التاسع والعاشر، حيث يعرض لتاريخ كل سلطان عثماني ثم كل نائب أو والي وأهم الأعمال في عهده، ويتميز بدقته في ذكر التواريخ وفي اهتمامه بالأحوال الاقتصادية.

ويمثل القرن الحادي عشر الهجري أيضاً "ابن أبي السرور البكري الصديقي" (توفي ١٠٨٧هـ) وقد نشأ في بيئة علمية ذات ثراء، ويرجح أن والده كان شيخاً للجامع الأزهر، مما جعل مؤرخنا على صلة بمجريات الأمور وأكثر فهما لتطور الأحداث السياسية، وبالإضافة إلى كتابه عن دولة الجراكسة "عيون الأخبار ونزهة الأبصار"، فقد وضع كتاباً في تاريخ مصر في العصر العثماني تحت عنوان "النزهة الزكية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية" وهو بحث مختصر في ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم منذ أقدم العصور إلى دولة السلطان مراد أحمد (١٠٤٢هـ)، ثم كتب بحثاً عن

حوادث مقتل إبراهيم باشا سنة ١٠١٢هـ على يد الجنود سماه "كشف الكربة في دفع الطلبة"، ولم يلبث أن وضع مؤلفاً تاريخياً آخر هو "المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية" بتكليف من بعض "الفضلاء الأئمة النبلاء" بدأ فيه التاريخ للدولة منذ عهد عثمان حتى إذا وصل إلى عهد سليم، فأخذ يذكر ولاة مصر الذين حكموها في عهد كل سلطان، ويبدو أن ما كتبه عن الولاة في "المنح" لا يختلف عما كتبه عنهم في "النزهة" على أن أهم ما قدمه في "النزهة" ما سجله من أسماء قضاة مصر وتعيينهم وعزلهم، وهو من المصادر النادرة في تاريخ القضاء بمصر في العصر العثمانى(١٢).

ومن المهم أن نشير إلى أن "عبدالرحيم عبدالرحمن" قد حقق ونشر عدداً من المؤلفات والمخطوطات التى كتبها مؤرخون من العصر العثمانى، وكتب عنها بقدر من التفصيل تحت عنوان "التعريف بالجديد في مصادر العصر العثمانى"(١٣)، حيث تناول ثلاثة من الأعمال المهمة هي:

- كتاب أحمد شابي عبدالغنى (توفى ١٧٣٧) "أوضح الاشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات" والذى اتبع فيه أسلوب الحوليات فيما سجله من تراجم ووقائع، وكان شاهد عيان لكثير من الأحداث وناقداً لبعضها وقد نشر بالقاهرة (مكتبة الخانجي ١٩٧٨).

- كتاب يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" الذى رصد فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، متتبعاً ولاة مصر منذ عام ١٥١٧ حتى عصره في نهاية القرن الثامن عشر (دار الكتاب الجامعي ١٩٩٨).

- كتاب الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان "الدرة المصانة في أخبار الكنانة" وقد حققه ونشره المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨٩.

- كتاب إبراهيم بن أبي بكر الصوالحى "تراجم الصواعق في واقعة الصناجق" الذى نشره المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨٦.

ويلاحظ "محمد أنيس" أن النظرة النافذة المتفحصة والمثابرة على جمع الحوادث وترتيبها والإفاضة في الكتابة عنها، التى ميزت كتابة ابن إياس في

مطلع العصر العثمانى، تكاد تختفي عند خلفائه، خاصة الاسحاقى والصديقي، كما بدأت تضعف في القرن الحادي عشر الهجرى التقاليد التى عرفتها كتابة التاريخ في العصر المملوكي، إلى أن بدأت تتكون من جديد معالم مدرسة جديدة للتاريخ مرة أخرى، ولتخطو خطوة كبيرة في القرن الثانى عشر على يد عبد الرحمن الجبرتى الذى كان خاتمة لمؤرخى العصر العثمانى وبداية تحول نحو نهضة جديدة. وليصبح الجبرتى عملاقاً وسط مدرسة التاريخ المصري في العصر العثمانى، وليصبح ظاهرة من الظواهر التاريخية المتفردة في عصرها، فلم يحفل بالتاريخ الإسلامي، وكان اهتمامه بالتاريخ المصري في العصور الوسطى ضعيفاً، بل ولم يطّلع على كتابات المؤرخين في العصر العثمانى نفسه، باستثناء أحمد شلبي بن عبدالغنى، الذى اعتمد عليه في كتابة الفترة السابقة للقرن الثانى عشر الهجرى (الثامن عشر الميلادى) الذى بدأ به تاريخه(١٤).

والخلاصة أن مدرسة التاريخ المصري في العصر العثمانى، والتى شكلت امتداداً، بشكل أو آخر، لحركة التأليف في مصر الإسلامية، من حيث الاهتمام بالحوليات، وتراجم الأعلام وطبقات الحكام والولاة والسلاطين والتأريخ للوفيات، والتى تميزت بسرديات وأخبار، لها قيمتها كمصادر للمؤرخين، وإن افتقرت إلى التدليل وروح النقد والتحليل، وعنيت بالسجع المفرط وزخارف البلاغة على حساب المعنى والمضمون، حتى جاء الجبرتى، فى نهاية هذا العصر ليمثل نقلة جديدة، أو تحولاً جديداً عن هذا الميراث، وليبث في الكتابة التاريخية بنية وروحا جديدة، لم تقطع صلتها تماماً بذلك التراث، لكنها ولدت من رحمه وتميزت بالتحديث دون قطيعة مع الماضي على نحو ما سنرى.

(٢) الجبرتى ومرحلة التحول:

كان الجبرتى (١٧٥٤-١٨٢٥) مؤرخا على نحوين: فهو أولا مؤرخ حولى أو مسجل للحوادث، يستند على منهج مدهش في دقته واهتمامه بالتفصيلات، وهو كذلك دارس فاحص، أى أنه الأحداث والوقائع التى شهدها عصره وهو ما يبدو مثلا في تحليله للتأثيرات الأوروبية خلال فترة الاحتلال

الفرنسي، إن عمله كجامع للأحداث والوقائع، فى صورة مسودات وتيارات، بدأ في أواخر القرن الثامن عشر، قبيل وصول بونابرت إلى مصر، حيث كان الشيخ الأزهرى المتفتح يوجز سرد الحوادث ويترجم للعلماء والأمراء الذين يرد ذكرهم. وكان من الواضح أن خطته في البداية كانت تستهدف، جرياً على عادة من سبقوه، تلخيص تاريخ مصر من بدايات العصر الإسلامي حتى أوائل القرن الثانى عشر الهجرى[١٥]، وذلك كمقدمة يلحقها بالتأريخ لمصر في القرنين الثانى عشر والثالث عشر للهجرة.

وقد ذكر الجبرتى في مقدمته لكتابه "عجائب الآثار" أنه رأى أن يبدأ بدراسة أعمال كبار المؤرخين الذين سبقوه، كالطبري، والمسعودى، وابن الأثير، وابن دقماق، وابن خلدون، والمقريزي، والعينى، والسخاوى، تلك الأعمال المتناثرة في المساجد والمكتبات، لكنه لم يجد معظمها، لم يجد منها سوى "أسماء بلا مضمون... وبعض الصحائف هنا وهناك مما أمكن انقاذه من عمليات السلب والنهب والحريق"، ثم يمضى الجبرتى في مقدمته سريعاً، ليدخل في التاريخ الذى عاصره. ولنجد أنفسنا مرة واحدة أمام منهج حديث، بل وعلمى، يتعلق بجمع الأدلة وصياغتها في وصورة نقدية[١٦].

لقد بدأ بدراسة الحكايات التى كتبها من سبقوه والممثلة في مذكرات كتبها بعض العامة من الأجناد، ثم كتاب أحمد شلبي بن عبد الغنى، الذى يعرض لتاريخ مصر منذ الفتح العثمانى حتى أواسط القرن الثانى عشر الهجرى، ثم شرع يجمع حكايات المعاصرين من كبار السن، ومضاهاة الوثائق الرسمية الموجودة لدى الكتبة والمراقبين، ثم الحصول على التواريخ المسجلة على الآثار وشواهد المقابر ــ وأخيراً عرض للأحداث التى عاشها وعاينها بنفسه والتى وقعت بعد عام١٧٧٠م، وأخرج لنا فى النهاية تاريخه الفذ "عجائب الآثار في التراجم والأخبار".

وهنا يؤكد أنور عبد الملك وجمال الدين الشيال أننا أمام "منهج علمى دقيق". صحيح أن التحرير اتخذ شكل الحوليات، أي تسجيل الأحداث عاماً فعام، مع اتباع كل سنة بترجمات للأمراء والشيوخ وعلماء الأزهر وللكتاب والشعراء والتجار والأعيان البارزين، رجالاً ونساء "أحببت جمع شملها، وتقييد شواردها في أوراق منسقة النظام مرتبة على السنين والأعوام". ليقدم

لنا في النهاية أول تاريخ لمصر الحديثة يتضمن، إلى جانب ما يحتويه من وثائق رسمية من كل نوع، مراسيم ولوائح وقوانين، والتى جمعها اعتماداً على مكانته في المجتمع، وما كان بينه وبين الأمراء والعلماء من صلات وصداقات، ذلك التاريخ الذى يعتبر قبل كل شيء وثيقة مهمة عن التأثير الحقيقي للاحتلال الفرنسي لمصر في فجر نهضتها، كما أنه يقدم لوحة غنية للأفكار السياسية والاجتماعية التى كانت سائدة بين الأعيان وعامة الشعب، قبيل وبعيد تولية محمد على حكم مصر(١٧).

ومن المهم أن نشير إلى أنه لم يقصر تراجمه على كبار الأعيان والشخصيات البارزة، بل ترجم لكثير من الباعة وأهل السوق وأرباب الحرف، والمتصوفة والمتدروشين والمجانيب ومدعى النبوة والمجانين، وهو في الأزمات الاقتصادية يذكر أسعار الغلال واللحوم والأسماك والتمر واللبن والذهب والفضة، ويشير إلى الأوبئة والطواعين والأمراض، ويؤرخ لتعمير المساجد والقصور وإنشاء الترع والقناطر، ويسجل خوارق الطبيعة... لقد كان الجبرتى أميناً في نقله للأخبار وتسجيل الصور، فهو كما قال عن نفسه لم يخترع شيئاً من تلقاء نفسه، ولم يكتب حادثة حتى يتحقق من صحتها بالتواتر والاشتهار(١٨).

وقد بدأت الخطوة الأولى نحو ظهور "عجائب الآثار" عندما كلفه أستاذه محمد مرتضى الزبيدى بأن يعاونه في الترجمة لأعلام المائة سنة المنصرمة من مصريين وحجازيين ففعل، ثم شرع يدون أسماء أمراء الوجاقات والصناجق ومن شارك في الحكم، فالمعروف أنه جمع من التراجم كراسات كثيرة، فضلاً عن أوراق متناثرة – يسميها طيارات – تتعلق كل منها بحادثة معينة ينوى تحقيق صحتها. وعندما جاءت الحملة الفرنسية دوّن أعمالها ومنشوراتها في كراساته، كما تردد على بعض منشآتها وأقام بعض الصلات مع عملائها، وصار عضواً في الديوان في عهد "مينو". وعندما خرجت الحملة من مصر رأى مشاركة المصريين أفراحهم، فوضع كتاب "مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس" سرد فيه أحداث الحملة، ولقى ثناءً شجعه على متابعة مشروعه التاريخي. وفى عام ١٨٠٥ رأى أن يجمع التاريخ الذى انشغل به خمس عشرة سنة، فاستعان بأوراقه وكراريسه، ووضع تمهيداً

تحدث فيه عن التاريخ وفائدته، وهى "العبرة بتلك الأحوال والتنصح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ليحترز العاقل عن مثل أحوال الهالكين من الأمم المذكورة السالفين، ويستجلب خيار أفعالهم ويجتنب سوء أقوالهم..." ومن ثم كان كتابه "عجائب الآثار".

أما كتاب الجبرتى المشار إليه "مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس" فهو يؤرخ للحملة الفرنسية وللسنوات الثلاث التى قضتها في مصر، ويذكر الجبرتى أن صديقه الشيخ حسن العطار (١٧٦٦- ١٨٣٥) قد شاركه في تأليف هذا الكتاب، فذكر أنه ألف كتابه هذا وضم إليه ما كتبه العطار من النثر والشعر. ويشير "الشيال" إلى أن القدر الذى شارك به العطار كان ضئيلاً، وأن معظمه مقطوعات من الشعر، أما الكتاب في معظمه فمن وضع الجبرتى، بل يكاد يتفق مع ما كتبه في "عجائب الآثار" عند التأريخ للحملة الفرنسية، والفروق بين النصين ضئيلة، من زيادة وحذف، ولعل أوضح الفروق تبدو في تحامل الجبرتى على الفرنسيين في "مظهر التقديس" وإعلان الفرح لجلائهم عن مصر، في حين أن ما كتبه عنهم في "عجائب الآثار" يتسم بالاعتدال والتقدير لبعض أعمالهم في بعض الأحيان. وتعليل ذلك أن الأجزاء التى كتبها في "عجائب الآثار" كان يكتبها إبان وقوعها وأثناء وجود الفرنسيين في مصر، فهو يسجل ويقدر أحياناً وينتقد أحياناً أخرى. أما "مظهر التقديس" فقد كتبه مدفوعاً بروحه القومية لإعلان غبطته بزوال الاحتلال والفرح بخروج الفرنسيين وجلائهم عن مصر. هذا بالإضافة إلى أنه كتبه ليقدمه إلى "يوسف باشا ضيا" الذى قاد الحملة العثمانية الزاحفة إلى مصر لإخراج الفرنسيين. وقد ذكر الجبرتى في نهاية كتابه هذا أنه انتهى من تأليفه في نهاية شهر شعبان سنة ١٢١٦هـ (ديسمبر ١٨٠١م)(١٩).

ويتساءل "محمد أنيس" عام ١٩٧٤ عن الذى يميز الجبرتى عن غيره من المؤرخين؟ فيكتب أولاً عن أسباب تدهور علم التاريخ في مصر في العصر العثمانى والممثلة في قلة المصادر المعاصرة، وتسرب الكتب التاريخية من مصر، وكثرة الفتن والنزاعات بين الفرق العثمانية والبيوتات المملوكية، مما أدى إلى إتلاف الكثير من المكتبات، وينقل عن الجبرتى في مقدمة الجزء الأول سبباً آخر يتمثل في عدم اهتمام العصر بكتابة ودراسة

التاريخ والنظرة الهابطة لهذا النوع من المعرفة، فذكر "ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الإنسانى تعتنى بتدوينه سلفاً عن سلف وخلفاً بعد خلف، إلى أن نبذه أهل عصرنا وأغفلوه وتركوه وأهملوه وعدّوه من شغل البطالين وقالوا أساطير الأولين، ولعمرى إنهم لمعذورون وبالأهم مشتغلون.. إن الزمان قد انعكست أحواله وانخرمت قواعده في الحساب، فلا تضبط وقائعه في دفتر ولا كتاب، وإشغال الوقت في غير فائدة ضياع، وما مضى وفات ليس له استرجاع...".

ويرى "أنيس" أن أهم مميزات مؤرخنا، هي أولاً: دقته في استقصاء الحوادث وتحفظه في ذكرها، فهو يدرك أنه لا ينبغى أن يكتب عن حادثة إلا بعد التحقق من صحتها.. وثانيها: موضوعيته، فهو يكتب للحقيقة والتاريخ وليس "لخدمة ذى جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير" وهذه الموضوعية ليست تاريخاً بارداً، فكتاباته تفيض بالحيوية والانفعال بالأحداث، يضع يده على نبض الحياة ويعيش الجو الحقيقي لمصر وللعصر.. وها هو يعطى الصورة الأخرى لمحمد على، ويصور مجتمع العلماء أدق تصوير، كيف لا وقد نشأ في بيت علم وثراء، كما صور المجتمع المملوكى أبلغ تصوير، ويقدم كذلك مادة ثرية عن طوائف التجار وأصحاب الحرف وأهل الذمة وغيرهم..[٢٠].

وفي صورة مقابلة لتقييم الجبرتى، يذكر "أحمد عبدالرحيم مصطفى" أنه ينتمى إلى المؤرخين الإسلاميين التقليديين الذين ألفوا على طريقة الحوليات وأتقنوا فن التراجم، وأنه لم يلحق النهضة الفكرية التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر، وأن انتماء الجبرتى للماضى يتضح من تفسيره للأحداث في إطار من إيمانه بالقدر والغيبيات. ومع ذلك يرى أن تاريخه يعد مصدراً من الدرجة الأولى، لما تميز به من دقة واستقصاء للأحداث، ومن موضوعية نستشفها من تأكيده أنه يكتب للحقيقة والتاريخ، كذلك فإنه ينوه إلى أنه لم يثبت إلا ما وصل إليه علمه وثبتَ خبره لديه.. وقد امتاز الجبرتى عمن تقدمه من مؤرخى مصر بأنه لم يقصر اهتمامه على علية القوم والأحداث الهامة، بل عنى بالأمور الجليلة والحقيرة، يدونها في دقة مدهشة، أميناً في النقل، نزيهاً في الرواية، يكشف عن آرائه فيما يعرض له، فينبسط

وينقبض ويسخر ويتهكم ويشتط ويغضب، وهو فى كل ذلك دقيق الملاحظة نافذ البصيرة[٢١].

وهكذا كان الجبرتى أول من عمل على إحياء حركة التأليف التاريخي المصري، بعد أن هدأت هذه الحركة وخفتت في القرون الثلاثة: من السادس عشر إلى الثامن عشر، فكان أول من استأنف التأريخ لمصر، بعد ابن إياس وابن زنبل الرمال، ومع هذا فقد وقف الجبرتى وحده في عصره، فلم يظهر إلى جانبه مؤرخ يدانيه، لقد حاول بعض معاصريه التأليف في التاريخ، لكن جهودهم كانت قليلة كما ضئيلة كيفاً، ومع ذلك يمكن القول إنهم ينتسبون إلى مدرسة الجبرتى.

ومن هؤلاء الشيخ عبدالله الشرقاوى (توفى عام ١٨١٢) وقد ألف رسالة تاريخية سردية صغيرة عنوانها "تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين" طبعت عام ١٨٦٩، وتضمنت عرضاً سطحياً لتاريخ مصر العام منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى عهد بونابرت، ورغم قيمته المحدودة، فقد تضمن قائمة تضم أسماء باشوات مصر في العهد العثمانى، بالإضافة إلى معلومات قيمة عن أحداث وأعمال الحملة الفرنسية، كما أن للشرقاوى كتاباً آخر مخطوطاً عن طبقات الشافعية.

وينتمى لهذه المدرسة أيضاً الشيخ إسماعيل الخشاب الذى كان صديقاً للجبرتى، وصديقاً للمستشرقين الفرنسيين، وقد عينه "مينو" أميناً لمحفوظات الديوان وعضواً فيه، فسجل وثائق الديوان ومحاضره، كما وضع مخطوطاً لكتاب عن تاريخ مصر في القرن الثامن عشر بعنوان "تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ (١٧٠٨م) إلى دخول الفرنسيس. وقد جمعت للخشاب مخطوطتين عن جلسات الديوان ونشرتا في كتاب "التاريخ المسلسل في حوادث الزمان ووقايع الديوان ١٨٠٠-١٨٠١" [٢٢] ليشكل مصدراً مهماً من مصادر تاريخ الحملة الفرنسية على مصر.

ومن مؤرخى هذه المدرسة الشيخ خليل بن أحمد الرجبي الذى وضع كتاباً مخطوطاً عنوانه "تاريخ محمد على باشا" أرّخ فيه لإصلاحات محمد على الداخلية وسياسته الخارجية، وقد ألفه استجابة لطلب الشيخ محمد

العروسي شيخ الجامع الأزهر، ويعتقد البعض أنه ألفه ليعارض ما كتبه الجبرتي من نقد لمحمد علي، ويعتقد أن هذا الكتاب ألف بين عامي ١٨١٧ و١٨٢٩، وقد حقق ونشر بالقاهرة عام ١٩٩٧[٢٣] لم يتبع الرجبي أسلوب الحوليات، وإنما ركز على تسجيل الموضوعات المتعلقة بالاصلاحات، وقد استقى معظم ملعوماته شفاهة من التجار والجند، أو من خلال معاينته ومشاهداته للأحداث.

(٢) التاريخ والمؤسسات التعليمية:

قبل أن نغادر مرحلة التحول في الكتابة التاريخية، التي كان علمها المفرد الجبرتي، ونمضي مع القرن التاسع عشر، لنسلط الضوء على أهم علمين ومؤرخين من أعلام المدرسة الحديثة، وهما رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك نتوقف مع ما يثيره "جاك كرابس" في بداية كتابه "كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر" بشأن تحديث الكتابة التاريخية في مواجهة الكتابة التقليدية[٢٤]، الذي يرى أن القرن التاسع عشر شهد فترة انتقال في نسيج الحياة المصرية كلها، ومن ثم شهد فترة تحول في الكتابة التاريخية، وأنه عندما أصبح هذا التأريخ "حديثاً" كان قد اجتاز عدة تغييرات بنيوية أساسية. وقدم افتراضاتٍ للتعامل مع هذه التغييرات تتمثل فيما يلي:

أولاً: زوال أسلوب التأريخ وفقاً للنظام الزمني "الكرونولوجي" Choronology الذي كان سائداً في العصور الوسطى، حيث تدرج الوقائع في تتابع زمني دقيق دون أي رابطة بينها سوى رابطة الزمن.. والتاريخ الزمني هو محاولة لتسجيل التاريخ فقط. أما التاريخ بالمعنى الحديث فهو محاولة لإدراك المراد من الماضي وفهمه. وعلينا أن نلاحظ عندما نفحص الكتابات التاريخية المصرية في القرن التاسع عشر، تذبذب المؤرخين المصريين بين الأساليب القديمة والأكثر ألفة في شكلها الحولي، وبين الاتجاهات الحديثة ذات الطابع التحليلي، ومع هجرهم المضطرد للأساليب القديمة، بدأوا يطرحون الأسئلة التي تعني القارئ الحديث، كالبحث عن الدوافع والأسباب والاتجاهات والنتائج... إلخ.

ثانياً: التفسير والإنحياز: ويقصد بذلك تفسير الأحداث في مواجهة "مجرد التسجيل" فالتفسير والتحليل والتقدير، مطالب أساسية للكتابة التاريخية الجيدة في الوقت الحالي، وستشكل الأسس الضرورية لتحديد "عصرية" التأريخ في مصر القرن التاسع عشر. وسوف يظل المؤرخ يواجه مشكلة الإنحياز، وكاتب الحولية Annalist والمؤرخ العلمي Scientific Historian سيحاولان أن يكتبا كما تكتب الآلة، في حين أن المؤرخ سيحاول أن يعيد التفكير في مضمون المادة التى يستخدمها، ولا توجد نهاية لأنواع الإنحياز في الكتابة التاريخية، بل إن كثيراً منها غير مقصود، لكن ذلك لا يبطل دعوى مطالبة التاريخ بالشرعية الأكاديمية. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن معظم مؤرخي مصر فى القرن التاسع عشر كانوا من الهواة وليسوا من المحترفين، ومن جانب آخر فإنه، لا المحترف ولا الهاوي من المؤرخين، يستطيع أن ينزع نفسه كلية عن مشاعره الدفينة نحو الوطن، أو العقيدة، أو الطبقة الاجتماعية والجماعة العرقية.. الخ.

ثالثاً: الأسلوب التاريخي، فمنذ أواخر القرن العاشر الميلادي فصاعدا اتجه المؤرخون المسلمون أكثر فأكثر نحو استخدام السجع، وهو النثر المقفى، ومع تعاقب القرون أصبح السجع أساسياً لفن المؤرخ، على الأقل في الأجزاء الافتتاحية في الفصول المخصصة لمدح الحكام، ومع نهاية القرن الثامن عشر، حيث كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية للحكومة (منذ ١٥١٧) فإن القدرة على استخدام العربية قد انحدرت كثيراً لدرجة أن السجع استخدم ليغطى على العجز اللغوى، ولذلك فإن تحولات القرن التاسع عشر أفقدت هذا التقليد حيويته القديمة، وإن ظل قادراً على الاستمرار خلال هذا القرن في مواجهة عمليات التحديث والتغريب الثقافى، التى تزايد خلالها إحساس المثقفين بأن الأشكال الكلاسيكية للتعبير، لم تعد ملائمة للعصر، بفضل التطور السريع للصحافة، وما وفره من قوة دافعة لإصلاح اللغة، ولم يمض وقت طويل حتى بدأ الأسلوب المباشر الواقعى للصحافة يؤثر على أسلوب الكتابة التاريخية.

لقد كان من الضرورى لأن يصبح التأريخ لمصر "حديثا" أن يتبنى اتجاهات التحديث، أن يتجه نحو التحليل والتفسير، حتى لو اتجهت نتائجه

نحو الانحياز إلى اتجاه معين، ففي كل الكتابات التاريخية نوع من الانحياز، الذى يستند إلى أسس علمية، ولهذا فإن السؤال الحقيقي هو ما إذا كان شكل هذا الانحياز عمدى أم غير مقصود، حميد أم ضار؟ .. إن الكتابة التاريخية الحديثة هي مغامرة أكثر طموحاً مما يقدمه التاريخ الزمنى، الذى ينتهى إلى سلسلة من التفصيلات التى تنتشر بغير معنى ولا انتظام، فهى تتطلب تعاون العقل البارع في النقد بدلاً من الخوف. وعلى الرغم من أن المؤرخ الحديث عليه أن يعيد التفكير والتأمل في كل ظل للمعنى، والفروق التى تضمها المادة الخام، فإن الكتابة الحديثة مرنة وقابلة للتكيف دون أن تربط التسجيل التاريخي ببعض الإيديولوجيات الدينية أو العلمانية.

وعن طريق مناظرة الحقيقة التاريخية فقط، نستطيع أن نقيم مدى دقة وأهمية كتابات القرن التاسع عشر التاريخية المصرية، ولن تكون المسألة سهلة لأن الكثير من المؤرخين كانوا يغفلون مصادر معلوماتهم، ربما جرياً على تقاليد العصور الوسطى، فلم يستخدموا حواشي لما ورد بالمتون، مما يجعل من الصعب التأكد من دقة هذه الكتابات. أما بالنسبة للأسلوب فإن الكتابة الحديثة تتطلب دقة في التعبير كما تتطلب اقتصاداً فيه – أو قصداً – بعيداً عن الإفراط في البلاغة وزخارف السجع.

* * *

لقد عرف القرن التاسع عشر فى مصر، قرن التحديث، أعلاماً صنعوا مدرسة حديثة واضحة الملامح في الكتابة التاريخية في مصر، صنّف أعلامها "جاك كرابس" حسب رؤيته السابقة لمعايير التحديث، فجعل رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ – ١٨٧٣) ممثلاً لبداية التأثير "الغربي" الذى انعكس، بصورة أو أخرى، على كتابات من عاصروه وأعقبوه، وعلى رأسهم "الموسوعيين الكبيرين" على مبارك (١٨٢٣ – ١٨٩٣) وأمين سامى (١٨٥٧– ١٩٤١)، ثم صنّف ميخائيل شاروبيم (١٨٦١ – ١٩٢٠) وإسماعيل سرهنك (١٨٥٤ – ١٩٢٤) على أنهما من "المؤرخين الإخباريين المحدثين". وأعقبهما بالكتابة عن جهود مصطفى كامل ومحمد فريد باعتبارهما من "المؤرخين القوميين"..إلخ.

لكننا نود قبل كل شيء أن نرصد ملامح مناخ التحديث ومؤسساته العلمية والثقافية، بل والاجتماعية والاقتصادية، والذى برز خلاله ذلك الجيل الجديد من المؤرخين، ذلك المناخ الذى أوجده عصر محمد على وانجازاته وعصر الخديوى إسماعيل ومنشآته، فالمؤرخ نتاج عصره، بصورة من الصور.

يرى "الشيال" أن النهضة الجديدة في ميدان التأليف التاريخي في مصر بدأت على يد شيوخ الأزهر وعلمائه والذين برز منهم عبدالرحمن الجبرتى، وأنها كانت نهضة تلقائية ظهرت مع تباشير النهضة الفكرية العامة التى كانت توشك على الظهور في أواخر القرن الثامن عشر والتى أسماها "بيترجران" الصحوة الكلاسيكية، والتى كان من طلائعها الشيوخ: الشبراوى ومرتضى الزبيدي وحسن العطار وإسماعيل الخشاب. وأن محمد على عندما تولى حكم مصر، الذى استمر لنحو نصف قرن (١٨٠٥- ١٨٤٨) بدأ سياسة إصلاحية جديدة تعتمد أساساً على الإفادة من حضارة الغرب، ففتح المدارس الجديدة على النظام الأوربي، وأرسل البعثات لتلقى العلوم الحديثة، وعاد المبعوثون من أوربا ليشاركوا مشاركة فعالة وجدية من خلال جهودهم العملية وحركة الترجمة الواسعة، في إقامة صرح النهضة التى بدأها محمد على.

ومع هذه النهضة العلمية والثقافية، استمرت نهضة الكتابة التاريخية، التى بدأها الجبرتى، وإن كان "الشيال" يرى أنها اتخذت سبيلاً آخر وتأثرت بعوامل جديدة كثيرة، فهى قد اعتمدت على الترجمة، التى كانت اتجاهاً عاماً في الحركة الثقافية، فترجم في عهد محمد علي عدد من الكتب التاريخية الأوربية، ترجمة قام بها عدد من موظفى الحكومة واستجابة لرغبة محمد على نفسه، الذى أوصى بصفة خاصة بما كتب عن تاريخ القادة والملوك ليفيد من خبرتهم وتجاربهم، لقد نصحه بعض القناصل وأصدقائه من الأوربيين بقراءة التاريخ ليتعلم منه فن الحكم، ولأنه كان رجل دولة عملياً فقد استجاب. وترجمت له إلى التركية كتب عن سيرة الرسول وعن تاريخ الإسكندر، ونابليون، وكاترين ملكة روسيا، وترجم له تاريخ إيطاليا، وكتاب الأمير لميكيافيللى، ومقدمة ابن خلدون. ثم أضيف إلى هذه الترجمات وغيرها

ما ترجمه خريجو مدرسة الألسن إلى اللغة العربية من كتب عن تاريخ أوربا في عصورها المختلفة. ويلاحظ أنها ترجمت إلى التركية لتفيد محمد على وابنه إبراهيم، وبعض القواد وكبار موظفى إدارته من الأتراك، وربما تكون قد وزعت على بعض المدارس التى تدرس اللغة التركية، مما يعني أن أثرها كان محدوداً، فلم تنتشر بين جمهور المثقفين المصريين ولم يقرأوها، ومن ثم سيكون الأثر واضحاً وقوياً للكتب التاريخية التي ترجمها الطهطاوى وتلاميذه إلى اللغة العربية في مدرسة الألسن فيما بعد(٢٥).

ويرى "جاك كرابس" أن الفترة العثمانية في مصر والتى شهدت إنحداراً ثقافياً ومادياً، أنتجت مؤرخاً في منزلة الجبرتى، بينما لم يستطع عهد محمد على في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وما شهدته مصر من اندفاع نحو الإصلاح والتحديث أن ينتج مؤرخاً من الدرجة الأولى، ويفسر ذلك بالمظاهر الثقافية سريعة التغير من عهد إلى آخر، لقد كان أساس انجازات الجبرتى هو التقليد الإسلامي في الكتابة، ورغم أن هذا الأساس دخل مرحلة الاحتضار، إلا أنه كان مفهوماً ومستمراً في العمل، لكن مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأت تتحرك في أكثر من اتجاه جذري، لم تتبلور الكثير من عناصره، كانت عيوب الأشكال الحولية القديمة قد بدأت تتضح، لكن لم يكن من السهل ترجمة هذا الإدراك إلى تطبيق فعلى للمنهجية التاريخية الجديدة(٢٦).

لقد أشرنا إلى أن المؤرخ ابن عصره والمناخ الذى نشأ فيه، ونضيف إن كم وكيف الكتابة التاريخية لبلد ما، يتحدد بدرجة كبيرة بوضع النظام التعليمي والمناخ الفكرى الذى يساعد على خلقه، وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وهي تعتمد على أساس دينى لغوى أزهرى للتعليم، لم يكن يحفل بالدراسات التاريخية، باستثناء السيرة النبوية، التى كانت تدرس باعتبارها من علوم الدين.. ثم غادرت مصر القرن التاسع عشر، وهى مزودة بشبكة متسعة ومحدثة من المدارس المدنية التى أصبح التاريخ مقرراً أساسياً ومعترفاً به في دروسها. كما أنشئت المكتبات، ودرّست العلوم الإنسانية والاجتماعية، ثم نشأت الجامعة الأهلية بعد ذلك عام ١٩٠٨، والتى صارت جامعة حرة للفنون والآداب قبل أن تنضم لوزارة المعارف عام ١٩٢٥.

لقد كان التعليم في الأزهر، أقدم مؤسسة تعليمية بمصر، موجهاً نحو الدراسات الدينية – الفقهية، واللغوية، وكانت العلوم العقلية فيه تتمثل في المنطق والفلك والفلسفة وأدب البحث، ولم يعتبر التاريخ من بينها. وجاء محمد على لينشئ المدارس الجديدة، واحتاج أن يستعين بالأزهر الذى أصبح معسكر إمداده بالرجال، مثل الطهطاوي ورفاقه. ومع ذلك ظلت أساليب التعليم والبرامج الدراسية في الأزهر كما هى، وعندما حاول محمد عبده إدخال مواد دراسية جديدة كالرياضيات والجغرافية والتاريخ، ولم يستجب الأزهر، إلا بعد معركة شاقة، على دمج التاريخ والجغرافية في برنامجه الدراسي في أواخر القرن التاسع عشر.

وفي مقابل ذلك كان النظام التعليمي الحديث الذى أوجده محمد على، يهتم بتقوية مصر عسكرياً وتقنياً، ومن ثم فإن المدارس التى أنشئت مالت إلى تجاهل الدراسات التاريخية، ومع هذا فقد أدخل التاريخ في مناهج قليلة، بفضل جهود الطهطاوى، الذى نجح في إنشاء مدرسة خاصة لتعليم التاريخ والجغرافية وعندما أنشئت مدرستان تجهيزيتان – بعد قانون الإصلاح التعليمي الذي صدر عام ١٨٣٦ – دخل التاريخ ضمن برامجهما، فكان طلاب السنة الثالثة يدرسون المجلد الأول من تاريخ وضعه الطهطاوى لمصر القديمة، بينما يدرس طلاب السنة الرابعة المجلد الثانى عن عصر الرسول ﷺ وبداية العصر الإسلامي. أما تاريخ مصر الحديث فقد جرى تجاهله تماماً. ويلاحظ أن مدرسة الألسن شهدت مع حلول عام ١٨٣٩ تكليف عدد من تلاميذها بترجمة نصوص تاريخية وأدبية، وكان التاريخ جزءاً من منهجها.. وحتى هذه المرحلة لم يعط اهتمام لتاريخ مصر الحديثة ولم يكتب أى عمل تاريخي مبتكر من اى نوع(٢٧).

وفي قانون إصلاح التعليم في عصر إسماعيل الذى صدر عام ١٨٦٨، وضعت المدارس الأولية تحت إشراف الحكومة، وصنفت إلى ثلاثة أنواع، تلقى التلاميذ في النوع الثانى منها موضوعات حديثة منها الاقتصاد والتاريخ والجغرافية، لكن الافتقار إلى مدرسين مؤهلين، وكذلك الصعوبات المالية حالت دون تنفيذ القانون. أما في المدارس الثانوية فكانت مقررات التاريخ القديم للشرق الأدنى، وتاريخ اليونان الرومان، تدرس في السنوات الأولى

والثانية والثالثة، بينما كانت مقررات تاريخ الدول العربية الإسلامية حتى الفتح العثمانى، تدرس فى السنة الرابعة. وكانت هذه المقررات مجرد مباحث مختصرة للأحداث، ولعلها اعتمدت على تاريخ الطهطاوى كمصدر أول.

ولم تحدث سوى بعض تغييرات طفيفة في مناهج المدارس الحكومية في عهد الاحتلال البريطانى. كما نالت المدارس الأولية والثانوية، منذ عام ١٩١٤، نوعاً من التحديث في مناهجها، فدرِّست في المدارس الأولية مقررات في المعلومات العامة كالتاريخ والجغرافية، وفى المدارس الثانوية بات على الطالب أن يتخصص في السنتين النهائيتين في الآداب أو العلوم، وفى العشرينيات من القرن الماضى حاز التاريخ شعبية كتخصص أدبي، وتزايدت أعداد المصريين الذين يدرسون الموضوعات الإنسانية والاجتماعية في أوربا، ففي أعقاب الحرب الأولى وطوال العشرينيات من القرن الماضى حصل أغلب مشاهير المؤرخين المصريين، ومن أبرزهم محمد رفعت وشفيق غربال ومحمد صبري، على درجاتهم العلمية العالية من جامعات بريطانية أو فرنسية، وعند عودتهم إلى مصر قدموا أسس مناهج وتقنيات التاريخ الحديثة إلى تلاميذهم.

ولابد من الإشارة إلى أن مؤرخى مصر في أواخر القرن التاسع عشر كانوا يجدون استحالة في تعيين أماكن الوثائق التاريخية الهامة التى كان أغلبها يرقد في أركان منسية من المبانى الحكومية أو أحد المساجد أو لدى بعض الأسر، ومن ثم كانت خطوة مهمة لحفظ الميراث التاريخي تلك التى اتخذها الخديوي إسماعيل بإنشاء "الكتبخانة الخديوية" عام ١٨٧٠، التى نفذها وزير المعارف آنئذ وهو على مبارك[٢٨]. وظلت تتسع الدار حتى شملت عام ١٩١٣ نحو ٣٢٠٠٠ عمل تاريخي باللغة العربية، ويضاف إلى دار الكتب مكتبات الأزهر، والبلدية بالأسكندرية، والمكتبات الخاصة، فضلاً عن دار المحفوظات، الأمر الذى أتاح للمؤرخين المصريين الفرصة للكتابة في موضوعات تمكنوا من الوصول إلى وثائقها ومصادرها.

وكان افتتاح "دار العلوم" عام ١٨٧١ تأكيداً لتدريس التاريخ كتخصص أكاديمي، وبرز فيها محمد عبده عام ١٨٧٨ ليدرس مقدمة ابن خلدون وتاريخ الحضارات ضمن مقررات التاريخ كماهو معروف. وفي عام ١٨٨٠ أنشئت

مدرسة المعلمين العليا، التي انقسمت فيها الدراسة إلى فرعين أولهما لعلوم القرآن واللغة، والآخر للغات الأوربية والتاريخ والجغرافية، ومنها تخرج محمد رفعت وشفيق غربال وفؤاد وشكرى وغيرهم ممن استكملوا دراساتهم العليا في أوربا على نحو ما أشرنا.

(٤) رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك:

يتناول هذا الجزء من الدراسة أكبر علمين مصريين من أعلام الكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر، وهما رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك، وقد اقترن هذا الأخير، وهو آخر كتاب الخطط الكبار، بمؤرخ موسوعى آخر عاصره زمناً، هو أمين سامي، الذى سوف نخصه بدراسة في فصلٍ تالٍ، لأنه لم يلق الاهتمام الذى يليق بدوره وإنجازه.

من المهم أن نشير إلى حقيقتين برزتا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أولهما: إن أسس انجازات الجبرتى، المستندة إلى التقاليد الإسلامية في الكتابة التاريخية، كانت مستمرة وواضحة، رغم أن هذه التقاليد كانت تمر بمرحلة الاحتضار.. كانت عيوب الأشكال الحولية القديمة وتراجم الوفيات قد بدأت تتضح، لكن لم يكن من السهل ترجمة هذا الإدراك إلى تطبيق فعلى للمناهج التاريخية الجديدة، على نحو ما أشرنا. وثانيهما: أن الحركة التعليمية والثقافية في مصر في عصر محمد على عشر كانت محددة، بدرجة كبيرة برغبات الحاكم، الذى كان مشروعه عسكرياً بالدرجة الأولى، ومن ثم كان توجيه مشروعه التعليمي، ولعل ما أنقذ "التاريخ" من النسيان هو إحساس الحاكم بأن التاريخ قد يكون له صلة – ولو غامضة – بالشئون الحربية والإدارة العامة، ولعل هذا الإحساس الذى كان وراء قراءته لتاريخ شخصيات الحكام العظام، كالإسكندر وقيصر، وبطرس وكاترين الثانية ونابليون، رغبته في جعل مصر دولة عظمى وأن يربط عظمتها بشخصه.. بل إن "جاك تاجر" يشير إلى إنه كان ينوى تكليف من يؤلف موسوعة تاريخية لعهده، وأكثر من ذلك أنه أراد أن يسجل ذكرياته، لكن اهتماماته الواسعة حالت دون إنجاز هذه المشروعات. ولعل تكليف محمد على

للطهطاوى بترجمة العديد من الأعمال التاريخية إلى التركية على نحو ما أشرنا، يوضح مدى اهتمامه بالتاريخ(٢٩).

- رفاعة الطهطاوى مؤرخاً:

شغف رفاعة الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) خلال إقامته ودراسته في باريس (١٨٢٦-١٨٣١) بدراسة العلوم الإنسانية بوجه عام، وبدراسة التاريخ والجغرافية بوجه خاص، ولعل هذا ما دفعه لترجمة بعض الرسائل التاريخية والجغرافية، ويبدو أنه عقد العزم على ترجمة بعض الكتب الفرنسية في هذين المجالين، حيث ذكر في رحلته "وإن شاء الله تعالى يصير التاريخ على اختلافه منقولاً عن الفرنسية .إلى لغتنا" وعندما عاد إلى مصر تولى أهم مسئوليات التعليم والثقافة، وذلك قبل أن يناله غضب الوالى عباس الأول فينفيه إلى السودان لنحو أربع سنوات(١٨٥٠- ١٨٥٤).

والمعروف أنه عندما عمل مترجماً في مدرسة المدفعية أنشأ بها فصلاً دراسياً للتاريخ والجغرافية، وستكون هذه المدرسة هي النواة الأولى لمدرسة الألسن التى أنشئت عام ١٨٣٥ وعين رفاعة ناظراً لها، وفي عام ١٨٤١ أنشئ قلم للترجمة والحق بالمدرسة ليتولى خريجوها ترجمة الكتب التى تطلب الحكومة منهم ترجمتها. المهم في هذه المدرسة أن التاريخ اعترف به كعلم يدرس لأول مرة بالمدارس، حيث جعل مادة من مواد الدراسة بمدرسة الألسن، وعيِّن له مدرس خاص لتدريسه، ولم يكن التاريخ علماً يدرس في المساجد أو المدارس في مصر أو فى غيرها، بالرغم من نبوغ علماء المسلمين في التأليف فيه ونضوج الدراسات التاريخية بشكل كبير في القرن الخامس عشر الميلادي، وهو ما برز فى مؤلفات ابن خلدون والسخاوى، حقيقة كان بعض المعلمين يقرأون بعض الكتب التاريخية لتلاميذهم، لكنها كانت جهوداً فردية حرة لا تدخل ضمن مقررات معاهد العلم ومدارسه، وكان هذا الأمر هو المتبع في أوربا نفسها في نفس الوقت تقريباً.

ورغم هذه الخطوة المهمة من جانب الحكومة المصرية، والتى تمت بفضل جهود رفاعة، فإنه لم يقنع بهذا، فقد كانت له أهداف أكبر يريد تحقيقها لتدعيم دراسة التاريخ ولتدعيم حركة التأليف التاريخي في مصر الحديثة،

ومن ثم وجّه جهوده في النصف الأول من القرن التاسع عشر لترجمة الكتب التاريخية التى تغطى تاريخ العالم. أما فى النصف الثانى من القرن نفسه، وخاصة في عصر إسماعيل، فقد جاءت خطوة رفاعة التالية وهي التأليف في التاريخ، وفى تاريخ مصر بالذات.

أما فيما يتعلق بالكتب التاريخية المترجمة، فقد عهد رفاعة إلى ثلاثة من تلاميذه بترجمة كتاب فرنسي عن تاريخ الدول والشعوب القديمة، سماه "بداية القدماء وهداية الحكماء" ولما وجده ناقصاً، لم يكتب شيئاً عن تاريخ العرب، أضاف رفاعة إليه فصولاً من كتاب "أبي الفدا" ليكمل ما به من نقص، وهذا الأمر يكشف أن رفاعة لم يتقيد بنصوص المؤلفين عند الترجمة، بل كان يضيف إليها نصوصاً عربية قديمة ليكمل ما بها من نقص. وكان هذا الكتاب أول كتاب تاريخي تترجمه مدرسة الألسن ويطبع عام ١٨٣٩. ثم تخير رفاعة كتاباً في تاريخ العصور الوسطى، ليترجمه أحد تلاميذه ويصدر في جزئين بتقديم لرفاعة، وكان تحت عنوان "قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون"، كذلك اختار كتاباً في تاريخ بطرس الأكبر تأليف فولتير، ليترجم تحت عنوان "الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر".. وأتبع ذلك بترجمة بعض الكتب التاريخية الأخرى التى تغطى تاريخ العالم في عصوره جميعاً مستعيناً بتلاميذه. وهكذا صار بين أيدي المثقفين المصريين وقراء العربية، ولأول مرة، مجموعة من الكتب التاريخية تؤرخ للعالم في عصوره تاريخاً علمياً صحيحاً، وكان بعضها يدرس في المدارس الحديثة، وانتشرت هذه الترجمات في أوساط المتعلمين الذين بدأوا ينظرون للتاريخ نظرة إنسانية، وبدأوا يعرفون أن هناك أمماً وشعوباً أخرى لها حضاراتها وثقافتها وتاريخها، وإن اختلفت عنهم في الدين، ولم يعد التاريخ الإسلامي وحده هو محور الاهتمام(٣٠).

كان الخديوي إسماعيل يود ضمن خطته لتحديث مصر، إصلاح القضاء، واقتضى ذلك وضع المشروعات التى منها ترجمة القوانين الفرنسية وإعداد المضريين لتولى مناصب القضاء الجديد، فأنشأ قلم الترجمة الجديد عام ١٨٦٣ وعين الطهطاوى ناظراً له، ثم أعاد مدرسة الألسن من جديد عام ١٨٦٨ تحت إسم "مدرسة الإدارة والألسن" وفيها استعان رفاعة بجماعة من

تلاميذه في مدرسة الألسن القديمة منهم: عبدالله السيد وصالح مجدى ومحمد قدرى ومحمد لاظ وعبدالله أبو السعود، وشرع هؤلاء في ترجمة القانون الفرنسي (كود نابليون) ولكن رفاعة انتهز هذه الفرصة وسعى لتطوير التاريخ وتدريسه، والانتقال به من الترجمة إلى التأليف.

ويلاحظ "الشيال" أن أوربا في تلك المرحلة كانت تشهد تطورين مهمين، أولهما: ظهور الثورات الشعبية وحركات التحرير والوحدة القومية، وثانيهما: حركة العناية بالآثار والكشف عن آثار الحضارات القديمة، التى ألقت الأضواء على التاريخ القديم وحضاراته، ومنها الحضارة المصرية، وكان لذلك أثره الواضح على حركة التأليف التاريخي في أوربا القرن التاسع عشر، حيث عنى المؤرخون بالتاريخ القومى، وبدأو في وضع المؤلفات التاريخية عن التاريخ القومى لبلادهم، مستفيدين من نتائج الكشوف الأثرية. وكان لذلك أثره على حركة التأليف التاريخي في مصر خلال هذه المرحلة أيضاً. ولعل هذا كان وراء اتجاه رفاعة اتجاهاً قومياً، عندما بدأ التأليف في التاريخ، يرمى بذلك إلى وصل ماضى مصر بحاضرها، فوضع لنفسه خطة ترمى إلى وضع مؤلف متعدد الأجزاء في تاريخ مصر من عهد الفراعنة حتى العصر الحديث.

وكانت الاكتشافات الأثرية في مصر منذ زمن الحملة الفرنسية، واندفاع حركة البحث والتنقيب عن الآثار في أعقابها، واكتشاف حجر رشيد وفك رموز اللغة الهيروغليفية، مما قاد المؤرخين إلى معرفة أصول الحضارة المصرية القديمة، والكتابة عنها بشكل علمى استناداً إلى الاكتشافات وقراءة نقوشها، ولعل هذه الكتابات هي التى جعلت رفاعة. وهو يعد خطة كتابه الكبير، لا يبدأه بالفتح الإسلامي، أو ببدء الخليقة كما فعل سابقوه، بل بدأ بتاريخ مصر القديم، وخصص له الجزء الأول الذى أرّخ فيه لعصور الفراعنة والبطالمة والرومان والبيزنطيين والعرب قبل الإسلام، حيث وقف عند الفتح العربي، وسماه "أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل" الذى قدمه للخديوي إسماعيل، وطبع عام ١٨٦٨م وبهذا كان الطهطاوى أول مؤرخ مصري عرّف تاريخ مصر على ضوء الاكتشافات الأثرية وما كتبه المؤرخون الأوربيون عنه فى عصره، لأن من سبقوه كان

يمرون عليه سريعا. ولجهلهم بحقائقه كانوا لا يعرفون عنه إلا خليطاً من الأباطيل والخرافات الوثنية وعبادة الأصنام. لقد أصبح رفاعة أول مؤرخ مصري آمن بأمجاد التاريخ المصري الفرعوني واعتد بها واعتز بمصر، التي رآها أم الحضارات "لم تسبقها أمة في ميدان التمدنيَّة، ولا في حومة تقنين القوانين وتشريع الأحكام المدنية، لم تجحد نعمة اقتباس علومها أمة ولاملة.."[٣١].

وثمة أمر جديد آخر ميَّز رفاعة المؤرخ، يتمثل في أنه هجر طريقة الأقدمين في التأريخ لكل حاكم أو ملك على حدة، أو لكل سنة على حدة، هجر تاريخ الملوك والتراجم والطبقات والحوليات، ونظر للتاريخ نظرة شاملة كشفت عن فهمه للتاريخ المصري فهماً جديداً، مدركاً أنه تاريخ مستمر وأن حضارة مصر سلسلة من الحلقات وأنها "بقيت سبعين قرناً حافظة لمرتبتها العليا، لها اليد البيضاء والسلطنة المعنوية على سائر ممالك الدنيا"، كان أمراً جديداً حقاً أن يعبر عن مجد مصر واستمرارية تاريخها وتأثيرها على أمم الأرض، في كتاب يؤلف وينشر باللغة العربية. وكان ذلك كله مظهراً من مظاهر النهضة وظهور الوعي القومي الجديد، مما أصبح له أثره في الأجيال التالية.

وفيما يتعلق بالمنهج، فقد تبنى منهجاً عمياً، فكان يقتبس مادة كتابه من الكتب القديمة والدراسات الحديثة، عربية وغير عربية، وبما نتج عن الاكتشافات الأثرية من حقائق، ويخضع كل ذلك للنقد التاريخي ويقارن ويحلل، ويأخذ بما اتفقت عليه المصادر والمراجع، القديمة والجديدة، وإذا اختلفت أخذ بما تؤيده الكشوف الأثرية والدراسات التاريخية الحديثة. لقد ذكر بوضوح أنه يتجنب "الأقوال غير الموضوعية مما يظهر بعرضه على ميزان العقل أنه من محض الخرافات، أو مما تولع به الإخباريون والقصاص من اختراع الأباطيل والخزعبلات.."[٣٢].

بعد هذا الجزء الأول (أنور توفيق..) أراد رفاعة أن يثني ذلك بالتأريخ لمصر في العصر الإسلامي، لكنه رأى ضرورة أن يسبق هذا الجزء بكتابة سيرة جديدة للرسول ﷺ يلتزم فيها بمنهجه الجديد (وكان المقريزي آخر من

كتب في السيرة منذ منتصف القرن الخامس عشر) وجعل رفاعة كتابه في السيرة بمثابة الجزء الثانى، وقد حمل عنوان "نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز" الذى طبعه إبنه عام ١٨٧٣ عقب وفاته. ويرى "الشيال" أن الجديد في هذا الكتاب هو الفصل الأخير الذى أفرده رفاعة للحديث عن نظام الحكم في عهد الرسول وعن النظام المالى والإداري والنواحى الاجتماعية، فكتب عن الوزارة والحجابة والكتابة وإمارة الحج، والسفارات والجيش والديوان والقضاء والجزية والخراج والأوقاف والحرف والصناعات، والمواريث والشرطة والجهاد وإمارة الحرب.. إلخ لقد كان رفاعة يحسن الاختيار من نصوص من سبقوه، ويحسن عرض النصوص بعد أن يخضعها للنقد والفحص والمقارنة، باختصار كان هذا الكتاب أول محاولة لكتابة سيرة الرسول في العصر الحديث بأسلوب يستند إلى "العقل" والتفكير المنطقى في تفسير "النقل" عن هذه السيرة[٣٣].

بالإضافة إلى العملين السابقين للطهطاوى، وهما عملان تاريخيان بالمعنى المقصود والمباشر، واللذان طبع أولهما "أنوار توفيق الجليل" عام ١٨٦٨ في حياة رفاعة، ثم ثانيهما"نهاية الإيجاز" الذى توفى رفاعة وهو يصحح تجاربه، فطبع فور وفاته عام ١٨٧٣، كان رفاعة قد وضع كتاباً مهماً في التمدن أودع فيه خلاصة أفكاره الاجتماعية والإصلاحية وهو كتاب "مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية" الذى طبع فى حياته عام ١٨٦٩، وبالرغم من أن هذا العمل ليس تاريخاً، بل إن التاريخ يأتى كموضوع واحد من بين عدد كبير من الموضوعات التى تضمنها، إلا أنه تناول فيه التاريخ المصري الحديث، فهو يبدأ بشرح لجغرافية مصر ودورها التاريخي، ليصل إلى جوهر الكتاب – وهو عن "المنافع العمومية" أو النشاط الاقتصادي – فكتب عن الإنجازات الخالدة لمصر في ظل الفراعنة، ثم المنجزات العلمية للعلماء العرب في الماضي، ثم تحدث بصورة إنتقائية عن الشخصيات البارزة في التاريخ الغربي القديم، وقفز من عصر البطالمة إلى عصر محمد على.. إلخ مما يعلى أنه لم يكن يقصد أن يقدم تاريخاً، بل يقدم عملاً ثقافياً عاماً، خدمة للوطن، ولعل الهدف من تصنيفه حسب قوله "تقديم نخبة جليلة وترصيف تحفة جميلة في المنافع العمومية التى بها للوطن توسيع

دائرة التمدنية، اقتطفها من ثمار الكتب العربية اليانعة، وأجتنيها من مؤلفات الفرنساوية النافعة.. وبالجملة فقد أودعتها ما يكون لأهل الوطن ذخراً"[٣٤].

لقد ابتعد الطهطاوى عن ميراث الحوليات القديمة، صحيح أنه لم يتخلص تماماً من السجع لكنه خفف من ركاكته كثيراً، وقدم تاريخاً يستند إلى الموضوعات، وعالج موضوعاته بتحليل يتعمق فيما وراء الأحداث أكثر منه وصفياً، صحيح أنه أبدى انحيازات واضحة، في الفخر بمنجزات العرب الماضية، والإعجاب بفرنسا وثقافتها، والولاء للأسرة العلوية، ولكن لم يكن في ذلك ما يدعو للدهشة طالما أنه استطاع أن يقدم الأدلة التاريخية على دعمها[٣٥].

لقد قدم الطهطاوى للدراسات التاريخية خدمات جليلة، حيث لعب دوراً تأسيسياً ومؤسسياً لهذه الدراسات ووضع حجر الأساس للإنجازات التاريخية التالية، تدريسا وترجمة وتأليفا، وبالرغم من أنه لم يكن مؤرخاً متخصصاً أو متفرغاً، فهو لم ير الكتابة التاريخية حرفة أو وظيفة أساسية في الحياة، ولم يتلق تشجيعاً ملحوظاً للجهود التى بذلها في هذا الشأن، ومع هذا فكانت كتابته للتاريخ خطوة كبيرة، أبعد مدى من الجبرتى، نحو نهضة وتحديث الكتابة التاريخية في مصر.

- على مبارك: آخر كتاب الخطط الكبار:

عرف القرن التاسع عشر في مصر مؤرخاً من نوع خاص، ولأنه كان "مهندساً" فقد أحيا شكل "الخطط" وأسلوبها في الكتابة التاريخية، ذلك الأسلوب الذى كان قد انقطع منذ كتب "المقريزي" خططه في القرن الخامس عشر الميلادي. أحياه في شكله القديم وإن اختلف المضمون، ذلكم هو على مبارك (١٨٢٣- ١٨٩٣) الذى درس الهندسة في مدرسة المهندسخانة ببولاق، ثم أقام خمس سنوات يدرس الهندسة العسكرية ضمن بعثة باريس (١٨٤٥- ١٨٥٠) والتي كان رفيق الخديوي إسماعيل فيها وهو لا يزال أميراً، اضطربت حياته المهنية وتقلبت بين ناظر لمدرسة المهندسخانة، إلى ضابط في حرب الدولة العثمانية مع روسيا في القرم، وتعثرت به الحياة ردحاً من الزمن إلى أن استعاد نشاطه ومكانته، وبلغ ذروة مجده ودوره في عصر

إسماعيل، الذى عهد إليه بمشروعاته العمرانية، حتى صار ناظراً لديوان الأشغال العمومية، كما صار وكيلاً لديوان المدارس، فرئيساً له منذ عام ١٨٦٧، فكان بمثابة ناظر للمعارف، وأضيف إليه منصب مدير ديوان الأشغال في العالم التالى، وكذلك نظارة عموم الأوقاف، وعهد إليه الخديوي بتنظيم شوارع ومرافق وميادين القاهرة وأسواقها "لتكون على أمثال ذلك في أوربا"..

وعندما تألفت في مصر أول وزارة مسئولة في سبتمبر ١٨٧٨ شغل فيها على مبارك نظارتى الأوقاف والمعارف، وفي وزارة رياض بعد عام أختير ناظراً للأشغال، حتى سقطت في ١٨٨١ استجابة لمطالب الأمة والجيش، ولم يشترك في وزارات الثورة العرابية لأنه لم يكن من أنصارها، لأنه كان مؤمنا بشرعية السلطة الخديوية، مخلصا لدوره الوظيفي، غير واثق من نجاح الحركة الوطنية وثورتها. وقد شغل بعد الاحتلال بعض وزارات الأشغال والمعارف العمومية، كانت آخرها وزارة رياض باشا حتى استقالت في مايو ١٨٩١ وكان ذلك آخر عهده بالوظائف العامة، ولم يلبث أن توفى بعدها بنحو عامين.

نحن إذن أمام مهندس للعمران، والأشغال يعرف خبايا القاهرة وأسرارها وأوقافها لمؤسسات التعليم والثقافة، نظّم مؤسسات التعليم تنظيماً حديثاً فأنشأ دار العلوم، وأصدر "روضة المدارس" أول مجلة ثقافية في مصر الحديثة، وأنشأ دار الكتب (الكتبخانة) الخديوية وغيرها من مؤسسات الثقافة وجمعياتها، كان معلماً وكاتباً مؤلفا، وقد ترك أعمالاً في مجلسين من مجالات التأليف، أولهما: المؤلفت ذات الطابع الفكرى والثقافى، ومن أهمها في التاريخ كتابيه "نخبة الفكر في تدبير نيل مصر" وقد نشره عام ١٨٨١، وكتاب "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" وقد نشرت طبعته الأولى عام ١٨٨٨، ويمكن اعتبار رواية "علم الدين" التى نشرت عام ١٨٨٢ وهي ذات هدف تعليمي موسوعى، ضمن هذا المجال من التأليف. وثانيهما: الكتب التعليمية المدرسية التى نهض مبارك بمهمة تأليفها أو اقتباس مادتها من المؤلفات الغربية مثل: تقريب الهندسة، وتنوير الأفهام في تغذى الأجسام، وجغرافية مصر، وحقائق الأخبار في

أوصاف البحار، وخواص الأعداد، والميزان في الأقيسة والمكاييل والأوزان.. وغيرها[٣٦].

ويهمنا هنا، فيما يتعلق بتطور الكتابة التاريخية، كتابيه: نخبة الفكر، والخطط التوفيقية، أما نخبة الفكر فيعد مصدراً فريداً من مصادر تاريخ النيل وارتباطه بمصر، حيث استطاع علي مبارك أن يجعل النيل محوراً، يجمع بين المعلومات التاريخية والجغرافية والجيولوجية، وعلوم الاجتماع والسكان والسياسة والاقتصاد والهندسة والإحصاء، وشفعه المؤلف "بملاحظات واستظهارات تتعلق بالاصلاحات النيلية"، وقد رتبه في "ملخص لتاريخ الديار المصرية، وتقلبات الحوادث بها من مبدأ تاريخها المعلوم إلى وقتنا هذا، وبيان ارتباط سعدها وشقائها بتدبير مياه النيل" وقد تناول مبارك موضوعه في أربعة أبواب أولها عن النيل وما يتعلق به من المسائل، والثانى في تكوين واديه، والثالث عن أهالى القطر وسكانه، والرابع عن الاصلاحات من قناطر ورياحات وسدود..[٣٧].

والكتاب فى مجمله "يشكل وحدة موضوعية متكاملة، تعالج قضية جوهرية حيوية، ومن ثم عدل علي مبارك عن أسلوب الكتابة التاريخية التقليدية التى تعتمد على السرد الحولي، واتخذ خطوة مهمة حيث طبق منهج البحث التاريخي ووظّف ثقافته الواسعة، بالإضافة إلى عقليته الهندسية الفذة"[٣٨]، كما اهتم بفلسفة تاريخ مصر على ضوء علاقة وجودها بالنيل، وارتباط أبنيتها وأنظمتها وأحوالها السياسية والفكرية والحضارية بالاقتصاد والعمران.

غير أن الكتاب الأهم لعلى مبارك، والذى خلّد إسمه كأحد المؤرخين الموسوعيين الكبار هو "الخطط التوفيقية" الذى كتبه بين عامى (١٨٧٢-١٨٨٨) وطبع في عشرين جزءاً، خصص ستة أجزاء منها لمدينة القاهرة، وأرّخ في السابع للإسكندرية، أما المدن المصرية الأخرى فقد أرخ لها في الأجزاء من الثامن إلى السابع عشر، ثم أفرد الجزء الثامن عشر للحديث عن نهر النيل ومقاييسه من أقدم العصور إلى عصره، بينما تحدث بالتفصيل عن ترع مصر وخلجانها في الجزء التاسع عشر، أما الجزء العشرون فقد أرخ فيه للنقود المصرية.

وقد اتخذ على مبارك خطط المقريزي أساساً لكتابه، ثم تتبع مدن مصر وقراها ومنشأتها، فأثبت ما أصابها من تغير أو تطور في عهده، فقدم وصفاً لطبوغرافية المدن والقرى المصرية جميعاً، وسجل تاريخها منذ أقدم العصور، أو من نشأتها، ووصف خططها ومبانيها ومرافقها العامة وما بها من مساجد أو كنائس أو أديرة أو مدارس ومصانع وحمامات ووكائل، ورصد ما أصاب هذه المنشآت من تطور عبر التاريخ.

ويلاحظ أنه سار على أسلوب المقريزي، فكان يترجم لمن برز في تاريخ كل مدينة، أو لمن عاش فيها أو دفن من أمراء وأعيان أو علماء وأدباء. ولما كان قد ظهر في تاريخ المدن المصرية – بعد عصر المقريزي – عدد كبير من المشاهير، فكان على مبارك يعتمد على المراجع التاريخية السابقة ليترجم لمن لم يعاصرهم، أما من عاصروه، فكان أول من ترجم لهم بطبيعة الحال، يبذل جهداً كبيراً في جمع مادة الترجمة لهم، فإذا أعوزته المادة طلب من صاحب الترجمة أن يكتب له عن حياته بنفسه.لذلك تعد الخطط التوفيقية من أهم المصادر لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر وبنوا نهضتها الحديثة في القرن التاسع عشر(٣٩).

لم تكن مصادر على مبارك هي المصادر التقليدية التى اعتمد عليها من سبقوه من الأقدمين، وبالرغم اعتماده الشكل التقليدي للكتابة وهو "الخطط" الذى ربما كان مدفوعاً إليه بحكم عمله كمهندس، وبرغبته في إحياء هذا الشكل، فإن مصادره كانت في معظمها جديدة، فهو يشير في مقدمته إلى أنه رجع إلى "كتب العجم والعرب، ما يفضى تأمله إلى العجب، مراجعاً كتب العرب والإفرنج الذين ساحوا في تلك الديار، ورسومهم وكتب الآثار التى سجلوها. وكذا حجج الأوقاف والأملاك، وما وجد مسطوراً على الأحجار والجدران".

ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى: ١- الوثائق الأصلية التى أتاحت له وظائفه العديدة فرصة الاطلاع عليها، من سجلات البلدية والاحصائيات ودفاتر التعداد والوثائق المحفوظة لدى بعض العائلات، وحجج الأوقاف. ٢- المصادر المطبوعة كخطط المقريزي وكتابات السيوطي والجبرتي، فضلاً عن المصادر الفرنسية، ككتاب وصف مصر الذى كان يسميه "خطط

الفرنساوية" ودائرة المعارف الفرنسية وكتابات فولني وكلوت بك وغيرهما. ٣- كتب التراجم. ٤- الروايات الشفوية والمشاهدات الشخصية(٤٠).

وينبّه "كرابس" إلى أن الخطط التوفيقية قد تبدو في ظاهرها غير ذات فائدة للمؤرخ، لأن المداخل المختصرة التي يبدأ بها الأجزاء لا تتضمن شيئاً عن المعلومات التاريخية الواردة بها، حيث أن هذه المعلومات المهمة مدفونة أو متضمنة في التفاصيل الغزيرة، فمجلد الإسكندرية – مثلاً – يتضمن دراسة قيمة عن تطور نظام السكك الحديدية المصرية، والتراجم الكثيرة التى أوردها ذات معلومات تاريخية رائعة.. فهو يدمج عدداً ضخماً من التراجم في الخطط لشخصيات ما كان يمكن لها أن ترى النور لولاه، ومن ثم يزود على مبارك القارئ بمنجم من المعلومات عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمصر في القرن التاسع عشر(٤١).

ومن المهم أن نشير إلى أن "الخطط" أبرزت على مبارك كمؤرخ للتاريخ الاجتماعي، وقدمت رؤية علمية لتاريخ مصر الاجتماعى إلى حد كبير، ويكفى أنه أدرك العوامل الإساسية لنمو المدن المصرية، كما أدرك طبيعة هذه المدن كمراكز تجارية ومقرات للإدارة والحكم أكثر منها مراكز صناعية. إن توصيف على مبارك للبناء الاجتماعي في المدينة والقرية وللمؤسسات الموجودة بها مثل المصايف والأسواق وإبرازه لجوانب متعددة من النشاط الإنساني خلال الموالد والأعياد وخاصة النشاط الاقتصادي، كل ذلك يجعل على مبارك مؤرخاً اجتماعياً من الطراز الأول(٤٢).

وربما كان النقد الذى يوجه للخطط يتمثل في افتقارها إلى النقد الباطنى التاريخي، فهو كثيراً ما ينقل ببساطة دون تعليق أو نقد لأخطاء الكتاب السابقين(٤٣)، بل إنه إذا ما قورن بالجبرتى والطهطاوى، فإنهما يتميزان بالتحليل والتفسير والنقد. ولكن من المؤكد أن قدرته على الاستفادة من منجزات الأوربيين وكتاباتهم في الآثار وغيرها، ومن المادة الوثائقية على نحو كبير، وانتباهه لأهمية علم النقود واهتمامه بالنقود بالمقاييس الدقيقة، كلها تعد إشارة إلى التقنيات الجديدة والاتجاهات الحديثة في الكتابة التاريخية، وهو ما لم يعطه الجبرتى والطهطاوى الاهتمام الكافى. لقد كان قادراً على تعزيز التأثير الموضوعى لكتاباته من خلال دعمها بجداول احصائية ورسوم بيانية

وحسابات رياضية أكسبت عمله طابعاً عملياً، تأثر به من جاءوا بعده، وخاصة أمين سامي الذي سيكون موضوع الفصل التالي. وبالرغم من أن "الخطط" ليست تاريخاً بالمفهوم الحديث للكلمة، فإنها وفرت مصدراً نفيساً لا غنى عنه للدراسات التاريخية التالية.

* * *

هوامش الفصل الأول

(١) علي شلش: قضايا عربية في الثقافة والتاريخ، دار سعاد الصباح، القاهرة والكويت ١٩٩٣، ص ٤٣- ٤٤.

(٢) جورجي زيدان: تراجم ومشاهير الشرق، ج١، مطبعة الهلال، القــاهرة ١٩١٠، ص ١٣٧.

(٣) علي شلش: المرجع السابق، ص ٥٧- ٥٨.

(٤) أحمد زكريا الشلق: الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٩- ١٣.

(٥) جمال الدين الشيال: التاريخ والمؤرخون في مصر القرن التاسع عشــر، النهضـــة المصرية، ١٩٥٨، ص ٣- ٩.

(٦) محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ص ١٥- ١٧.

(٧) محمد انيس: المرجع السابق، ص ١٨.

(٨) يشير الشيال إلى أن المؤرخ المصري أحمد تيمور حاول أن يتمم السلسلة بالترجمة لأعيان القرن الثالث عشر، لكنه لم ينجز إلا قسما يسيرا طبع تحت عنوان "تــراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر"، نشر عــام ١٩٤٠، الشــيال: التاريخ والمؤرخون، ص ٧- ٨.

(٩) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٥٢- ٥٣.

(١٠) كتاب الدرة المصانة حققه عبد الرحيم عبد الرحمن ونشره في عام ١٩٨٩، أما كتاب وقائع مصر حققه صلاح هريدي ونشره عام ١٩٨٩.

(١١) راجع مقال فاضل الخالدي عن ابن إياس المصري ومنهجه، ص ٢٧- ٣٣، ومقال محمد عبد الله عنان "ابن إياس والفتح العثماني لمصر"، ص ١٣٩، في كتاب: ابــن إياس، دراسات وبحوث، إشراف أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصــرية العامــة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

(١٢) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٢٠- ٢٤.

(١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: فصول من تاريخ مصر الاقتصـــادي والاجتمــاعي فــي العصر العثماني، الجزء الثاني، دار الكتاب الجــامعي، القــاهرة ٢٠٠٤، ص ١٩- ٩١.

(١٤) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٢٧- ٢٨.

(١٥) راجع أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢١٦، وكذلك جمال الدين الشيال: المرجع السابق، ص ١٣- ١٤.

(١٦) راجع مقدمة الجبرتي لعجائب الآثار، ج١، ص٦ وما بعدها، وقد ظهرت طبعته الأولى عن مطبعة بولاق عام ١٨٧٩.

(١٧) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٢١٧- ٢١٩.

(١٨) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، هيئة قصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٦.

(١٩) الشيال: المرجع السابق، ص ٢٥- ٢٦، وراجع دراسة مقارنة للكتابين لمحمد محمود السروجي بكتاب "عبد الرحمن الجبرتي، بحوث ودراسات" إشراف أحمد عزت عبد الكريم، هيئة الكتاب ١٩٧٦، ص ٢٠٩ وما بعدها.

(٢٠) محمد أنيس: الجبرتي ومكانته في مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، دراسة بكتاب "عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث" مرجع سبق ذكره، ص ١٠١- ١١٣.

(٢١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الجبرتي.. مؤرخاً، دراسة بكتاب "عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١ وما بعدها. وراجع كتاب عبد الخالق لاشين: مصريات في الفكر والسياسة، مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، ص ٤٣- ٤٥.

(٢٢) حققه محمد عفيفي وأندريه ريمون، ونشره المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ٢٠٠٣.

(٢٣) حققه كلا من دانيال كريسيليوس وحمزة عبد العزيز بدر وحسام الدين إسماعيل، تحت عنوان "تاريخ الوزير محمد علي باشا"، ونشرته دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٧.

(٢٤) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع عشر، دراسة فى التحول الوطنى، ترجمة عبدالوهاب بكر الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٣،ص١٥-٢٧.

(٢٥) الشيال: التاريخ والمؤرخون، ص٤٠-٤٨، وبه قائمة بالكتب التاريخية التى ترجمت مطبوعة ومخطوطة، بناء على توجيهات محمد على الذى كان يريد تثقيف نفسه ثقافة تاريخية هو وإبنه إبراهيم.

(٢٦) كرابس: كتابة التاريخ في مصر، ص ٩٩.

(٢٧) راجع كرابس: المرجع السابق، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٢٨) جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤، ص ١١٢-١١٣.

(٢٩) راجع ما نقله كرابس، المرجع السابق، ص١٠٠ عن جاك تاجر، ويعلق كرابس على ذلك ناقداً بورنج في تقريره الذى يصف محمد على بأنه جاهل تماماً بالتاريخ، مشيراً إلى أنه لم يكن مراقبا منصفاً للأحداث.

(٣٠) راجع أسماء الكتب المترجمة والمترجمين في كتاب الشيال، المرجـع السـابق ص ٦٠-٦٥، وكذلك أنور عبدالملك، مصر النهضة، ص ٢٢٤.

(٣١) راجع تمهيد الطهطاوى لكتابه "أنـوار توفيـق الجليـل.." طبعـة مكتبـة الأسـرة ٢٠١٠الأعمال الكاملة رفاعة الطهطاوى، دراسة وتحقيق محمد عمـارة، جـ٣، ص٢٨.

(٣٢) خطبة كتاب أنوار توفيق الجليل، الأعمال الكاملة رفاعة جـ٣، ص١٨.

(٣٣) راجع الشيال، المرجع السابق، ص ٨٠-٨٣، وأنور عبدالملك نهضة مصـر، ص ٢٢٥-٢٢٦ ونص نهاية الايجاز بالأعمال الكاملة للطهطاوى، الجزءالرابع.

(٣٤) مقدمة كتاب مناهج الألباب رفاعة، ص٥ طبعة المجلس الأعلـى للثقافـة القـاهرة ٢٠٠٢.

(٣٥) كرابس، المرجع السابق، ص١٠٩، ويرى المؤلف أن كتاب رفاعة "تخليص الإبريز" به بعض التاريخ، لكننا نراه يتعلق بالحاضر وبالتجربة التي عاشها في فرنسا أكثـر من اتصاله بالتاريخ.

(٣٦) قائمة مؤلفات على مبارك في كتاب محمد عمارة: على مبـارك مـؤرخ ومهنـدس العمران، دار الشروق، ط٢، ص ١١٣-١٣١، ودراسة لطيفة سالم وتحقيقها لكتاب على مبارك"نخبة الفكر في تدبير نيل مصر، مركـز تـاريخ مصـر، دار الكـاب الصرية، ٢٠٠٦، ص٥٠-٥١.

(٣٧) على مبارك: نخبة الفكر، طبعة دار الكتب ٢٠٠٦، ص ٧٣-٧٤.

(٣٨) لطيفة سالم: دراستها لكتاب نخبة الفكر، طبعة دار الكتب ٢٠٠٦،ص٥٦.

(٣٩) الشيال: التاريخ والمؤرخون:ص ١٠٦-١٠٨، وكرابس:كتابة التاريخ فـي مصـر، ص١٦١.

(٤٠) على بركات: رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي،مركز الدراسات السياسية، الأهرام ١٩٨٢، ص٨٦-٨٩ ويضرب أمثلة بالأخطاء التى وقع فيها لنتيجـة أخـذه ببعض الروايات على علاتها دون التحقق منها، فضلاً عـن أن بعضـها مطبعـى، ص٨٩-٩٢.

(٤١) كرابس: المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.

(٤٢) على بركات: المرجع السابق، ص٩٣.

(٤٣) راجع محمود الشرقاوى وعبدالله المشد: على مبارك، حياته ودعوته وآثاره، الأنجلو المصرية١٩٦٢، ص١١٣، كرابس: المرجع الســابق، ص١٦٢. وراجــع دراســة Baar, G. عن خطط على مبارك كمصدر لتاريخ مصر الحديثة بكتاب:

Holt, P.M., (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford 1963, P.21.

* * *

الفصل الثاني

أمين سامي باشا والتأريخ لمصر بتقويم النيل

الفصل الثاني

أمين سامي باشا والتأريخ لمصر بتقويم النيل

يتفرد نهر النيل بين أنهار الدنيا، كما تتفرد مصر فى حوضه، ولسنا نبالغ إن قلنا إن مصر هى النيل، فتلك حقيقة أولية تتعلق بوجود مصر، فبدونه لا كيان لها، كما يقول جمال حمدان، ليس فقط من حيث مائه، وإنما كذلك من حيث تربته، فالنيل، بأى مقياس، نهر غير عادي، جيولوجيا وجغرافيا، تاريخيا و حضاريا..

لقد كانت تلك نقطة البداية فى تفكير "أمين سامي باشا" حين اتخذ من النيل، في سخائه وكرمه وفيضانه، ومن شحه وبخله وتحاريقه، تقويما حوليا وركيزة أساسية للكتابة، ليس فقط عن أحواله، وإنما عن مجمل أوضاع مصر، فتتبع أحوالها، مقرنا ذلك بأحوال النيل، ليضع لنا هذا السفر الضخم، الجليل والقيم، بعد أن أنفق فى تأليفه ما ينوف عن ربع قرن من الزمان.

وأمين سامي سليل مدرسة تاريخية مصرية أصيلة، تمتد جذورها إلى العصور الوسطى الإسلامية – وإن تطورت بعد ذلك تطورا عظيما – كانت لها تقاليدها ومناهجها، وكانت سمتها البارزة أن كتابها كانوا يعتمدون على النقل الحرفي فى معظم الأحيان، عندما يؤرخون لعصور سبقتهم، ولا يأتون بجديد، إلا عندما يصلون بكتاباتهم إلى التأريخ للعصر الذي يعيشون فيه، كما لم يحفلوا كثيرا بنقد الروايات أو تحليلها، أو حتى إبداء الآراء بشأنها، وبشكل عام كان معظمهم يتبعون طريقة "الحوليات" التي يؤرخون فيها لمصر، وللعالم الإسلامي، عاما فعام، وقليل منهم حاول التأريخ للموضوعات أو الدول، كما فعل ابن خلدون.

غير أن هذه المدرسة ما لبثت أن تطورت مع بداية العصر الحديث، خلال فترة الحكم العثماني، حتى لقد برزت فيها ثلاث مدارس واضحة، أولها مدرسة المؤرخين من العلماء، وهم أولئك الذين ظلوا على ولائهم لتقاليد مدرسة التاريخ الإسلامي التي كانت سائدة قبل عصرهم، ومن أبرز أعلامها،

ابن إياس وأحمد شلبي بن عبد الغني والاسحاقي والبكري والشـــرقاوي، ثـــم الجبرتي، الذي مثل نقلة نوعية كبيرة فى تطور هذه المدرسة. وثانيها مدرسة التراجم، التي نشطت خلال العصر العثمانى بشكل واضح، وكان من أبـــرز كتابها العيني والمحبي والزبيدي، وكذلك الجبرتي. أما المدرسة الثالثة فيمكن تسميتها بمدرسة الأجناد، التي قدمت مادة تاريخية فريدة فى أهميتها، رغـــم افتقادها إلى خطة للبحث والكتابة، ويمثلها ابن زنبـــل والـــدمرداش كتخـــدا عزبان، ومصطفى ابن الحاج إبراهيم.

صحيح أن هذه النهضة فى مجال التأليف التاريخي فى مصر بدأت مع غروب القرن الثامن عشر، وعلى أيدي شيوخ الأزهر وعلمائه، والذين برز منهم الزبيدي والشبراوي والعطار والخشاب والجبرتي، مما كان يوحي بأنها نهضة طبيعية تلقائية، بدت لبعض الكتاب وكأنها إرهاصات نهضـــة فكريـــة عامة، بيد أن تطور التعليم والثقافة خلال القرن التاسع عشر، أدى إلى ظهور رواد جدد فى مجال البحث والتأليف، أسهموا بدورهم فى دفع هذا التطـــور الثقافي العام، الذي غذى التأليف التاريخي، ومع تبني محمد علـــي لسياســـة إصلاحية، كان من أبرز أسسها الاستفادة من حضارة الغرب والنقل عنه، من خلال البعثات والمبعوثين، واستقدام الخبراء والمعلمين والفنيين، فضلاً عـــن حركة الترجمة الواسعة والنشطة، ونتيجة لهذه النهضة العامة، أعطيت دفعة جديدة لنهضة الكتابة التاريخية – التي كان الجبرتي قد بدأها – فاتخذت هذه الدفعة سبيلاً آخر، وتأثرت بعوامل كثيرة كان من أهمهـــا اعتمـــاد النهضـــة العلمية والثقافية على الترجمة، وبطبيعة الحال لم تشذ حركة الكتابة التاريخية عن ذلك، ولعل هذا يفسر كيف ترجمت فى عصر محمد علي أعداد كبيـــرة من كتب التاريخ ومن سير الحكام.

وقد بدا واضحاً أن المؤرخين المصريين فى القرن التاسع عشـــر قـــد تأثروا بالمنهج العلمي الحديث، الذي لاحظوه، فيما قرأوا ودرسوا وترجمـــوا من كتب التاريخ الأوروبية، فتخلوا عن الكتابة بطريقة الحوليات على نحـــو كبير، وبدأوا يهتمون فى مؤلفـــاتهم بالموضـــوعات وبالعصـــور وبالـــدول، فيؤرخون لهذا العصر أو ذاك، أو يضعون فصولاً مستقلة فى موضـــوعات بعينها أو يؤرخون لدولة ما، وقد برز هذا واضحاً فى كتابات الطهطـــاوي،

وميخائيل شاروبيم، ومحمود فهمي، واسماعيل سرهنك، وجورجي زيدان و غيرهم..

كما بدأ المؤرخون يستفيدون من العلوم المساعدة لتفسير الوقائع وفهمها، فاستعانوا بالوثائق والنميات والآثار والنقوش والكشوف الجغرافية وغيرها، وهي علوم قلّ من استعملها من السابقين، وقد ضمَّن الجبرتي كتابه الشهير "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" الكثير من وثائق الحكم الفرنسي لمصر، فضلاً عن وثائق المماليك والأتراك، كما كان يرجع إلى النقوش المرقومة على شواهد القبور، وسجلات الكتبة والمباشرين، كما فعل ذلك أيضاً علي مبارك في كتابه "الخطط التوفيقية"، وكذلك سليم نقاش في كتابه "مصر للمصريين"، وفيليب جلاد في "قاموس الإدارة والقضاء".

ويلاحظ كذلك أن أساليب الكتابة قد تغيرت كثيراً، فابتعدت تدريجياً عن العناوين المسجوعة، والألفاظ والعبارات المثقلة بالمحسنات، حيث بدأ المؤرخون ينشئون بأسلوب سهل مرسل، ومع أواخر القرن التاسع عشر كادت لغتهم أن تخلو من السجع لتتميز بأسلوب جميل خالٍ من الركاكة والعجمة. أما موضوعات التاريخ فقد تغيرت هي الأخرى واتسعت مجالاتها وتنوعت، فبعد أن كان مؤرخو مصر الإسلامية يعنون بالتاريخ السياسي عناية فائقة، ولا يحفلون كثيراً بالنواحي الحضارية الأخرى، ارتاد مؤرخو القرن التاسع عشر مجالات النشاط البشري الحضارية جميعاً في مؤلفاتهم، فأرخوا لنظم الأراضي، والتعليم، وشؤون الحكم والإدارة، كما أرخوا للرق ولمشاكل المجتمع، وللثورة العرابية، ولتاريخ التمدن على وجه العموم.

ومع ذلك التطور الذي حظيت به كتابة التاريخ من حيث مصادرها وأساليبها وموضوعاتها، نلاحظ أن ذلك كله قام على جهود أولئك الهواة الذين شغفوا بالتاريخ حباً، فباستثناء جهود الجبرتي والطهطاوي في مؤلفاتهم التاريخية، لم يظهر مؤرخون محترفون كرسوا حياتهم لدراسة التاريخ وتخصصوا في كتابته والبحث فيه.

ولسنا نبالغ كثيراً إن قلنا إن المدرسة التاريخية المصرية شرعت تنتقل تدريجياً من تقاليد "الحوليات" إلى التاريخ العلمي، وإن ظل الاهتمام بالتسجيل الحولي قائما بدرجة أقل كثيراً مما سبق، وقد أسهمت جهود المؤرخين في

بلورة وعي تاريخي، ساهم بدوره فى تكوين الوعي القومي العام، وتكـــوين الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعي فى مصر "النهضة" كما يذكر أنـــور عبد الملك في كتابه "نهضة مصر – ١٩٨٣"، كما يلاحظ أن هـــذه الجهـــود مرت بمرحلتين واضحتين أولهما مرحلة الجبرتي ومدرسته، والتي ينبغـــي النظر إلى كتاباتها فى إطار عصرها وفى دائرة قرائها المحدودة التي تتمثل فى كبار رجال الدولة والقادة، أما جمهور المثقفين فقد كان عليهم أن ينتظروا الطهطاوي الذي أطلعهم على الثقافة التاريخية وعلى الثقافة الحديثة فى شتى مجالاتها. وثانيهما مرحلة الطهطاوي ومدرسته وحركة الكتابة التاريخية فى عصر الخديو اسماعيل، حين حدث الاعتراف بالتـــاريخ كعلـــم لأول مـــرة، وصار مادة من مواد الدراسة فى مدرسة الألسن، يدرّسها معلمون مختصون، وبينما اهتم تلاميذ الطهطاوي بترجمة الكتب التاريخية على نحـــو مـــا هـــو معروف، فإن عصر اسماعيل شهد اهتماما واضحا بتأليف الكتب.. وبفضـــل جهود فريقين من مدرسة الطهطاوي، فريق الأزهـــريين وفريـــق مدرســـة الألسن، وجد المثقفون المصريون والعرب بين أيديهم مجموعة من المؤلفات التاريخية تعالج مختلف العصور فى العالم وبطريقة علمية حديثة.

لقد ذكر الطهطاوي في كتابه "أنوار توفيق الجليل.." عبارة لها مغزاها حين ذكر أن أعمال مؤرخي العصور القديمة يجب أن تمر عبر غربال النقد العقلي، حتى يستبعد منها ما يرى أنه من محض الخرافات أو من اختـــراع الأباطيل.. والعجائب التخيلية وخوارق العادات، وهكـــذا أصـــبح التســـجيل التاريخي بفضل الطهطاوي ومدرسته، تأريخاً بالمعنى العلمي للكلمة، وذلـــك بفضل تحري الدقة ونقد الأصول وإعمال العقل، وبفضل المنهج الحديث الذي استخدم.

* * *

وقد حظي النيل والتأريخ له، ولفيضانه وتحاريقه، باهتمام كتاب القرن التاسع عشر، فها هو المهندس محمود باشا الفلكي، أستاذ علي مبارك وأمين سامي، والذي نشرت أبحاثه فى المجلات العلمية الأوروبية، والتي مزج فيها بين الدراسات التاريخية والدراسات العلمية الخالصة، جمع بيانات موثقة عن فيضان النيل وتحاريقه عن الفترة ما بين عامي (١٨٢٥ – ١٨٨٤) وضمنها

فى كتاب كان مرجعاً لمهندسي الري والنيل، كما أن تلميذه علي مبارك قـد ضمَّن الأجزاء الثلاثة الأخيرة من خططه، دراسات مستفيضة عـن النيـل وفيضانه ومقاييسه وترعه، كما يصدق نفس القول على كتاب له يحمل عنوان "نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر" الذي طبع بالقاهرة عام ١٨٧٢، وهو كتاب تتمثل أهميته فى دراسة تاريخ نهر النيل ونظم الري ومشاريعه فى مصر. ثم جاء أمين سامي باشا، الذي كان تلميذاً للفلكي وعلي مبارك، ليضع لنا كتابه الوثائقي المهم "تقويم النيل" الذي لم يكن مجرد كتاب عن النيل وأحواله، وإنما عن تاريخ مصر والمصريين.

أمين سامي ومؤلفاته:

ومؤرخنا أمين سامي باشا (١٨٥٧ – ١٩٤١) هو ابن الشـيخ محمـد حسن البرادعي المصري، الذي ينسب إلى "البرادعة" إحدى قـرى قليـوب بالدلتا المصرية، وكان أبوه وجده شيخين للقرية، مما يعني أنه نشأ فى أسرة ميسورة من أسر شيوخ القرى المصرية فى القرن التاسع عشر. وبالرغم من أنه ليس لدينا معلومات كافية عن نشأته وسني تعليمه الأولى، إلا أنـه مـن الواضح أنه تلقى تعليما أوليا فى قريته، لم يلبث أن استكمله فى القاهرة، التي لا تبتعد كثيرا عن بلده، قبل أن يدخل مدرسة المهندسخانة، (التي كانت قـد تأسست منذ عام ١٨٣٤) وذلك فى عهد نظارة محمود باشـا الفلكـي لهـا (١٨٧١ – ١٨٨٢) وفى هذه المدرسة تلقى أمين سامي تعليما فنيا، أهله لحياة عملية انتظم خلالها فى سلك التعليم الفني، فعين مدرسا بمدرسة المساحة فى بني سويف وذلك فى أواخر عهد الخديو اسماعيل، وكانت هذه المدرسة تؤهل الطلاب للدراسة بمدرسة المهندسخانة، وقد شغل أمين سامي وظيفته تلك نحو خمس سنوات، قدم فيها لطلابه مختصرا لهندسة إقليدس.

انتقل مؤلفنا بعد ذلك للعمل مفتشا بنظارة المعارف حيث أظهر نشاطا كبيرا فى ظل رئاسة المسيو دوربيه السويسري، الذي يعد أحد الشخصـيات الأوروبية المرموقة التي خدمت التعليم بمصر، وإليه يعـزى تأسـيس أول مدرسة للمكفوفين بمصر. وقد انتهى عهد الخديو إسماعيل (١٨٧٩) وأمـين سامي فى وظيفته تلك. ونتيجة لنشاطه الجم وخبرته الواسعة وسمعته الطيبة،

عهد إليه بإنشاء مدرسة إبتدائية بالمنصورة، فأسسها على أحدث طراز فـــى عصرها، وطورها بأن أضاف إليها فصولا تجهيزية (ثانوية) وكـــان مـــن أنجب تلاميذه فيها أحمد لطفي السيد – أستاذ الجيل فيما بعد – الـــذي روى عنه فى ذكرياته أنه كان غلاما ذكيا ينزع إلى الفلسفة والتفكير مـــع حداثـــة سنه.

وفى مدرسة المنصورة قدم أمين سامي أسلوبا جديـــدا فـــى التربيـــة والتعليم لتنشئة الطلاب، فكان يكلفهم بإعداد موضوعات معينة خلال الأسبوع ثم يحشد المعلمين وكبار الموظفين والنابهين ليتحدث إليهم الطلاب، كل فـــى موضوعه من الذاكرة حديثا مرتجلا. وقد زار الخديو توفيق هـــذه المدرســـة عام ١٨٨٣ حيث اصطف التلاميذ لاستقباله وهم يلبسون ثيابا بيضاء كـــالتي يلبسها الجند بالثكنات، وقد أبدى الخديو إعجابا شديدا ببناء المدرسة وتنظيمها ونظافتها وبنظام التعليم فيها، حتى أنه تولى بنفسه إمتحان التلاميـــذ باللغـــة الفرنسية.

ويبدو أن أمين سامي عمل فترة فى دار المحفوظات المصرية منذ عام ١٨٨٠، انتقل بعدها للعمل مفتشا بنظارة المعارف مرة أخرى، ومنها انتقـــل إلى وظيفة أكبر وأكثر أهمية عندما تولى نظارة مدرسة الناصرية (المبتديان) حيث مكث بوظيفته هذه نحو ربع قـــرن، بـــين عـــامي (١٨٨٥– ١٩١٠) استطاع خلالها تأسيس مبنى عصري للمدرسة بالمنيرة، حتى صارت مدرسة لأبناء الأعيان وصفوة المجتمع المصري، باعتبارها أرقى مدرسة فى مصر حينئذٍ، وكانت أشبه بكليتي "هارو" و "إيتون" بإنجلترا حيـــث يربـــى أبنـــاء العائلات والأسر تربية خاصة. وقد ذكر أمين سامي أن اللـــورد كرومـــر، المعتمد السياسي البريطاني فى مصر، قد زار المدرسة وأثنى على نظامهـــا ونظافتها وبرامجها الدراسية، كما زارها الخديو عباس حلمي مرتين.

وقد أضاف أمين سامي فى ذكرياته عن هذه المدرسة أنه ابتدع مخالطة المعلم لتلاميذه، والعناية بالرياضة، وإذكاء المنافسة بين الطلاب عن طريـــق الجوائز ولوحات الشرف وتنشئتهم على النهج الذي رسمه الدين الحنيف "وقد تهافت رجالات مصر وكبراؤها وأعيانها على المدرسة يضعون أبناءهم تحت رعايتي وإشرافي، وكانوا يفضلون إلحاقهم بالقسم الـــداخلي رغـــم ســـكناهم

بالقاهرة.." وقد تخرج من هذه المدرسة من كبار شخصيات مصر البارزين كلاً من مصطفى النحاس وعلي ماهر وأحمد ماهر وعلي الشمسي وزكي العرابي وحافظ رمضان وغيرهم..

ونتيجة للسمعة العلمية والإدارية التي حازها أمين سامي، عهد إليه في نهاية القرن التاسع عشر بنظارة مدرسة دار العلوم أيضاً، وذلك في عهد نظارة مصطفى فهمي باشا (١٨٩٥ - ١٩٠٨) الذي أطلق يده في المدرسة ليعيد تنظيمها، حيث نجح في مهمته نجاحاً لقي عليه ثناء الأستاذ الإمام محمد عبده، الذي كان رئيسا لهيئة امتحان الطلاب بها، وقد شهد له الإمام بأنه أحيا اللغة العربية فيها، وقد تخرج على يديه منها عدد من كبار الكتاب والعلماء والشعراء.

لقد كان شغوفاً بالعلم والتعليم طوال حياته، وقد ذكر الزركلي في "الأعلام" أنه ألف كتابا مدرسيا بعنوان "النفحات العباسية في المبادئ الحسابية" المهم أن مؤلفنا بذل جهودا كبيرة في سبيل نشر التعليم، وإصلاح التعليم الإبتدائي والثانوي في عهدي الخديو توفيق وعباس حلمي، وكان من أنصار جعل التعليم الإلزامي في مصر مجانيا وإجباريا للقضاء على الأمية. وفي حديث نشر له بمجلة الهلال عام ١٩٣١ ذكر أنه يتمنى أن يعيش حتى يتعلم آخر أميٍّ في وطنه، وقد عبر عن اغتباطه لانتشار التعليم الإلزامي ثقة منه بأن تعليم الشعب هو أساس كل تقدم وفلاح، وكان يرى أن القضاء على الأمية وما يصحبه من تطور هو الخطوة الأساسية لمنافسة الشعوب الأخرى.

لقد كان ينظر إلى أهمية ازدياد المدارس الصناعية والزراعية نظرة خاصة، ويرتب على تقدمها والإقبال عليها، إرتقاء الصناعات الوطنية وتغير طرق الزراعة و إرتقاء أساليبها، كما كان من أنصار تعليم البنات طوال حياته، وكان يدعو الشباب إلى العمل والنضال خارج دوائر الحكومة، لكي يقبضوا على زمام الشئون الحيوية كلها منافسين للأجانب. وكانت نظرته للجامعة المصرية على درجة كبيرة من الوعي فهو ينتظر منها أن تكون معهداً للبحث الحر، يتلقى فيه الطلبة كيف يبحثون ويقومون بالتجارب، سعيا وراء الكشف والإختراع والإبتكار في العلم والأدب والتاريخ والفلسفة، ويرى

أن الهدف من إرسال الطلبة فى بعثات علمية، ليس الحصول على الشهادات والدرجات العلمية، وإنما جلب العلوم والمعارف ونشرها بين الأمة.

وعموما فإن المسئوليات التي تولاها فى شئون التعليم فضلا عن نشأته الاجتماعية، قد هيأ له مكانة اجتماعية مرموقة، ومن ثم الاختلاط والتحـــرك داخل الدوائر الاجتماعية العالية فى مصر، فكان عضوا بـــالمجلس الأعلـــى للمعارف، كما عين عضوا في مجمع اللغـــة العربيـــة، وكانـــت نشـــاطاته الاجتماعية والثقافية العامة مدعاة لاختياره عضواً فى مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٢٨، وحتى وفاته عام ١٩٤١.

ومع ذلك كله فإن وجهات نظره وآرائه السياسية لـــم تـــنعكس علـــى كتاباته التاريخية، كما كان نادرا ما يفصح عن آرائه الخاصة ويعبـــر عـــن مشاعره بشأن أي موضوع يكتب عنه. وفي تقديرنا أنه لم يكن يعتبر نفســـه رجل سياسة بمعناها المباشر، ولم يشتهر بذلك، ربما لأنه اختـــار أن يخـــدم بلاده بإخلاص وتفانٍ شديدين من خلال وظائفه الإدارية والتعليميـــة، ومـــن خلال مؤلفاته العلمية والتاريخية.. باختصار، لقد اختـــار أن يكـــون رجـــلا عملياً، معلماً وكاتباً، يكرس جُلّ وقته لما يحبه ويقدر عليه، ومن داخل جهاز الدولة الحكومي. فلم نعرف أنه كان حزبياً أو معارضاً، رغـــم علـــو المـــد الوطني وميلاد الموجة الثانية من الحركـــة الوطنيـــة المقاومـــة للإحـــتلال البريطاني، وميلاد الحركة الحزبية، ثم بلوغ الحركـــة الوطنيـــة والسياســـية ذروتها بثورة عام ١٩١٩، فقد شهد أمين سامي ذلك وهو فى ذروة نضـــجه، حيث استغرقه العمل فى التأليف خلال هذه السنوات الحيوية والخصبة مـــن تاريخ الوطن.

أما عن مؤلفاته، فإنه باستثناء كتاباته المدرسية التي كتبها للطلاب، ولم تنشر خارج هذا السياق، فإن أول كتاب ألفه ونشره كان المجلـــد الأول مـــن "تقويم النيل" الذي يتضمن مقدمة الكتاب (١٣٤ صفحة) ثم الجزء الأول منه الذي يتناول أوضاع النيل وتاريخ مصر من الفتح الإســـلامي حتـــى الفـــتح العثماني، وقد نشره عام ١٣٣٣هـــ/ ١٩١٥م. ثم أعقبه بكتابٍ يحمل عنوان "التعليم فى مصر فى سنتي ١٩١٤ و١٩١٥، وبيان تفصيلي لنشـــر التعلـــيم الأولي والإبتدائي بأنحاء الديار المصرية" وقـــد نشـــره عـــام ١٣٣٥هـــــ/

١٩١٧م، مدفوعا بأن عليه دين لمصر يجب آداؤه عند القدرة عليه، وبالرغم من أنه أراد أن يكتب عن التربية والتعليم منذ القرون الأولى وحتى عصره، إلا أنه ركز كتابـــه حـــول عـــامي ١٩١٤ و ١٩١٥، مســـتعينا بالوثـــائق والإحصائيات التي تناولت أعداد التلاميذ والمدارس وخطط التعليم، مما جعله مصدرا وثائقيا مهما لمؤرخي التعليم فى مصر خلال هذه الفترة.

ثم شرع مؤلفنا بعد ذلك فى استكمال إعداد ونشر مشروعه الطمـــوح "تقويم النيل"، فنشر عام ١٩٢٨ مجلده الثاني الذي تناول تاريخ مصـــر مـــن الفتح العثماني حتى نهاية عصر محمد علي. ونتيجة لاتساع نطاق ومجـــال العمل لديه، لم يستطع أن يصدر المجلد الثالث، بأجزائه الثلاثة، فضلا عـــن جزء خاص بالملاحق، إلا فى عام ١٩٣٦، وهى الأجزاء التي غطت عهود خلفاء محمد علي: عباس باشا ومحمد سعيد و الخديو إسماعيل.

وبعد أن أتم أمين سامي نشر مجلدات "تقويم النيل" بين عامي (١٩١٥-١٩٣٦)، كانت لديه بقية من علم ووثائق عن النيل وعن التعليم فى مصـــر، لذلك صنفها فى كتاب آخر، كان آخر مؤلفاته، حيث توفي بعد نشره بـــثلاث سنوات، وكان تحت عنوان "مصر والنيل، من فجر التاريخ إلى الآن" وقـــد نشرته دار الكتب المصرية عام ١٩٣٨، ويلاحظ أن الحديث فيه عن التعليم فى مصر من عصر محمد علي وخلفائه، حتى عهد فاروق، اختلط بالحديث عن النيل ووفائه وفيضانه، كما إمتلأ هذا الكتاب بالوثائق والإحصائيات التي لم يكن قد نشرها في أعماله السابقة.

تقويم النيل: **الهدف والأهمية**:

يقع هذا السفر الضخم فى مجلدات ستة اشتمل **المجلد الأول** منها على مقدمة طويلة، أوضح فيها أسس مشروعه الطموح وتحـــدث عـــن جهـــوده وأهدافه من هذا العمل، كما اشتمل على الجزء الأول الذي وضع له عنوانـــا فرعيا طويلا إلى جانب العنوان الرئيسي "تقويم النيل" هو (وأسماء من تولوا مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافـــة العامـــة وشؤون مصر الخاصة عن المدة المنحصرة بـــين الســـنة الأولـــى وســـنة ١٣٣٣هـــ/ ٦٢٢ - ١٩١٥م) وكما أشرنا يتناول هذا الجزء الفترة التاريخية

الممتدة من الفتح الإسلامي لمصر، وتعاقب حكام وولاة الـــدول الإســـلامية عليها حتى نهاية حكم سلاطين المماليك، ليقف عند بداية دخول مصر تحـــت الحكم العثماني. ويلاحظ أن المؤلف وضع تقويما للنيل من حيـــث تـــواريخ تحاريقه وفيضاناته، بتسلسل زمني في الصفحات اليمنى، وما يقابلهـــا مـــن الولاة والحكام وأهم أحداث عهودهم في الصفحات اليســـرى، ملتزمـــا هـــذه القاعدة في الجزء كله، كما يلاحظ أنه يذكر الكثير من مصادره فـــي نهايـــة العديد من فقرات كتابته، فيشير بين قوسين إما إلى اسم المصـــدر أو اســـم المؤلف، دون استكمال بقية معلومات المصادر.

أما **المجلد الثاني** فقد استكمل به حلقات تاريخ مصر في الفترة التاليـــة أي منذ بداية الحكم العثماني مرورا بالغزو الفرنسي، ثم عودة مصر إلى حكم الدولة العثمانية، وولاية محمد علي باشا عليها، لينتهي الجزء بوفاة إبـــراهيم باشا عام ١٨٤٨. وهناك عدد من الملاحظات بشأن هذا الجزء، **أولهـــا**: أن المؤلف مر سريعا على فترة الحكم العثماني لينتقل إلى عصر محمـــد علـــي الذي استغرق أكثر من ربعمائة صفحة (الجزء كله ٦٢١ صفحة) وقد ذكـــر أنه أراد توضيح أعمال "ولاة الدولة العثمانية من خير وشر، وقوة وضعف، وما كان من نفوذ الأمراء المصريين – يقصد المماليك – الذين صيّروا نفوذ الولاة معدوما في أغلب الأحيان، حتى تسبب عن استمرار الخلافات بيـــنهم تسهيل الاحتلال الفرنسي" وقد أضاف أنه اجتاز القرون التي تخص هـــؤلاء مكتفيا بذكر أهم حوادثهم، ليصل إلى بغيته، أي إلى عصر محمد علي باشـــا الذي يهم الناس معرفة حوادثه مفصلة لأهميتها ولاتصال تاريخنا بها إتصالا تاما.

وثانيهـــا: أنه تخلى عن التقليد الذي اتبعه في الجـــزء الأول المتعلـــق بتقويم النيل وأحواله، فعرض بشكل أساسي للأحداث التاريخية، وجاء حديثه عن النيل في سياقها، حسبما توفرت مادة تاريخية له أو حسب تعبيـــره "دوّن ما تيسر له العثور عليه من أمر فيضان النيل وتحاريقه في المدة من ١٥١٥ – ١٨٤٨" وأضاف أن هناك سنوات خلت من معلومات عن النيل (حصرها في جدول) مبررا ذلك باضطراب الأحوال، وباكتفاء المؤرخين بذكر وفـــاء النيل والاحتفال به، وقد أبدى أسفه لخلو المدة بين عامي (١٨٠١– ١٨٢٤)

من بيان نهاية الفيضان ونهاية التحاريق، وفسر ذلك بانهماك الوالي في سياسة الإنشاء والتجديد، وأضاف أنه بذل جهده فى الحصول على معلومات عن النيل خلال هذه الفترة واتصل بأسر كبار المهندسين، الذين ذكرهم بالإسم، ممن تولوا الإشراف على الأعمال الهندسية فى عهد محمد علي، ووعد بأنه سيراجع الدفاتر الموجودة فى مخازن توجد خلف القلعة مرة أخرى.

وثالثها: أن المؤلف، إلى جانب اهتمامه بسير الحكام وتطور الأوضاع السياسية والإدارية، أبدى اهتماما كبيرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحدث عن نظم ولوائح ترتيب الأراضي والأطيان، وإنشاء الفابريقات والصناعات، والمدارس وشئون التعليم، وتسعيرة الأصناف والبضائع والعملة، وإنشاء المستشفيات، وتنظيم الجيش وتحديثه، وحتى تسمية الشوارع وتنمير البيوت وتعداد أهالي القطر، وقد استقى معلوماته من نصوص الوثائق والأوامر والمراسيم والتقارير التي حصل عليها من الدفترخانة المصرية (دار المحفوظات) ومن جرنال الوقائع المصرية، ومن مصلحة الرسم بالمساحة العمومية، ومن نظارة الأشغال، فضلا عن مؤلفات العصر وكتبه.

أما المجلد الثالث الذي تضخم في الواقع، حتى جعله المؤلف ثلاثة مجلدات (الثالث والرابع والخامس) بثلاثة أجزاء، فتناول الجزء الأول منه عصري عباس باشا ومحمد سعيد باشا (١٨٤٨- ١٨٦٣) بينما انفرد عصر إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) بالجزئين الثاني والثالث بسبب وفرة المادة العلمية. ويلاحظ أن مؤلفنا فى هذا المجلد بأجزائه الثلاثة، تخلى أيضا عن تقليده القديم الذي التزمه فى المجلد الأول، بوضع تسجيل لتقويم النيل فى الصفحات اليمنى، وإن ظل ملتزما بالتسلسل الزمني "الحولي" فى عرض الأحداث الكبرى. ويعد هذا المجلد على درجة كبيرة من الأهمية لندرة المادة الوثائقية المنشورة عن عصري عباس الأول وسعيد باشا، خاصة وأنه تناول موضوعات مهمة مثل إنشاء السكك الحديدية فى مصر، وتأسيس القناطر الخيرية، وأوضاع الحكم المصري فى السودان، وإنشاء وترتيب المجالس والدواوين. كما قدم لنا المؤلف عن عصر إسماعيل معلومات ووثائق عن مختلف أوضاع مصر الداخلية والخارجية، خاصة ما يتصل بعلاقات مصر

بالباب العالي، وتأسيس ونشاط مجلس شورى النواب، والمحاكم المختلطــة، وتطور ميزانية مصر.. إلخ.

وأخيرا أصدر أمين سامي المجلد السادس كملحق وثائقي يحمل عنوان "ملحق تقويم النيل عن الجسور والقناطر والكباري والخزانات علــى النيــل وفروعه بمصر والسودان، من فجر التاريخ إلى الآن" ضمَّنه ما استطاع من وثائق وخرائط وجداول وإحصائيات ورســوم توضــيحية، اســتكمل بهــا موضوعات المجلدات السابقة.

وإذا تحدثنا عن أهداف أمين سامي باشا من وضع هذا العمل الكبيــر، فمن الواضح أنه كان مدفوعا إليه بشعور الإلتزام بخدمــة العلــم والتــاريخ وبالرغبة فى خدمة الوطن، كما قصد منه تلبية احتياجات العلماء والمؤرخين والمهندسين، وحسب تعبيره فإنه يقدم هذا العمل " للقراء والباحثين.. ولم أرد بذلك إلا القيام بواجب العلم والتاريخ وخدمة الوطن العزيز..". وقــد حــدد مؤلفنا ثلاثة أهداف أو مآرب لوضعه هذا العمل الكبير، أولها: أنــه أراد أن يضع تقويما للنيل المبارك، يتضمن فترات تحاريقه وفيضانه كل عــام منــذ بداية التاريخ الهجري حتى عام ١٣٣٢هــ/ ٦٢٢ - ١٩١٤م معتمدا فى ذلك على ما كتبه مؤرخو مصر، الذين سجلوا حالة النيل فى حولياتهم كل ســنة هجرية. وثانيها: أن يقرن ذلك بعرض تاريخي للوقائع والأحداث التي مرت بمصر خلال نفس الفترة، وثالثها: أن يوضح النتائج التي ترتبت على حالــة النيل وتأثيرها على الحوادث التي حلت بمصر وسكانها، من رخاء وشدة عبر التاريخ. ورغم هذا الجهد الكبير واتساع العمل كلمــا اقتــرب مؤلفنــا مــن السنوات التي عاصرها، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن القدر لم يمهله لإنجاز عمله كله، ومن هنا توقف به الجهد عند نهاية عصر الخديو إسماعيل (١٨٧٩).

وقد اقتضى منه تحقيق هدفه الأول المتعلق بوضع تقويم للنيل أن يرجع إلى ما سجله المؤرخون، ولما كان هؤلاء قد سجلوا معلومــاتهم بالســنوات الهجرية، فقد رأى أمين سامي أن يقارنها ويطابقها على السنوات الميلاديــة، ليزيد الصورة وضوحا ودقة، فتحرى الإختلاف بــين التقــويمين الهجــري (القمري) والميلادي (الشمسي)، وأثبت ما يوافق غرة المحرم من كل عام بما

يوافقه من التاريخ الميلادي، ليستنتج أن كل ٣٤ سنة هجرية تعادل ٣٣ سنة ميلادية، وعندما اطلع على مذكرات ومستخرجات من الكتب المحفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس، والتي نشرها المجمع العلمي الفرنسي عام ١٩١٠، باعتبارها تشتمل على تحاريق النيل وفيضانه بين عامي (٢٠ – ٨٥٥هـ) لاحظ أيضا نفس الفارق بين التقويمين، مما أكد لديه ملاحظته السابقة.

مصادر الكتاب ومنهج المؤلف:

إن قيمة أي عمل علمي تستمد من أهمية مصادره ومنهج وأسلوب الكاتب فى التعامل مع المعلومات والحقائق الواردة فى هذه المصادر، ونقدها نقدا تاريخيا لإستخراج الحقائق الصحيحة منها، وتوظيفها لبناء معرفة تاريخية علمية. وقد كشف لنا أمين سامي عن مقدرة عالية وعن تمكن ملحوظ فى الإستفادة من المصادر على نحو علمي، وربما كان هو أول مؤرخي مصر فى القرن العشرين الذين استخدموا الوثائق التاريخية على نطاق واسع، كما استطاع أن يخضع الكثير من هذه المصادر للنقد التاريخي، من خلال مقارنة الروايات والتحقيق والتدقيق فيما ورد بها سعيا وراء الحقيقة، ورغم استخدامه للشكل الحولي، إلا أن مضمون عمله جاء مختلفا عمن سبقوه.

وسنضرب مثلا يوضح هذه المسألة، فهو عند استعانته بجدول أعده الكاتب الفرنسي "مسيو كاترمير" وذكر أنه استقى معلوماته من كتاب أبى المحاسن (النجوم الزاهرة..)، تشكك مؤلفنا فى الأرقام التي وردت بالجدول وفى التواريخ، فشد الرحال إلى باريس عام ١٩٠٣ ليطلع على مخطوط أبى المحاسن، وعندما قارنها بما ورد في الجدول وجد أن المعلومات غير مطابقة للأصل، واكتشف أنها نقلت عن نسخ حدثت بها أخطاء، لذلك أورد أمين سامي المعلومات والأرقام الدقيقة عن نسخة المخطوط الأصلية، مصححا بذلك ما ورد بالجدول الفرنسي، وأضاف أن "ظفره بذلك شجعه على مزيد من البحث والتنقيب فى مؤلفات مثلها تعرضت لذكر تحاريق النيل وفيضانه".

ومن السهل ملاحظة أن أمين سامي استعان بأقصى مـــا اســـتطاع أن يصل إليه من مصادر عربية وأوروبية، أشار إليها فى سياق موضـــوعاته، وأنه سعى إلى مظانها جميعا، واستفاد منها مقارنا ومحللا، ولم يكن مجـــرد ناقل، بل كان يثبت ملاحظاته وتفسيراته وتعليقاته دائما، وكان كثيرا ما يثبت ملاحظاته وتفسيراته وتعليقاته، و عادة ما يستخدم عبارة "ولي علـــى ذلـــك ملاحظات". ومن أشهر مصادره العربية ذكر أنه رجع إلى كتابين لأبي بكر بن عبد الله بن أيبك هما "درر التيجان، وكنز الدرر وجامع الغرر" بيد أنه لم يأخذ المعلومات الواردة بهما بشكل مسلم بـــه، وإنمـــا كـــان يبـــدي عليهـــا الملاحظات ويدقق فى الاختلافات الواردة بها عن غيرها، وكان ذلك حســـب قوله "من أقوى البواعث لي على دقة مراجعة كل كتاب نوّه بأي شيء عـــن أمر النيل" ككتابات ابن الحكم والمقريزي والمسعودي وابن تغري بردي، مما يظهر فى نهايات الكثير من إقتباساته.

وفى معرض حديثه عن مصادره كذلك ذكر أنه استفاد من كتاب عبـــد اللطيف البغدادي "الإفادة والاعتبار.." وأنه عندما قرأ كتاب ابن إياس "نشـــق الأزهار فى عجائب الأقطار" ووجد فيه زيادة عن كتابه "النجوم للزاهـــرة.." كما قارن المعلومات التي استقاها من كتاب أبي الســـرور البكـــري "قطـــف الأزهار.." بغيرها من المصادر للتحقق والتثبت مـــن صـــحة ودقـــة هـــذه المعلومات.

وفيما يتعلـــق بالمصـــادر الحديثـــة، فـــيلاحظ أنـــه اســـتفاد بكشـــف فيضان النيل (١٠٥٠ – ١٢١٥هـــ) الـــذي أعـــده المســـيو لـــوبير، أحـــد رجال البعثة العلمية الفرنسية فـــى مصـــر، وقـــد أخـــذه عـــن عـــدد مـــن مشاهير الكتاب العرب، فاقتضت أمانته أن يـــذكر أنـــه "غيـــر واثـــق مـــن دقته". كما استعان بمحررات أستاذه محمـــود باشـــا الفلكـــي بـــين عـــامي (١٢٤١ – ١٣٠١هـــ) أمـــا مايتصـــل بتحـــاريق النيـــل وفيضـــانه عـــن الفترة بين عـــامي (١٣٠٢ – ١٣٣٢هـــــ) فقـــد اســـتقى معلوماتـــه مـــن صحيفة الوقائع المصرية، طبقا لمـــا ســـجلته وزارة الأشـــغال العموميـــة. ويستفاد من ذلك كله أن مؤلفنا استقى معلوماته مـــن مصـــادرها الأصـــلية طبقا لطبيعة عصرها، سواء كانـــت مخطوطـــات أو مؤلفـــات أو تقـــارير

ومحررات رسمية، سواء وجدت في القاهرة، بدار المحفوظات ومصلحة المساحة ووزارة الأشغال، أو في العواصم الأوروبية كباريس واستانبول وغيرها..

أما عن المعلومات التاريخية أو "الشذرات التاريخية" - كما كان يسميها - من حيث أهميتها والمنهج الذي اتبعه في عرضها، فقد كشف أمين سامي عن وعي كبير بمناهج المؤرخين وطرائقهم، من قدماء ومحدثين، وربط بين ذلك وبين أهمية المعرفة التاريخية على نحو مهم، فذكر أنه لم يسلك في عرضه التاريخي الخطة التي اعتاد كل فريق من المؤرخين اتباعها، وقد صنّف هؤلاء إلى ثلاث فرق: فريق يتبع أسلوب تراجم الأعيان من مولدهم حتى وفاتهم "من غير تعرض لترتيب الدول" وفريق يروي تاريخ الدول على سبيل الحكاية والقص "من غير نظر إلى ترتيب سلسلة الحوادث التي يقتضي بعضها بعضا.. وهذا لا ثمرة له في المقصود من التاريخ" ولعله يعني هنا من غير النظر إلى الوقائع ومسبباتها ونتائجها، أما الفريق الثالث فأنصاره يذكرون تاريخ الدول أيضا، لكن مع ترتيب سلسلة الحوادث وأن بعضها يقتضي بعضا، وذلك لاعتبارهم أن التاريخ هو تبيان حوادث الأيام، التي أهمها سلسلة حوادث الأعمال الإنسانية الإختيارية، وما لكل من سبب وغاية، من جهة تأثيرها في الاجتماع المدني، تقوية أو إضعافا، وذلك بهدف تربية العقول وتعويدها الحكم على الحوادث، سواء بالتحسين أو التقبيح، سعيا وراء الحقيقة وإعراضا عن الظواهر باعتبار مالها من التأثير..".

ونتيجة لوعيه التاريخي وفهمه لطبيعة علم التاريخ، فإنه رغم تأكيده على أهمية الفريق الثالث، الذي يهتم بالبحث عن علل الأحداث والوقائع التاريخية، وينظر في نتائجها، ويستهدف من التاريخ لها تنمية ملكة النقد وتكوين الآراء وإصدار الأحكام استنادا إلى العقل، فإن مؤلفنا مزج بين أغراض كل فريق من الفرق الثلاث في اختيار ما أراد تدوينه من الأحداث، فأعار العصور التاريخية ما يناسب أهميتها، ورأى أن يسرع في إجتياز القرون الأولى، ليصل إلى القرون الأخيرة، التي يرى أنها تهمنا مباشرة، أي ليصل بنا إلى "الأحوال المدهشة التي انتشل فيها ساكن الجنان محمد علي باشا، بحسن تصرفه، مصر، من وهدة الإنحطاط إلى الدرجات العالية..

مقدما الرجال والأحداث" بصورة تشحذ القدرة على التصور وتنمي الـوعى والوجدان.

وقد ذكر أمين سامي أنه اعتمد فيما كتبه على ثقات المؤرخين "وما أنا بالنسبة لهم إلا ناقل" (أمين) وإن كنا نعتقد أنه غمط نفسه حقها فـي الجملـة الأخيرة التي أراد بها الإشارة، فى تورية بلاغية، إلى أمانته فى النقل وإلـى اسمه، لأنه لم يكن مجرد ناقل، وإنما كان باحثا مدققا وناقدا فى كثيـر مـن الأحيان. ولتأكيد أمانته فى استخدام المصادر، أشـار إلـى أن المحـررات الرسمية التي جمعها من سجلات الحكومة، والتي وردت فى الجزء الثالـث تحت عنوان (إيرادات) كانت مدونة فى الأصل باللغة التركية وأنه ترجمهـا إلى العربية، أما المحررات التي نقلها عن نفس السجلات تحت عنوان (أوامر عالية أو أوامر كريمة) فقد دونها كما هي "محافظة على أمانة النقل وقيامـا بحق التاريخ فى نقل الأشياء بصورها الحقيقية، وعدم تشويهها بأي تغييـر، حتى يرى القارئ بعينه ما كان عليه الأمر على حقيقته.. ومن أجل ذلك ترى فيها أغلاطا لغوية وصرفية ونحوية وإملائية وأساليب ركيكة.. فلينتبه القارئ وليلاحظ أن أكثر ما كان ذلك وأشده وقوعا فى عهدي عباس وسـعيد، أيـام طمست معالم التعليم وكاد يقضى عليه".

ويبدو أن مؤلفنا على امتداد سنوات تأليفه للكتاب، كان يتلقـى أسـئلة تتعلق بالنيل وشؤونه من قبل القراء، بعد أن نشر الجزء الأول عام ١٩١٥، وقد اعتذر لهم عن إبطائه فى الإجابة عن بعض ما أرسلوه إليه، معللا ذلـك بأنه لا يريد أن يجازف بالإجابة دون تحري المسائل أشد التحري، ولايجيب حتى يتأكد ويتثبت بأقصى ما فى وسعه "كما تقتضي بذلك أمانة العلم وكرامة النفس" حتى لقد كان ذلك يكلفه السفر ومراجعة المصادر فى مختلف المكتبات الأوروبية "ليطمئن إلى أن كل ما أجاب به لم يكن إلا بعد التحـري العظـيم والتثبت الشديد".

وأخيرا، يمكن القول أن أمين سامي باشا كان متنبها لتطـور مـنهج البحث فى التاريخ، بفضل ثقافته الحديثة، وما داخلها من مؤثرات أوروبيـة، فضلا عن معرفته بتراث ثقافته العربية، فلم يأتي عمله مجرد سرد للوقـائع والأسماء والتواريخ، وإنما جعل يغوص فيما تحت الظواهر التاريخية لإدراك

أبعادها مع تقديم تحليلات وتفسيرات لكثير من الوقائع، بأسلوب سهل متميز تتدفق فيه الأحداث والوقائع والحقائق عبر سياقها الزمني في تتابع منـــتظم، وبلغة عصرية مباشرة خالية من السجع والتزيّد.

لقد تضمنت المجلدات التي تناولت عصر محمد علي وخلفائه، ثـــروة ضخمة من الوثائق والتقارير الرسمية والفرمانات والأوامر العالية، التي أجاد مؤلفنا ربطها فى تطورها الزمني، مخلفا لنا عملا موسوعيا فريـــدا، علـــى درجة كبير من الأهمية لا تتوفر بسهولة فى مرجع آخر، ومساهما بذلك فى بناء الإرث القومي المصري. كما تميز هذا العمل بشمولية واضحة جعلته لا غنى عنه لأي مثقف أو باحث أو مؤرخ، لذلك ضمنت له أبعاده الموســوعية الخلود والبقاء، وربما كانت القيمة الأعلى والأهم لذلك السفر الجليل، لـــيس باعتباره "تاريخا" فى حد ذاته، وإنما باعتباره "مصدرا" للكتابـــة التاريخيـــة، والمصدر بطبيعة الحال أكثر أهمية وبقاءً من التاريخ ذاته.

* * *

مراجع الفصل الثاني

(١) أمين سامي باشـــا: تقويم النيل، ستة مجلدات، طبعة دار الكتب المصـــرية، بـــين عامي ١٩١٥- ١٩٣٦.

(٢) أنور عبد الملك: نهضة مصر، تكوين الفكر والإيديولوجية فـــي نهضـــة مصـــر الوطنية(١٨٠٥- ١٨٩٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.

(٣) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر، دراســـة فـــي التحول الوطني، ترجمة: عبد الوهاب بكر، الهيئة المصـــرية للكتـــاب، القـــاهرة ١٩٩٣.

(٤) جمال الدين الشيال: التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨.

(٥) خير الدين الزركلي: الأعلام، طبعة دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٦.

(٦) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧.

(٧) محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصـــر العثمـــاني، معهـــد البحـــوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٢.

(٨) صحيفة الأهرام: ٧ – ١٨ فبراير ١٩٤١.

(٩) مجلة المقتطف: عدد ٨ فبراير ١٩٤١.

(١٠) مجلة الهلال: عدد ٤٠، لعام ١٩٣١؛ وعدد ٤٥، لعام ١٩٣٧.

(11) **El-Shayal, Gamal el-Din**, A History of Egyption Historiography, Alexandria 1962.

(12) **Lewis, Bernarrd, and: Holt, P.M.** (eds.), Historians of the Middle East, New York 1963.

(13) **Tignor, Robert**, Modernization and British colonial Rule in Egypt, 1882- 1914, Princeton 1966.

* * *

الفصل الثالث

أحمد شفيق باشا

ونصف قرن من المذكرات والحوليات

الفصل الثالث

أحمد شفيق باشا

ونصف قرن من المذكرات والحوليات

يعد أحمد شفيق باشا (١٨٦٠ – ١٩٤٠)، فى نظرنـا، آخـر كتـاب الحوليات الكبار فى تاريخنا القومى، ذلك التاريخ الذى شهدت كتابته تطـوراً واضحاً فى العصر الحديث، وإن ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين تحمل الكثير من تقاليد مدرسة التاريخ الإسـلامى، مدرسـة المغازى والسير والخطط والحوليات.. والمعـروف أن الكتابـة التاريخيـة شهدت نهضة طبيعية على أيدى علماء الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ مرتضى الزبيدى والشيخ عبد الرحمن الجبرتى. وقد شكلت كتابات الأخير نقلة نوعية مهمة فى طبيعة التأليف التاريخى، رغم حفاظه على طريقة الحوليات.

استفاد من هذه النقلة جيل جديد من كتاب التاريخ طوال القرن التاسـع عشر، خاصة بعد تطور التعليم والثقافة ونشاط حركة الترجمة، ورغم احتفاظ معظم كتاب هذا الجيل بتقاليد مدرسة الحوليات والخطط، إلا أن كتاباتهم قـد تأثرت، بدرجات متفاوتة، بالمنهج العلمى الحديث. الذى تعرفوا عليـه مـن المؤلفات التاريخية الأوربية، فجعل بعضهم يهـتم بالتـأريخ للموضـوعات والعصور والدول والشخصيات، والأهم من ذلك أن الكثيرين مـنهم اهتمـوا اهتماماً كبيراً بالاستعانة بنصوص الوثائق الأرشيفية والحجج، بعد أن كـان الجبرتى قد فتح الباب لذلك. وفى هذا الشأن تكتسب كتابات علـى مبـارك وسليم نقاش وفيليب جلاد أهمية خاصة.

ولم يأت القرن العشرين إلا وكانت الكتابة التاريخية فى مصر تتجـه حثيثاً نحو المنهج العلمى الحديث، خاصة بعد تأسيس الجامعـة ثـم ضـمها لوزارة المعارف (١٩٢٥)، وابتعاث العديد من الطلاب إلى أوربـا لتكـوين جيل جديد من الباحثين العلميين المتخصصين. ذلك الجيل الذى تخلى تمامـاً

عن تقاليد مدرسة الحوليات والمنهج الكلاسيكى، ليضع أسس الكتابة التاريخية المستندة إلى المنهج العلمى وحده.. غير أن هذا القرن شهد مؤرخين كبيرين، أسهما إسهاماً كبيراً فى حركة التأليف التاريخى، وإن ظـــلا أمينـــين لتقاليـــد الكتابة الحولية للتاريخ، وهما أمين سامى باشا (١٨٥٧ – ١٩٤١) الذى اتخذ من "تقويم النيل" أساساً لكتابة تاريخ حولى لمجمل أحوال مصر وأوضاعها، والثانى معاصر له، وهو أحمد شفيق باشـــا (١٨٦٠ – ١٩٤٠) الـــذى قـــدم مصدراً تاريخياً سياسياً حولياً لمصر يغطى الفترة التى عاصرها وعايشـــها منذ نهاية عصر إسماعيل (١٨٧٩) وحتى عام ١٩٣٠.

وفى إشارة دالة يذكر أحمد شفيق عبارة أفصح فيها عن حبه للتـــاريخ وشغفه به ورغبته فى المساهمة فى كتابته وتأسيه بالجبرتى، ذكر فيها أنـــه كان له صديق من الوراقين يلجأ إليه ليقتنى الكتب لدراستها ولتثقيف نفســـه. "ووقع فى يدى ضمن ما وقع، تاريخ الجبرتى، فراقنى، ووجدت أن أحداً لـــم يقتف أثره، فأخذت أسائل نفسى: ترى هل أستطيع أن أسد هذا النوع بتدوين مذكرات لى أذكر فيها كل ما أعلمه وأشاهده؟.." لقد لجأ أحمد شفيق إلى هذا الشكل الحولى لأسباب تتصل، ليس فقط لمتابعة أسلوب الجبرتى، فهـــو قـــد درس علوم السياسة والتاريخ والمنهج الحديث فى أوربا ويستطيع أن يتجاوز ذلك، ولكن ربما لحجم المادة الوثائقية والنصوص الأصلية التى تحت يديـــه والتى وجهته، مع حسه التاريخى العالى، لأن يصنفها كمصدر للتاريخ، وليس لكتابة تاريخ عصره، مقدراً فى الوقت نفسه أن "المصدر" قد يكون أبقى مـــن الكتابة التاريخية ذاتها.

(أ) سـيرة حـياة:

وقبل أن ندرس أهمية هذه الحوليات السياسية كمصدر مـــن مصـــادر تاريخنا المعاصر، نرى لزاماً علينا أن نقدم سيرة حياة كاتبهـــا، وأن نمعـــن النظر فى تكوينه العلمى والثقافى، والوظائف التى شـــغلها والمكانـــة التـــى احتازها، مما انعكست آثاره على مؤرخنا، ولتاحت له إعداد وتصنيف هـــذا السفر الضخم، فالعمل لا ينفصل عن صاحبه تماماً، و"ذات المـــؤرخ" دائمـــاً خلف عمله، أو متخلله فى تضاعيفه واختياراته لمادته، وإن بدرجة ما، مهما

حاول أن يكون موضوعياً، وكان أحمد شفيق ذاته واعياً بضرورة ذلك عندما كتب مذكراته، فقد بدأها بنبذة عن نفسه "لأكشف بها عن عوامـــل تكـــوينى، وعن خواص البيئة التى نشأت فيها ولكى أقدم للقارئ بعض صور صـــادقة من الحياة الإجتماعية التى تقلبت فى أدوراها منذ الحداثة.."[1].

وقد ولد أحمد شفيق حسن موسى فى مايو عام ١٨٦٠ فى حى السيدة زينب لأب من أبناء الطبقة الوسطى المصرية، تقلب فى وظائف الحكومـــة المالية والإدارية بحكم مهارته فى الرياضيات.. فى عهود خلفاء محمد على، منذ محمد سعيد باشا حتى الخديو توفيق، فبدأ حسن موسى هـــذه الوظـــائف باشكاتباً فى مديرية الشرقية، ثم انتقل رئيساً لقلم الدعاوى بمعية محمد سعيد باشا والى مصر، وأصبح نائباً لقلم التحرير (العربى) بنظارة الداخلية، انتقل بعدها رئيساً لقلم الإدارة بنظارة المالية فى عهد الخديو إســـماعيل، وإن لـــم يستمر طويلاً فى عمله هذا لعدم موافقته علـــى سياســـة إســـماعيل صـــديق (المفتش) وزير المالية آنذاك، فانتقل ليعمل باشكاتب فى بيت المال، فمفتشـــاً بنظارة الحقانية، وكانت آخر وظائفه أن عمل مأموراً لمالية مديرية الدقهليـــة حتى وفاته عام ١٨٨٣ [2]، أى بعد احتلال الإنجليز لمصر بنحو عام وكـــان ابنه أحمد شفيق – وهو اسم مركب – قد تجاوز العشرين بثلاث سنوات.

ورغم أن والده كان من المقربين للأسرة الخديويـــة وحاشـــيتها، وأن والدته كانت شركسية الأصل (من معاتيق السيد على البكرى) إلا أنه لم يكن من أثرياء ذلك الزمان، ولم ينتم إلى الطبقة المصرية العليا التى بدأت تطاول طبقة الأتراك والشراكسة فى الجاه والنفوذ والسلطان، غير أن هـــذه النشـــأة وفرت للفتى حياة كريمة ورغدة فى كنف حاشية الأسرة الخديوية.

التحق الصبى أحمد شفيق بكتاب (مكتب) قريب من منزله، لم يلبث أن انتقل منه إلى كتاب على أفندى التركى فى حى عابدين، ومنه انتقل إلى كتاب مصطفى فاضل بدرب الجماميز، وهناك تزامل مع بطرس غالى، وكان هذا الكتاب يعلم اللغة التركية – بحكم أن ناظره كان تركياً – إلى جانـــب اللغـــة العربية والحساب، مما يعنى أن والده حرص على أن يتعلم ابنه هذه اللغـــة، التى كانت مهمة آنذاك لنيل أرقى الوظائف، ومفتاح الإنتماء للطبقة العليـــا. وكان مقدراً للفتى أن يستكمل تعليمه بالأزهر، بعد الكتـــاب، حيـــث كانـــت

المدارس الحكومية القليلة آنئذ تكاد أن تكون وقفاً على أبناء الأثرياء والمقربين من الأسرة الخديوية، غير أن الأمير محمد توفيق ولى العهد الذى كان يولى عطفاً خاصاً تجاه أبناء المقربين من أسرته وأبناء الموظفين فى دائرته، اختاره ضمن مجموعة من هؤلاء للدراسة على نفقته فى مدارس الحكومة.

وقد أتاح ذلك للفتى أن يتلقى تعليماً مدنياً حديثاً فى مدرسة المبتديان، التى كانت تقدم تعليماً مجانياً داخلياً آنئذ، فضلاً عن أنه لقى، مع أقرانه الكثير من رعاية وحدب الأمير الشاب الذى اعتاد أن يدعوهم للنزهة والغداء فى سراى القبة، وكان بعضهم يمثل بين يديه ليفوزوا بهدايا من "قراطيس الفضة الجديدة". وفى المبتديان درس أحمد شفيق اللغة التركية على نطاق أوسع، إلى جانب العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية، فضلاً عن الرياضيات والهندسة، والجغرافية والتاريخ، ولأن معظم تلاميذ المدرسة كانوا من أبناء الطبقة التركية الإرستقراطية الحاكمة، فقد كانت دراسة اللغة التركية تلقى اهتماماً خاصاً.

أتم أحمد شفيق عامين فى المبتديان انتقل بعدهما إلى المدرسة التجهيزية ليدرس بها عاما آخر، نقل بعده إلى مدرسة القبة التى أنشأها الأمير الشاب بالقرب من السراى، وظل بها حتى أتم دراسته الثانوية.. وهكذا من الواضح أن شفيق شهدت طفولته وصباه أوضاعاً مريحة ودراسته مستقرة فى شبابه، مما شكل أساساً طيباً لبدء حياته الوظيفية، أو لاستكمال الدراسة فى مرحلتها العليا عندما تتاح الفرصة لذلك..

* * *

وحتى هذه المرحلة من الدراسة، ونتيجة لانشغال الأمير، ومصر كلها، بالأزمات السياسية التى أفضت إلى أحداث الثورة الوطنية المعروفة بالعرابية، قنع أحمد شفيق بعدد من الوظائف الصغيرة، كانت أولها أن عين معيداً بمدرسة القبة إثر تخرجه منها، إلى أن صدر أمر بتعيينه فى وظيفة "مبيض" بالقلم الأفرنجى لنظارة الداخلية، بمرتب كان يصرف من جيب ناظرها، الذى هو الأمير محمد توفيق نفسه، ولما خلت وظيفة "كاتب ثان تركى" فى الدفترخانة المصرية بالقلعة، أمر ناظر الداخلية بإلحاقه بها فى

يوليو ١٨٧٧ لمعرفته باللغة التركية، وقد ذكر "كان يلذ لى أن أتصفح بعض سجلات الأوامر التى كانت تصدر فى عهد محمد على باشا.." الأمر الـذى يكشف عن اهتمام مبكر بالوثائق وعشق كامن للتاريخ وسجلاته.. "والطريف أنه عندما كان فى الدفترخانة كان يتقاضى مرتبه أشياء عينية، نتيجة لتفـاقم الأزمة المالية فى مصر "فأخذت بدل راتبى كتباً من المطبعة الأميرية.."!

لم يمكث الموظف الشاب بالدفترخانة سوى بضعة أشهر نقل بعدها إلى المجلس المخصوص بنظارة الداخلية فى يناير ١٨٧٨ ليتولى القيـام بعمـل ساعده على التمرس بالكتابة والتحرير، حيث عهد إليه بتحريـر المضـابط وقرارات المجلس نظراً لكفاءته وجودة خطه. واستمر يؤدى عمله هذا حتى ألغى هذا المجلس فى يوليو من نفس العام، اقتصاداً للنفقات، لينتقـل أحمـد شفيق بعد ذلك إلى وظيفة كاتب حسابات بدائرة الأمير محمد توفيق، وعندما تنازل الأمير عن تفاتيشه مساهمة فى حل الأزمة المالية، واستغنت التفاتيش عن كثير من موظفيها، فقد أحمد شفيق وظيفته فى إبريل ١٨٧٩.

وبعد أن اعتلى الأمير محمد توفيق أريكة الحكم فى مصر بعد عـزل والده فى يونيو ١٨٧٩ عاد أحمد شفيق إلى العمل مع راعيه، حيـث عـين معاوناً بالخاصة الخديوية.. وفى يناير ١٨٨٠ انتقل إلى وظيفة "مبيض" بقلم إفرنجي المعية، وكان هذا القلم يتألف من رئيس فرنسي، وكاتب للمحفوظات فرنسي أيضاً، بالإضافة إلى أربع شخصيات مصرية. والمعروف أن شـفيقاً ظل فى وظيفته تلك طوال أحداث الثورة العرابية، ورافق الخـديوى عنـدما انتقل إلى الإسكندرية وظل بمعيته، حتى قضى الإنجليز على الثورة الوطنية، وعاد الخديوى إلى عرشه بالقاهرة فى ركاب الإنجليز، فعاد أحمد شفيق معه ضمن معيته.. وقد كافأه الخديوى، مع زملائه، على ولائه له أيـام الثـورة، فزاد مرتبه إلى عشرين جنيهاً شهرياً، ومنح "نيشاناً مجيـدياً" مـن الدرجـة الرابعة، كما منحه الخديوى النجمة المصرية التى صيغت بأمر منه لإهدائها لأنصاره والمخلصين له إبان الثورة، وكذلك إلى الضباط والجنود والإنجليز.

* * *

استمر أحمد شفيق يعمل بالديوان الخديوى مبيضـــاً بقســـم الرســـائل الفرنسية الصادرة من الديوان لسنوات أربع لم يتقدم خلالها خطوة فى حياته العملية، حيث أن رئيسه الفرنسى (مسيو أدوان) كان يأبى عليه ذلك مـــتعللاً بعدم إجادته اللغة الفرنسية بدرجة كافية، لذلك عزم على السفر إلى فرنســـا لاستكمال دراسته فيها، وقد استعان بالمسيو (دومرتينو) رئيس القلم الأفرنجى ليتوسط لدى الخديو ليأذن له بالسفر حتى يتمكن من إجادة اللغـــة الفرنســـية، فوافق الخديو..

وبالفعل سافر أحمد شفيق إلى فرنسا فى يوليو ١٨٨٥ ليقضى بها نحو سنوات أربع شكلت نقلة مهمة فى حياته، بدأها بدراسة أرقى للغة الفرنســـية صقلت معرفته بها بدرجة كبيرة، ثم التحق بمدرسة العلـــوم السياســـية فـــى باريس Ecole des Siences Politique حيث درس بالقسم السياسى بها، وكان هذا القسم يؤهل خريجيه لتولى المناصب السياسية والدبلوماسية، مما يكشف عن مجال طموحه وتطلعاته. وأثناء دراسته بهذه المدرسة وضع رسالة فـــى التاريخ موضوعها "سياسة فرنسا فى مصر ابتداءً من عهد المراقبة الثنائيـــة حتى عصرنا". وقد تقدم لإمتحان الدبلوم فى يونيو ١٨٨٧ ونجح فى اجتيازه، ليحصل على إنعام الخديو عليه "بالرتبة الثالثة".. ولم يقنع شفيق بذلك، وإنما أراد أن يزواج بين دراسة العلوم السياسية ودراسة القانون، فـــالتحق بكليـــة الحقوق بجامعة باريس بعد أن وافق الخديو علـــى صـــرف مرتبـــه كـــاملاً واعتباره معيناً من قبله فى مهمة خارجية، وفى أغســـطس ١٨٨٩ اســـتطاع الحصول على شهادة الكفاءة فى الحقوق، "وكنت أتمنى أن أتـــوج دراســـتى بتمرين عملى فى بعض وزارات الحكومة الفرنسية ولكن لم يسمح الوقت لى بتنفيذ هذه الرغبة.."

عاد أحمد شفيق إلى مصر بعد أن أتم دراسة العلوم السياسية والقانونية فى باريس كما عاش تجربة أوربية كاملة، أدرك خلالهـــا عمـــق التطـــور الحضارى ومداه، وزار خلال فترة دراسته معظم دول أوربا وشاهد معالمها القديمة ومعالم حضارتها الحديثة ولمس تطور المجتمعات، مما انعكس فيمـــا بعد على تطور نظرته إلى الحياة. فضلاً عن أن الثقافة الحديثة التى تلقاهـــا راحت تجدد ما كان قد استقر فى نفسه وروحه من ثقافـــة شـــرقية تأســـس

عليها[٣]. ويلاحظ أن أحمد شفيق أثناء زيارته لمعرض باريس الدولى لعام ١٨٨٩، قبل وداعه لفرنسا، التقى هناك بالأمير عباس حلمى نجل الخديو توفيق، وسار فى ركبه حتى فينا ومنها إلى البندقية، مما سيكون له أثره فى علاقته بالأمير، عندما يتولى الخديوية فى يناير ١٨٩٢.. لقد عاد أحمد شفيق إلى مصر وقد اكتسب علماً وثقافة وتجربة وخبرة، كما صار أكثر نضجاً واكتمالاً وثقة بنفسه، بل وأكثر طموحاً واستعداداً لتولى أرقى الوظائف.. وكان الخديوى توفيق لا يزال فى سدة الحكم، بلا سلطة تقريباً، بعد أن سلبه إياها المعتمد السياسى البريطانى (اللورد كرومر)، والاحتلال جاثم على صدر البلاد التى ترزح تحت وطأة نظمه وسياسته..

وعندما تولى عباس حلمى الثانى عرش الخديوية، شهد بداية عهده مناخاً سياسياً جديداً، فقد كان الخديو الشاب الذى تعلم فى الغرب يود أن يكون حاكماً ذا سلطة حقيقية، وليس كوالده خاضعاً للإنجليز، والمعروف أن بداية هذا العهد أيضاً شهدت علو الموجة الثانية من الحركة الوطنية المصرية، وهى الموجة التى زكاها الخديو الشاب وبرز فيها مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وأضرابهم.

وكان أول عهد شفيق بالوظائف فى هذه المرحلة أن عين فور عودته من باريس سكرتيراً خاصاً لناظر الخارجية (تيجران باشا).. وفى نفس الوقت كان دائم التردد على الخديو الذى عرض عليه أن ينضم إلى المعية، فقبل على الفور واختير لرئاسة قلم الترجمة بها فى ١٣ فبراير ١٨٩٢. ولما كان هذا الديوان مهماً بالنسبة للخديو لمعرفة شئون مصر ومتابعة أحوالها، فقد عهد إلى أحمد شفيق بإعادة تنظيمه على أسس حديثة، فقام بالمهمة حيث قسم أعماله إلى قلم وثلاثة دواوين: قلم الترجمة وكان برئاسته، والديوان التركى، والديوان العربى ثم الديوان الأفرنجى، مع تعيين (المسيو روليه) الذى كان أستاذاً سابقاً لعباس فى فينا سكرتيراً عاماً للديوان الخديوى، كما أحيل إلى المعاش عدد من الياوران، وتجدد قلم التشريفات بعناصر جديدة.

اضطلع أحمد شفيق بأعمال قلم الترجمة على نحو جيد ومنظم، وأتاح له ذلك أن يلتقى بالخديو دائماً، حيث كان من مسئولياته إطلاعه يومياً على البرقيات العمومية التى ترد عن أحوال مصر باللغتين الفرنسية والإنجليزية،

وكذلك كل ما كان ينشر فى الصحف العربية والأفرنجية، وفى اعتقادنـــا أن تمرسه بذلك ألهمه إعداده للحوليات السياسية التى صنفها ونشرها بعد ذلـــك، والتى ضمت آلاف البرقيات ونصوص المقالات وتقارير وكـــالات الأنبـــاء المتعلقة بمصر وأوضاعها الداخلية وسياستها الخارجية..

وقد وقف أحمد شفيق معضداً الخديو الشاب فى صراعه مـــع اللـــورد كرومر، خاصة عندما أقال الخديو وزارة مصطفى فهمى الخاضعة للإنجليز، ومن الملاحظ أن شفيق كان يأمل فى تعضيد فرنسا للخديو فـــى مواجهتـــه للإنجليز، وكان على ثقة من تأثير الرأى العام الفرنسى والصحافة الفرنســية على موقف انجلترا، وقد لعب شفيق دوراً فى هذا الإتجاه من خلال علاقاتـــه وصداقاته لشخصيات فرنسية..

وعندما وقعت حادثة الحدود وكان شفيق ضمن حاشية الخـــديو عنـــد زيارته للجيش المصرى على حدود مصر الجنوبية فى يناير ١٨٩٤ وانتقـــد وضع الجيش هناك، حمل كرومر على الخديو واضطره إلى سحب انتقاداته، بينما أحجمت فرنسا عن التدخل واعتبرت أن الخـــديو تـــدخل فـــى مســـألة عسكرية دون ترو، والملفت أن أحمد شفيق، بالرغم من ذلك، ســـعى إلـــى تجديد ثقة الخديو بفرنسا..!

ومع يأس الخديو من الصراع السياسى العلنى مع الإنجليز فى مصـــر بدأ يتجه، كما هو معروف، لتأييد العمل السرى فى الداخل والدعاية السياسية فى الخارج وكان أحمد شفيق يقف دائماً إلى جانبه مما جعله علـــى درايـــة واسعة بنشاط الحركة الوطنية آنئذ، وقد اتفق الخديو مع مصطفى كامل فـــى أوائل ١٨٩٥ على تشكيل لجنة سرية من هؤلاء الشباب المثقفين ممن عرفوا بشعورهم الوطنى الفياض، وكان أحمد شفيق من بينهم، بالإضافة إلى عـــدد من القضاة، منهم إسماعيل شيمى ويوسف صديق ومحمد سالم..

وعندما بدأ مصطفى كامل نشاطه فى أوربا كان أحمد شـــفيق حلقـــة الإتصال بينه وبين الخديو ليوقفه على سير الأمور.. كما كان له دوره فـــى التنظيم الوطنى داخل الجيش حين شكلت عقب حادثة الحدود جمعية ســـرية عام ١٨٩٤ نتيجة تذمر الضباط المصريين من سياسة الاحتلال، وكان أحمد

شفيق أيضاً حلقة الإتصال بين الخديو وهذه الجمعية، التى كانت ترسل إليه تقاريرها وخطاباتها بشفرة خاصة اتفق أعضاؤها عليها مع أحمد شفيق[٤].

لقد ازدادت أهمية ومكانة أحمد شفيق حتى غدا المستشار المطلع على بواطن الأمور، والسكرتير الخاص للخديو، وعندما توفى السكرتير الخاص للديوان الخديو (مسيو روليبه) لم يجد الخديو خيراً من أحمد شفيق ليحل محله، مما رفع من قدره ونفوذه بين الحاشية الخديوية.. وكان الخديو يوفده فى مهام دبلوماسية إلى كل من الأستانة وفينا وألمانيا وباريس، حتى لقد أنعم عليه السلطان عبد الحميد برتبة المتميز تقديراً لمكانته وولائه.. يضاف إلى ذلك كله أن الخديو ازدادت ثقته به حتى صار يعهد إليه بحل كثير من مشاكله الخاصة، كما كان يوكل إليه حل الخلافات التى كانت تنشأ بين أفراد العائلة، كذلك أصبح يحيل إليه "كل الأعمال والمخابرات التى تحدث بينه وبين النظار وغيرهم". ونتيجة لزيادة خبرته وتمرسه أسند الخديو إليه كذلك أعمال الديوان التركى، ورئاسة الديوانين العربى والأفرنجى منذ أوائل يناير ١٩٠٥، ومن ثم ازدادت مسئولياته وسلطاته على نحو كبير، حتى لقد غدا الرجل الأول فى الديوان، بعد الخديو بطبيعة الحال.

ورغم أن علاقة الشيخ محمد عبده مفتى البلاد مع الخديو لم تكن طيبة بسبب خلافهما المستمر بشأن الأوقاف وإصلاح الأزهر، كما هو معروف، إلا أن أحمد شفيق لم ينس فضل المفتى على حركة التجديد الإسلامى، حتى أنه سار فى جنازته عندما توفى، وتحمل غضب الخديو عباس، واستطاع معالجة ذلك بقدر من الحكمة.. يضاف إلى ذلك أنه كان يقدر مصطفى كامل ودوره فى الحركة الوطنية المصرية.. ورغم ابتعاد مصطفى عن الخديو وفتور العلاقة بينهما، فإن أحمد شفيق انتهز حادثة دنشواى وخلق منها مجالاً للجمع بين الصديقين.

والواقع أن شفيق خلال هذه المرحلة بلغ مكانة عالية أهلته لأن يرشح لأعلى المناصب، ولأن يختاره مجلس إدارة الجامعة (الأهلية) ليكون وكيلا لها بعد أن عين الأمير أحمد فؤاد رئيساً لها عام ١٩٠٧. وعندما استقالت وزارة مصطفى فهمى (١٨٩٥ – ١٩٠٨) نتيجة لمرضه، وعهد الخديو إلى بطرس غالى بتأليف الوزارة الجديدة، طلب هذا من الخديو أن يوافق على

تعيين أحمد شفيق وزيراً للمالية، بدلاً من حسين فخرى الذى اعتذر عن عدم قبول المنصب، إلا أن الخديو فضل أن يبقى شفيق فى الديوان الذى لم يعــد يستغنى عنه، وأمر بزيادة مرتبه ربعمائة جنيه فى السنة من وفورات الديوان الخديوى.

وفى مارس عام ١٩١٠ وافق الخديو على نقل أحمــد شــفيق مــديراً لديوان الأوقاف لإنقاذه بعد أن تدهورت أوضـــاعه الماليـــة وأوشــك علـــى الإفلاس.. فحاول شفيق بث روح جديدة فى الديوان، ووضع له نظاماً جديداً تتوزع فيه السلطات والإختصاصات بين الموظفين على نحو أكثر انضـــباطاً ودقة، كما دأب على تفقد منشآت الأوقاف بنفسه فى أنحاء البلاد، خاصة فى الصعيد والسودان، كذلك قام بتنظيم أبواب الميزانية المتعلقة بالمعاشات، حتى بدأ الديوان يسترد عافيته..

غير أن الخديو أراد أن يستغل وجود أحمد شفيق علـــى رأس ديـــوان الأوقاف وطلب منه الموافقة على أن تشترى الأوقاف أرضاً فى "المطاعنة"، بولغ فى ثمنها ليحصل الخديو على سمسرة عالية فى الصفقة، لكن شفيق ألف لجنة لتقدير الثمن الحقيقى للأرض، وعندما رأى الخديو أن الصفقة ستتعثر، حاول إغراء شفيق بمنحة مالية، لكنه أبى، ثم لوح له بأن يجعله ناظراً فـــى أقرب فرصة، غير أن شفيق استمر على موقفه، مما جعل الخديو يأمر بنقله رئيساً لإدارة الأوقاف الخديوية عام ١٩١٢ لإصلاحها وإدخال النظم الحديثة عليها، فقبل المنصب الجديد مكرهاً، وكان واضحاً أن الخديو يريد إبعاده عن ديوان الأوقاف لتنفيذ صفقة أرض المطاعنة.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وعزلت بريطانيا الخديو عبـــاس عن حكم مصر، راح أحمد شفيق يبحث لنفسه عن دور جديد، والمعروف أنه وقف إلى جانب الخديو فى محنته، سواء خلال وجوده فى الآستانة أو تنقلاته فى أوربا، بحثاً عن وسيلة يستعيد بها عرش مصر، وقد نشط شفيق ليكســـب للخديو مؤيدين وأنصار، خاصة فى تركيا وألمانيـــا، كمـــا تـــولى تجميـــع المصريين فى العاصمة التركية حول الخديو للإنتصار لقضيته.. ويلاحظ أن الخديو عباس أصدر أمره بتعيينه ناظراً للديوان الخديوى فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٧، حينما كان لا يزال يأمل فى استرداد عرشه فـــى مصـــر. وعنـــدما

أخذت تركيا تعد لحملتها لإستعادة مصر من الإنجليز، ساهم شفيق فى الإعداد لها، وتولى أمر الإتصالات بين المسئولين الأتراك وبين الخديو، كما نشط للعمل فى عواصم أوربا للقيام بالمهام التى كلفه بها الخديو المعزول، بالإضافة إلى تنظيم المخابرات مع مصر، بهدف إشعال ثورة عامة فيها تستمر حتى تصل الحملة التركية إليها.. كما قام بالمشاركة فى ترتيب إنشاء جمعية سرية فى الإسكندرية للتنسيق مع القوى المؤيدة لعودة الخديو فى الخارج..

غير أن تعثر هذه المحاولات، وتردد الخديو وضعفه، جعل شفيق يطلب إليه إعفاءه من خدمته، خاصة بعد أن عنفه الخديو ذات مرة بشكل اعتبره شفيق إهانة له، بيد أن الخديو أرسل إليه يطيب خاطره ويخبره بأنه لم يقصد إهانته، لكن العلاقة ما لبثت أن ساءت بين الرجلين، إلى درجة رأى معها شفيق الإصرار على استعفائه، فاستقال من خدمة الخديوية عام ١٩٢٠، تلك الخدمة التى بلغت نحو أربعين عاماً..

عاد أحمد شفيق إلى مصر فى إبريل عام ١٩٢١، فى الوقت الذى كانت تمر فيه البلاد بتداعيات ثورتها الوطنية عام ١٩١٩ وكان الوفد قد انقسم وانقسمت معه البلاد إلى سعديين وعدليين، كما هو معروف، ولما يشأ شفيق أن يورط نفسه فى ذلك، وإنما آثر الإبتعاد ومتابعة الأحداث دون مشاركة فيها، حتى لا يظن أحد أنه يعمل لحساب الخديو عباس، خاصة وكان معروفاً لدى الجميع بأنه رجل الخديو السابق، غير أن ذلك لم يمنعه من أن يشارك مع عدد من الشخصيات فى محاولاتهم رأب الصدع بين الزعماء السياسيين..

وفى مذكراته عن عام ١٩٢٢ كتب أحمد شفيق أنه بدأ يتجه نحو الإشتغال بالصحافة منذ أواخر عام ١٩٢١، حين بدأ فى كتابة مقالات عن الأسرة العلوية فى صحيفته الليبرتيه، تلك المقالات التى أخذت تلفت أنظار الإنجليز والسراى، غير أن صاحب الصحيفة (ليون كاسترو) أخبره أن السراى تخشى أن يكون الغرض من المقالات عمل دعاية لعباس عندما تصل المقالات إلى عهده، فأجاب شفيق بأنه ينوى أن ينشر كتاباً محايداً عنه "وإذا

كنت قد خدمته هذه المدة الطويلة بنية صادقة، فذلك دين عليَّ لوالده توفيق رأيت أن أفيه". ثم انقطع شفيق عن التحرير في هذه الصحيفة بعد كتابة خمس وثلاثين مقالة "تجنباً للإحتكاك بالدوائر العليا التي كانت لا ترتاح لنشر مقالاتي".

ومن الثابت أن شفيقاً حاول أن ينخرط من جديد في الحياة السياسية، من خلال عضويته في البرلمان، لكنه لم ينجح في ذلك، ففي مايو ١٩٢٣، والمصريون يستعدون لإقامة حياة برلمانية جديدة بعد صدور دستور ١٩٢٣ روى شفيق أنه وافق على أن يتقدم للترشيح على مذهب الوفد عن قسم الوايلي امتثالاً لطلب بعض كبراء منطقته، وأن لجنة الوفد الانتخابية في مصر الجديدة اجتمعت وأيدت ترشيحه بالإجماع لأنني "مجرب وسوابقي حسنة ولي دراية بالتاريخ وأجيد اللغة الفرنسية" غير أن الوفد قرر في النهاية أنه سيرشحه لعضوية مجلس الشيوخ لأن الترشيحات لمجلس النواب قد انتهت. فعاد شفيق أدراجه مؤثراً التفرغ لإخراج مذكراته وإعداد حوليات مصر السياسية، "مما يتطلب منه أن يقف على الحياد وأن يتفرغ للحقيقة وحدها وألا ينغمس في الحزبية"، ولذا اختار مؤلفاته وعدل عن الترشيح(٥).

وفي غضون هذه الفترة مضى يستكمل كتابة مذكراته بحماسة بالغة حتى فرغ منها عام ١٩٢٣، والواقع أنه كان يكتب مذكراته هذه منذ بداية شبابه، وكان دائباً على تدوينها بشكل مستمر، سواء كان مستقراً في مصر أو مغترباً عنها في أوربا، حتى أن سنوات الحرب لم تمنعه من تسجيلها، فقد كان يحس في كتابتها متعة وراحة خاصة، فضلاً عن إرضاء حسه التاريخي، معتمداً على ثقافته السياسية والتاريخية، وعلى ما تحت يده من وثائق ومصادر ومعلومات أساسية، وبعد أن أتم كتابتها لم يشأ أن ينشرها في حينها وإنما نشرها ابتداءً من عام ١٩٣٣. غير أنه شرع منذ عام ١٩٢٤ يكتب "حوليات مصر السياسية" ليخصص لكل عام (حول) مجلداً عن الفترة (١٩٢٤- ١٩٣٠) بعد أن أعد تمهيداً لها في مجلدات ثلاثة غطت الفترة السابقة، وبشكل مركز منذ عهد الخديو عباس حلمي الثاني(٦).

وهكذا يلاحظ أنه خلال العشرينيات والثلاثينيات، وقد تجاوز الستين من عمره، بعد أن اعتزل العمل السياسي والإداري تماماً، شرع يشغل نفسه

بإتمام مذكراته وكتابة حوليات مصر، والمشاركة فى بعض الأنشطة الثقافية والإجتماعية العامة. ففى عام ١٩٢٢ عندما تأسست "جمعية الرابطة الشرقية" كان من كبار دعاتها للعمل على توثيق الروابط بين الأمم الشــرقية لتنميــة العلاقات بينها والنهوض بها وكان يأمل أن تصبح يوماً ما نواة لعصبة أمــم شرقية، وقد انتخب شفيق عضواً فى مجلس إداراتها، كما كان مديراً لمجلتها خلال ما تبقى من العشرينيات، حيث لم يدم عمر هذه الرابطة طــويلاً فقــد انفرط عقدها عام ١٩٣١.

وقد أصدر شفيق "صحيفة الإعلانــات" لتخــتص بشــئون الإقتصــاد والتجارة والمال منذ أواسط مارس ١٩٢٥ ولكنها لم تــنجح ولــم تلبــث أن توقفت. "لأن أرباب الصناعات كانوا منغمسين فى الحركة الوطنية وكانــت الروح السياسية سائدة على الجميع" فلم يحفل أحد بالشئون الإقتصادية. وكان لشفيق اهتمام واضح بقضايا التعليم حتى أنه شارك فى المؤتمر الذى عقدته نقابة المعلمين عام ١٩٢٥ واختير رئيساً شرفياً له، وخلاله أبدى آراء متقدمة فى شأن تعميم التعليم الأولى وجعله إجبارياً، كما كان من المحبذين للتعلــيم المشترك لما فيه من مزايا اجتماعية، والإهتمام بــالتعليم الفنــى الزراعــى والصناعى وكانت له محاولة فى تعليم اللغــة العربيــة وتبســيط قواعــدها للناشئين، وقيل إنه أعد كتاباً فى ذلك وإن حالت ظروفه دون إتمامه ونشره.

وخلال هذه الفترة نادى بعقد مؤتمرات ثقافية عربيــة بشــكل دورى، وكان يدعو لتوحيد برامج التعليم فى البلاد العربية، وقد عرض هذه الأفكار على حاكمى العراق والسعودية وبعض الشخصــيات العربيــة عــام ١٩٢٧ ولقيت استجابة واستحساناً، جعله يقدم إلى رئيس الوزراء المصــرى آنــذاك (عبد الخالق ثروت) مذكرة فى نوفمبر فى نفس العام يقترح فيها عقد مؤتمر للثقافة العربية فى مصر بعد موافقة المسئولين العرب الذين اتصل بهم، غير أن استقالة الوزارة حال دون ذلك، ولما عرض شفيق الفكرة علــى وزيــر المعارف فى الوزارة الجديدة، وهو أحمد لطفى السيد لم يجد عنده حماسة أو ميلاً للفكرة.

وكانت له آراء وإسهامات فى مجال الإصلاح الإجتمــاعى، خاصــة خلال الثلاثينيات، أى فى العقد الأخير من عمره، نشر بشــأنها عــدداً مــن

المقالات فى الصحف والمجلات التى عاصرها وخاصة الأهرام، تدور حول تقاليد المجتمع المصرى، فكتب عن الأفراح والأعيـــاد والمناســبات وعـــن المآدب وتطور تقاليدها.. إلخ. والواقع أن آراء أحمد شفيق فـــى الإصـــلاح الإجتماعى كشفت عن تأثر شخصيته العربية الإسلامية بالحضارة الغربيـــة. وكان يدعو إلى الأخذ عن هذه الحضارة ما يتفق مع هذه الشخصـــية، فهـــو يرى ضرورة "المزج بين الحضارتين والأخذ مما فى كليهما من الفضائل.." وكان يؤمن بأن الغرب قد قطع أشواطاً بعيدة فى مضمار الحضارة والتقـــدم وأن على الشرق أن يأخذ عنه فضـــائل هـــذه الحضـــارة، وخاصـــة العلـــم والإقتصاد المتطور.. والكثير من الصفات التى جاء بها الشرع الشريف ولا تتنافر مع تقاليده[٧].

وربما كان آخر نشاط للرجل قد تمثل فى إعداد محاضرة عـــن يقظـــة الشعور القومى المصرى ليلقيها فى القاعة الشرقية بالجامعة الأمريكية عـــام ١٩٤٠، والتي ألقاها محمد لطفى جمعة نيابة عنه. كما خص الأهرام بمقالة عن مصطفى كامل نشرها فى ١٥ مايو ١٩٤٠ بمناسبة إزاحة الستار عـــن تمثاله، تحدث فيها عن تاريخه وجهوده فى إيقـــاظ الشـــعور القـــومى لـــدى المصريين. وبعد أن أدى الرجل رسالته، وقد نيف على الثمانين، انتقل إلـــى جوار ربه فى أكتوبر ١٩٤٠ بعد أن خلف لنا تراثاً تاريخياً ضـــخماً يشـــكل مادة خصبة للتأريخ لمصر الحديثة والمعاصرة، وتاريخاً شخصـــياً حـــافلاً، جديراً بالمعرفة والدراسة والتأمل والاحتفاء به.

(ب) مؤلفاته وتصنيفاته:

نود الإشارة إلى أن الإسهام الأساسى والمهم لأحمد شفيق تمثـــل فـــى عمليه الرئيسين وهما "مذكراتى فى نصف قرن" و"حوليات مصر السياســـية" فإذا ذكر اسمه فإنه يقترن بأنه صاحب هذين المصدرين المهمين من مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، غير أن له ثلاثة أعمال أخرى، اثنان منهـــا بالفرنسية والثالث باللغة العربية، ارتبط تأليفها بمناسبات معينة، كما أنها لـــم تلق اهتماماً كبيراً لبساطتها... وسوف نحاول هنا فى هذا الجزء من الدراسة أن نعرض لنتاج أحمد شفيق الفكرى فى سياقه التـــاريخى، ولـــيس حســـب

أهميتـه، علـى أن نفـرد لحوليـات مصـر السياسـية (١٩٢٤ ـ ١٩٣٠) جـزءاً خاصاً من هذه الدراسة.

ويأتى فى مقدمة مؤلفاته كتاب "الرق فى الإسلام" ذلك الكتاب صغير الحجم الذى ألفه بالفرنسية ونشره عام ١٨٩١، أى بعد عودته من باريس بنحو عامين، وقد ذكر لنا سبب تأليفه لهذا الكتاب بأنه كان قد استمع إلى محاضرة ألقاها (الكاردينال لافيجيرى) عن الرق فى كنيسة سان سولبيس فى باريس، أورد بها مزاعم بشأن موقف الإسلام من الرق، كشفت عن عدم معرفته لحقيقة هذا الموقف، مما حفز أحمد شفيق لأن يرد عليه بلغة قومه، ولذلك شرع منذ عام ١٨٩٠ يجمع مادة موضوعه، مستعيناً بالوثائق والمعلومات المودعة فى "قلم منع تجارة الرقيق" الذى وفر له مجموعة من الوثائق الرسمية التى تضمنتها المصادر الإنجليزية، فضلاً عن المصادر العربية.

ولم يكد شفيق ينتهى من ذلك حتى طلب إليه رئيس الجمعية الجغرافية (الدكتور أباتا) أن يلقى محاضرة بالجمعية، فوجدها فرصة لعرض دراسته عن الرق، وبالفعل ألقى الموضوع فى محاضرتين، فى ٢٩ نوفمبر و١٢ ديسمبر "وسط لفيف من عظماء الأجانب والوطنيين"[٨]. ولم يلبث أن نشرهما فى كتيب فى العام التالى، باللغة الفرنسية، ثم ترجمه الدكتور أحمد زكى باشا إلى العربية ونشرت الترجمة عام ١٩٣٧.

ويبدأ هذا الكتاب بتمهيد عن نشأة الرق منذ ظهوره فى العالم القديم، ليتناول بعد ذلك الإسترقاق عند الشعوب القديمة وخاصة قدماء المصريين والهنود والآشوريين والصينيين، فاليونان والرومان، وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الرق فى العصور الوسطى، ثم العصر الحديث "سواء عند الديار النصرانية" أو عند "أهل الإسلام". وقد ركز شفيق على علاقة الإسلام بالرق وكيفية معاملته فى الشريعة الإسلامية، وخصص فصلاً عن الرق فى مصر من حيث العرف والأخلاق، ورغم أن مؤلفنا استفاد من المصادر التاريخية التى أتيحت له آنذاك، فضلاً عن القرآن الكريم وأحاديث النبى ﷺ والمأثور تاريخياً، إلا أنه لم يوسع مجال مصادره، ولم يعالج موضوعه فى

سياق علمى أعمق، ولعله قنع فى حينه بأن يكون الكتيب رداً متعجلاً علـى محاضرة الكاردينال المشار إليها.

وفى عام ١٩٢٩ أصدر أحمد شفيق كتيباً آخر عن قناة السويس دفعـه إلى ذلك أن مشكلة القناة كانت دائماً سبباً رئيسياً من أسباب فشل المفاوضات المصرية – البريطانية، حيث لم يتوصل الجانبان إلى تفاهم بشـأنها. ومثـل العمل السابق، كان هذا الكتاب نتاجاً لمحاضرة ألقاها شفيق في نادي الرابطة الشرقية عام ١٩٢٦ أوضح فيها تطور المشكلة تاريخياً ووضعها الجغرافي، ثم أعدها لتنشر في كتيب استجابة لطلب بعض الحاضرين، ونشره بالفعل فى الوقت الذي كانت فيه وزارة محمد محمود "وزارة اليد الحديدية" تتفاوض مع بريطانيا في تلك الجولة التي عرفت باسم (مفاوضـات محمـد محمـود – هندرسن) في يوليو ١٩٢٩.

وقد وفر هذا الكتاب الصغير في حينه معرفة تاريخية مركزة للمشكلة فقد عرض المؤلف من خلاله محاولات حفر القناة منـذ العصـرين القـديم والوسيط، مستفيداً من بعض المصادر الإسلامية وكتاب تقويم البلـدان، ثـم انتقل إلى القرن التاسع عشر، مركزاً على عهد محمد سعيد باشـا (١٨٥٤ – ١٨٦٣) حيث بدأ حفر القناة، وتابع عملية إتمامها وافتتاحها في عهد الخـديو إسماعيل عام ١٨٦٩، كما أوضح الظروف التي بيعت فيها أسهم مصر فـي القناة للإنجليز عام ١٨٧٥. والواقع أن شفيق كانت نظرته للمشروع تتصب، دونما نقد أو تمحيص، على اعتبار أن القناة واحدة من أهم منجزات القـرن التاسع عشر في مصر، ومن ثم لم يحفل بدراسة تأثيرها على أوضاع مصر السياسية والاقتصادية وأزمتها المالية وتزايد أطماع بريطانيا الاستعمارية فى مصر واتخاذ القناة ذريعة لاستمرار احتلالها باعتبارهـا ضـمانة أساسـية لسلامة مواصلات إمبراطوريتها الاستعمارية.

وفى عام ١٩٣١ نشر أحمد شفيق كتاباً بالفرنسية عنوانـه L' Egypte Moderne et ses influences etrangeres "مصر الحديثة ونفوذ الأجنبي فيها" في نحو مائتي صفحة لم يقدر له أن يترجم إلى العربية حتى الآن. وعمومـاً يسجل هذا الكتاب تاريخاً سياسياً سردياً ملخصاً لمصر خلال القرن التاسـع عشر وأوائل القرن العشرين مركزاً على نشأة الامتيـازات الأجنبيـة فيهـا

وتطورها وتأثيرها على أحداث التاريخ المصري الأساسية وعلاقة مصر بكل من بريطانيا وتركيا، وقــد يرجــع تلخيصـــه للأحــداث وتجــاوز بعــض الموضوعات أنه كان يخاطب به الفرنسيين والأوربيين بشكل عام، ممن لديهم الكثير من المعرفة التاريخية عن مصر والمصريين، مركــزاً علـــى تــأثير امتيازات الأجانب على بلاده، كما أنه أراد أن يوضح لقرائه وجهـــة نظـــره تجاه التدخل الأجنبى فى مصر وتأثيره عليها فى العصر الحديث.. وربما لم يهتم بترجمته إلى العربية باعتباره قد دوّن الكثير من الوقائع والمعلومات فى مذكراته عن الفترة التى عاصرها. وجاءت أحكامه وآراؤه، في هذا الكتاب، عن عرابى وسعد زغلول متأثرة بنزعته المعتدلة والمحافظة التى لا تتفق مع النزعة الثورية التحريرية (٩) فضلاً عن تجــاوزه عــن التحليــل والعمــق المفترض فى الأبحاث التاريخية.

(ج) مذكراتى فى نصف قرن:

بغض النظر عن الفروق بين اليوميات والمذكرات والذكريات والسير الذاتية، التى يكتبها أصحابها، نود الإشارة إلى أن أحمد شفيق باشا لم يكــن أول من عنى بكتابة مذكراته فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد سجل الجبرتى يومياته وأحداث وأخبار عصره، كما هو معروف، كما سجل قــادة الثورة العرابية وزعمائها مذكراتهم عنها فى أواخر القــرن التاســع عشــر وأوائل القرن العشرين، وفى هذا المجال تبرز مــذكرات عرابـــى "كشـــف الستار.." ومذكرات عبد الله النديم "كان ويكون" ومذكراته السياســية، كمـــا سجل الإمام محمد عبده مذكراته عن الثورة، كذلك كتب محمود فهمى بعضاً من مذكراته حول نفس الموضوع فى كتابه "البحر الزاخر..". وكانوا فيمـــا سجلوا ونشروا يستهدفون توضيح موقفهم من الثورة وإثبات دورهم فيها، من وجهة نظرهم، وربما لشغل فراغهم وهم فى المنفى، الذى أتاح لهم استحضار الأحداث التى شاركوا فيها وعاصروها عن قرب لتسجيلها قبل أن يطويهـــا النسيان.

وفى مقدمته للجزء الأول من مذكراته فى نصف قرن، أفصح أحمـــد شفيق عن أهمية كتابة المذكرات، فذكر أن الغــربيين قــدروها واعتبروهـــا

فرضاً على الجيل القائم نحو الأجيال المقبلة، كما أنها تمثل مصدراً مهماً لتدوين التاريخ، وجزءاً متمماً له، وكان يرى أن صاحبها "يسجل فيها الحوادث فى سيرها الطبيعى، كما وقعت وشوهدت دون رأى أو تعليق خاص ودون شهوة أو غاية شخصية، فإذا انقضى عهد تسجيلها، ألفى التاريخ الحق فى هذه المذكرات مادة نفيسة تؤمن شواهدها ودلائلها، وأمكن استخراج الحوادث من بطونها غضة نقية من شوائب الهوى والغرض.."

لقد هيأت له نشأته أن يكون قريباً من ولى الأمر فى البلاد، وأتاحت له - حسب تعبيره - "أن أكون موضع عطف خديوى (توفيق) ثم موضع ثقة خديوى (عباس الثانى) وأن أقف على مجرى الحوادث ومصادرها ومبعث أطوارها وتقلباتها، متدرجاً فى ذلك من عهد الفتوة إلى عهد الكهولة.. واستطعت أن استخلص منها صحفاً جلية فى شئون مصر وأحوالها". ولم يدَّع شفيق أنه قدم بمذكراته مادة كافية لصوغ تاريخ مصر الحديث، فثمة مدونات ووثائق رسمية ومذكرات لرجال قاموا بأدوار خطيرة وكتبوا مذكرات، ومن ثم فهو يقدم بمذكراته مادة جديدة "تحرى فى تدوينها ما وسعه من الدقة والتحقيق والصدق" كما أنه لم يدَّع العصمة من الخطأ، فقد يتبين المؤرخ، عند مطابقة ما أورده مع روايات ووثائق أخرى أن ثمة اختلافاً بشأن واقعة معينة، ويلتمس شفيق لنفسه العذر "بإخلاصه فى تدوينها وبراءته من كل غاية خاصة فى تسجيلها"

ولما كانت العادة قد جرت بأن تنشر المذكرات بعد وفاة صاحبها، فإنه آثر نشرها فى حياته حتى لا تضيع أو تنشر مبتورة بعد وفاته، كما يرى أن ما ورد بها من حديث يتعلق بشخصيات ما زالت على قيد الحياة يتيح مجالاً للفحص والنقد، وأن من الشجاعة الأدبية أن تنشر فى حياته ليتحمل تبعة كل ما سجل فيها من أحداث ومعلومات(١٠).

لقد سلك شفيق مسلك المعاصرين القريبين من صنع الأحداث ومن يقومون بدور فى الشأن العام فى الدول المتحضرة، حين يدونون مذكراتهم لنشرها على الناس، يروون فيها من الأسرار ما يجلو غوامض الأحداث، ويلقون الضوء على أمور لا يصدق الحكم عليها إلا بعد معرفة هذه الأسرار(١١).. فتشكل مادة خصبة للمؤرخين.. يستعينون بها فى دراسة

موضوعاتهم، وهو بذلك لم يزعم أنه يكتب تاريخاً، أو حتى شـهادات غيـر قابلة للنقد والمراجعة.

لقد كان أحمد شفيق يشعر منذ حداثته بشغف إلى تدوين مذكرات يومية عن نفسه وأحواله ودراسته، وعما يشاهده ويدركه، وقد فعل ذلـك اسـتجابة لهوى فطرى يميل به إلى حب التاريخ، وقد أشرنا إلى أنـه كـان مـأخوذاً بتاريخ الجبرتى، يتمنى أن يحذو حذوه، ثم جاء اشتغاله بالقصر الخديوى فى مطلع شبابه، ليجعله قرب "مطبخ" الأحداث، متصلاً بالأوساط السياسية، مما شجعه على أن يسجل ما يعرض له أو يسمعه ويعلمه من الأسرار والأحداث والتدابير والوقائع. ثم جاءت فترة دراسته للعلوم السياسـية والقانونيـة فـى فرنسا، وهى علوم مرتبطة بالتاريخ ارتباطاً وثيقاً، لتعمق من وعيه وتفـتح أمامه آفاقاً أرحب للمعرفة وفنون الكتابة ومناهجها، وليكتسب نضجاً وخبـرة فى الدقة والملاحظة والفهم، مما حفز ميله إلى التدوين والإستمرار فى كتابة المذكرات..

وعندما عاد إلى الديوان فى بداية التسعينيات من القرن التاسع عشـر، كرست طبيعة عمله الجديدة من شخصيته كمؤرخ، فزادت من خبراتـه فـى جمع المادة المتعلقة بمصر وحاكمها من الصـحف والمجـلات، وتسـجيلها وتنظيمها، وترتيب الأحداث والوقائع لعرضها على الخديو، وانعكست آثـار ذلك على مذكراته، فازدادت قيمتها وأهميتها، خاصة وأنه عاصر فترة دقيقة من تاريخ مصر، كان فيها قريباً من حاكم البلاد، وموضع عطفـه وثقتـه.. وهكذا تضافرت العوامل السابقة، إلى جانب ميله الفطرى، إلى الإستمرار فى تدوين المذكرات، ليترك للمشتغلين بالبحث فى التاريخ سجلاً حافلاً لمجـرى الحوادث والشئون التى عاصرها لنصف قرن.

وكان شفيق حريصاً على كتابة المذكرات ونقلها معه فى كـل مكـان يسافر إليه خوفاً عليها من الضياع أوضنًا بها عن أن تقع فى يد أحد، وقـد تعرض لفقدان بعض هذه المذكرات أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما فتش منزله وهو مبعد فى أوربا، كما فقد بعضها فى ظروف أخرى[١٢].. وقد ذكر شفيق فى نهاية عرضه لحوادث عام ١٩١٨ أن هذه المذكرات وقعت فى يد الخديو عباس (المعزول) الذى قرأها وتساءل لماذا يكتب شفيق كل ما يسمعه

أو يعلمه؟ ثم نبّه شفيق إلى خطورة ترك مذكرات كهذه يطّلع عليها الآخرون، ونتج عن ذلك أن الخديو أصبح متحفظاً تجاه شفيق، الذى لاحظ أنه أصـبح يكتم عنه كثيراً من الأخبار والأسرار حتى لا يدونها فى مذكراته![١٣] ورغم هذا لم يتوقف مؤرخنا عن كتابة مذكراته بعيداً عن أعين الخديو.. واحـتفظ بها ولم ينشرها إلا حين واتته الظروف الملائمة لذلك.

وقد أشار أحمد شفيق فيما بعد فى كتابه "أعمالى بعد مذكراتى" إلى أنه تعاقد مع الأهرام فى بداية عام ١٩٢٧ على نشر جزء من مذكراته عن "سمو الخديو السابق عباس حلمى الثانى والحرب العظمى" وأنه قد نشرت بالفعـل عدة فصول ابتداء من ٤ مارس وكانت خاصة بموقف رشـدى باشـا عنـد إعلان الحرب العظمى فأحدث نشرها دوياً عظيماً فى الأوسـاط السياسـية، وتوقف الأهرام عن النشر بعد أن نشرت المذكرات الخاصة بالنصف الثانى من سنة ١٩١٤ وذلك لتدخل الجهات التى يهمها عدم نشر هذه المذكرات.

وعندما قرر نشرها منذ عام ١٩٣٤، بعد أن أتم إصدار "حوليات مصر السياسية"، كان يشعر بالقلق والخوف من آثار ذلك، فقد ذكر أنه عندما نشـر الجزء الأول، وفيه تحليل لشخصية الخديو إسماعيل وبعض الأخبـار التـى عرفها عنه، وكان ذلك فى فترة تضييق الحريات العامة، وأولها حرية النشر، فى عهد نظام إسماعيل صدقى (٣٠- ١٩٣٤) الذى سـن قانونـاً اسـتثنائياً للصحافة والنشر، كان مؤرخنا يخشى أن يقع لهذا الجزء ما لاتحمد عقبـاه، لكنه مر بسلام، وعندما صدر الجزء الثانى عام ١٩٣٦ عاود الخوف والقلق مؤرخنا، مما جعله يحذف منه بعض المادة التى احتواها، ولكنه عندما نشـر الجزء الثالث والأخير فى عام ١٩٣٧ "فى عهد مليكنا المعظم فاروق الأول: عهد الحرية والإستقلال" ضمّنه ما كان قد حذفه من الجزء الثانى[١٤].. ممـا يعنى أنه لم يحذف من مذكراته المدونة شيئاً.

لكن ثمة هناك روايات أخرى تفيد بأنه كان يقرأ بعض مذكراته قبـل نشرها على بعض أصدقائه ومعاونيه وأنهم كانوا يشيرون عليه بحذف بعض نصوصها.. فقد ذكر الدكتور منصور فهمى فى تقديمه لكتابه "أعمالى بعـد مذكراتى" أنه قرأ له بعضاً مما كتبه عن صلته بالخديو عباس حلمى "ورأيت

بعد أن قرأتها أن أرجح له الإستغناء عن بعض ما جاء فيها لقلة فائدته للتاريخ وحرصاً على ما ينسجم ذكره من حرمة للمكانات العالية التى نعم المرحوم (شفيق) بعطفها حيناً من الدهر.. فأجابنى إلى ما أردت حذفه، لأنه كان يؤثر الحسنى ويذكر الجميل ويذعن للحق"(١٥).

وفى مقال رثا فيه سيد قطب "أحمد شفيق مؤرخ مصر الحديثة" عقب وفاته ذكر فيه أنه قضى اثنتى عشر عاماً فى صحبة أحمد شفيق و"كنت أراجعه فى خبر أو حادثة دونها فى مذكراته الخطية، مما تحول القيود الإجتماعية أو القانونية دون تسجيله أو طبعه فى الوقت الحاضر، عندئذ كنت ألمح على أسارير وجهه ونبرة حديثه مقدار الألم الذى يخالجه لبتر ذلك الخبر أو تلك الحادثة من المذكرات المطبوعة"(١٦).

وقد أضاف سيد قطب أنه كان يعاونه فى تنسيق وتبويب المذكرات، ويبدى رأيه على نحو ما رأينا.. كما قدم شفيق شكراً خاصاً للأمير عمر طوسون لما أبداه من ملاحظات مهمة على هذه المذكرات قبل نشرها. كذلك قدم الشكر للدكتور محمد عبد الله عنان تقديراً لدوره فى تنسيق هذه المذكرات(١٧).

وإذا أجلنا النظر فى هذه المذكرات بشكل عام سنلاحظ أنها تتناول، كما وصفها أحمد شفيق، نصف قرن من تاريخ مصر وهى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٧٣ و١٩٢٣، وإن بدأ نشرها منذ عام ١٩٣٤، ليصدر الجزء الثالث والأخير منها عام ١٩٣٧ بعد أن حاول نشر أجزاء منها مسلسلة فى الأهرام عام ١٩٢٧ ولكن تدخلت جهات عليا لإيقاف النشر. وقد نشرها فى ثلاثة أجزاء ضمت فى أربعة مجلدات، وتقع فى نحو ١٧٤٠ صفحة من القطع المتوسط، بخلاف المقدمات وفهارس الموضوعات والصور وكشافات الأعلام(١٨).

وسنلاحظ كذلك أن معظم هذه المذكرات تناولت حكم الخديو عباس حلمى الثانى (١٨٩٢- ١٩١٤) وفترة كبيرة من حياته ونشاطه بعد عزله من مصر (١٩١٤-١٩٢٣)، وقد صدق عباس العقاد حين ذكر "لا نظن أن كتاباً من الكتب يعرض لنا صورة نفسية لعباس الثانى أوضح ولا أوفى من صورته فى هذا الكتاب"(١٩). فقد سجل كاتبنا تاريخاً مفصلاً لحكم عباس فى

الجزء الثانى بقسميه، حين كان شفيق فى قمة مناصبه ونفوذه رئيساً للديوان الخديوى، كما جاء معظم الجزء الثالث عن نشاط عباس فى الأستانة ودول أوربا ومحاولاته العودة إلى حكم مصر، وشفيق إلى جواره يعاونه ويسجل ويكتب، حتى استقال من خدمته وافترق عنه وعاد إلى مصر عام ١٩٢١، في الوقت الذى كانت مصر تستعد لتبدأ عهداً جديداً بدأ بتصريح بريطانى فى فبراير ١٩٢٢، اعترف لها باستقلال منقوص وأتيحت لها حياة دستورية ونيابية جديدة بصدور دستور ١٩٢٣. ذلك العهد الذى وجد فيه أحمد شفيق نفسه بعيداً عن مركز السلطة أو الوظائف العامة، وقرر أن يتفرغ لإصدار حوليات مصر السياسية، بعد أن رأى أن ينقطع عن العمل بالصحافة خشية اتهامه بالدعاية لعباس، وبعد فشل محاولة الانخراط فى الحياة السياسية بعد أن رأى عدم حماسة الوفد لترشيحه لعضوية مجلس النواب عام ١٩٢٣.

* * *

أما الجزء الأول من المذكرات الذى قسم إلى أبواب وفصول، فقد تناول مرحلة من عهد الخديو إسماعيل تبدأ من عام ١٨٧٣، ثم عهد الخديو توفيق كاملاً حتى وفاته في بداية عام ١٨٩٢. وقد ذكر أنه لم يدرك من عهد إسماعيل سوى هذه المرحلة الأخيرة، ورغم أنه قيد عن أطوارها وحوادثها مذكرات مستفيضة، إلا أنه فقد جزءاً من هذه المذكرات أثناء الحرب الأولى وهو بعيد عن منزله، ولذلك فإنه اكتفى بسرد ما احتفظت به ذاكرته منها، مسترشداً فى ضبطها وربطها بما بقى لديه من هذه المذكرات(٢٠).

لقد غطى حديثه عن عهد إسماعيل وتوفيق الباب الأول من الجزء الأول والذى يقارب نصف حجم هذا الجزء تقريباً، لذلك جاء تناوله لعهدهما مختصراً، كما تناول أكثر المسائل تناولاً موجزاً لأنه كان يومئذ فى أول شبابه وأول اشتغاله موظفاً بالمعية الخديوية، ورغم أنه كان قريباً من الخديوى توفيق خلال أحداث الثورة العرابية، إلا أنه لم يكن له من التأثير فى الحوادث ما أصبح له فيما بعد، عندما اكتسب ثقته، ثم ثقة عباس فيما بعد(٢١).

وفى تاريخه لهذه المرحلة من عهد إسماعيل تحدث طموحاته وإسرافه وبذخه، كما عرض إصلاحاته الإدارية والنيابية، وتفاقم الأزمة المالية

والتدخلات الدولية وعزل الخديو، كما سجل فصلين شيقين عن الحياة الإجتماعية فى مصر وحياة القصور خلال هذا العهد، لينتقل إلى عهد توفيق بتفصيلات أكثر، ويفسح فصولاً مهمة للثورة العرابية والاحتلال البريطانى ثم تصفية الثورة، ووضع الاحتلال لأسس سياسته فى وادى النيل، ومن الطبيعى أن يميل شفيق ـ رجل المعية ـ إلى تبرير سياسات ومواقف توفيق، وأن يشيد بما اعتبره إصلاحات إدارية ومالية، وأن يصف سياسته بأنها لم تكن استبدادية، وتميزه بخليقة "الديمقراطية الدمثة، إذ كان يجالس حاشيته فيتخذ منها بطانته وأصدقاءه .." ومع أن شفيق سجل أن سياسته لم تكن دستورية بدليل استقالة نظارة شريف باشا بسبب آرائها الدستورية التى لم يوافق توفيق عليها.. إلا أنه برر انحيازه إلى الإنجليز لإخماد الثورة بأنه شعر بالقلق عندما أراد عرابى الإيقاع به ليقتله أو يعزله، ولذلك لجأ إلى إنجلترا لإخماد الثورة وساعدها على ذلك..

أما فى الجزء الثاني بقسميه – الأول والثانى – والذى اتبع فيه طريقة الحوليات، فقد تناول فيه أحمد شفيق تسجيل الحوادث كما وقعت، بعد أن حاز مكانة مرموقة فى معية الخديو وحاز ثقة الأمير الشاب عباس حلمى الذى تولى أعباء الحكم في مصر التى آل الأمر فيها إلي الإنجليز، ولم يكن مديناً للإنجليز، مثل والده توفيق، الذى سلك تجاه الإنجليز سياسة استسلام مطلقة، بررها صاحب المذكرات بما كان لإنجلترا من فضل في حماية وتوطيد مركزه خلال أحداث الثورة العرابية، أما عباس فكان يشعر بأن له حقوقاً وأن لمصر حقوقاً يجب أن تصان جميعاً.. لقد تابع شفيق ذلك ودون مذكراته عما ما وقع تحت سمعه وبصره، وما قام به هو نفسه من أدوار ومهام اقتنصاها مركزه داخل القصر، وما عرفه بحكم هذا المركز، وما تحدثت به صحف هذا العصر بشأنها ، ليضع أمام القراء صورة من كل حادث كما رآه الناس يوم وقع، دون أن يربطه بالسياسة العامة، فتلك مهمة المؤرخين، متى آن لتاريخ هذه الفترة من حياة مصر أن يكتب[٢٢]..

ويجد قارئ المذكرات صورة من صور تفكير القصر وأهله في هذا الزمن، مما يعينه على فهم جانب من جوانب الحياة في مصر.. كما جلت هذه المذكرات الكثير من أحداث السياسة الخطيرة في هذه الفترة من حياة

مصر السياسية ، كالصراع بين كرومر وعباس، وبين هذا وبين كتشنر، وأثر ذلك على تشكيل النظارات وبقائها وعزلها، وعلاقات القصر الخديوي بقصر السلطان في الأستانة، تلك العلاقات التي كان لشفيق حظ وافر من المشاركة فيها.. كذلك تكشف مذكرات هذا الجزء الكثير من الأسرار التـــى لـــم تكـــن معروفة إلا للخاصة آنذاك، وخاصة النشاط السياسي والاجتمـــاعي للحركـــة الوطنية، خاصة ما سجل بشأن دور مصطفى كامل وعلاقته بالخديو، ودور الإمام محمد عبده واتجاهاته وموقف الخديو منه.

وفي القسم الثانى من هذ الجزء سجل وقائع أزمة طابا وحادثة دنشواي عام ١٩٠٦، وإنشاء الجامعة الأهلية وترشيح الأمير أحمد فؤاد رئيساً لهـــا، وانتخاب مجلس الإدارة لأحمد شفيق وكيلاً لهـــا، ثـــم ظهـــــور الأحـــزاب المصرية عام (١٩٠٧)، وتولية جورست وسياســـة الوفـــاق مـــع الخـــديو، وتصاعد المعارضة الوطنيـــة. ومطالبهـــا الدســـتورية، وموقـــف مصـــر والمصريين من أزمات وحروب الدولة العثمانية، وإنشاء الجمعية التشريعية.. حتى قيام الحرب العظمى وعزل الخديو عباس عام ١٩١٤، وتفاصيل الحملة التركية على مصر وما أحاط بها من أسباب الفشل، سواء بســـبب الدســـائس الشخصية أو بسبب المآرب السياسية..

أما الجزء الثالث والأخير الذي يبدأ بعام ١٩١٥ فقد أعاد الحديث لكن بالتفصيل عن الأسرار والترتيبات الخاصة بإرسال الحملـــة التركيـــة علـــى مصر، حتى فشل هذه الحملة، ونشاط الخديو المخلوع للاتصال بـــإمبراطور ألمانيا، وكذلك تنظيم مخابرات مع عناصر مصرية موالية لتدبير قيام ثـــورة ضد الإنجليز بمساعدة الألمان والتخطيط لإنشاء صحيفة وتشـــكيل جمعيـــة سرية تتولى متابعة هذه الثورة، التي تستمر حتى انتصار الحملة التركيـــة.. كما تحدث عن صلات الخديو بالمصريين المقيمين في الخارج، ومخابراتـــه مع الإنجليز ومناوراته، وتأثير ذلك على حلفائه وتدخل شفيق لاستعادة ثقـــة الأتراك بعباس .. كما تضمن معلومات عن علاقة الخديو برجـــال الحـــزب الوطني في أوربا وخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش..

ولم يكتب شفيق شيئاً عن ثورة ١٩١٩ لأنه لم يكن على صلة وثيقـــة بأخبار مصر حينئذ، غير أنه أفاد بأنه كان قد أرسل رسالة من بودابست إلي

الأمير محمد على الذى كان يقيم بسويسرا في ٢٨ ديسمبر ١٩١٨ يقترح ضم صوته وصوت المصريين المقيمين معه ضمن برقيات ترسل إلي الرئيس ويلسون يطالبون فيها باستقلال مصر، غير أن الأمير أخبره بأنه لا يعلم شيئاً عن هذه الحركة.. كما نشر في هذا الجزء مراسلات دارت بينه وبين سعد زغلول في ديسمبر ١٩١٩ - عندما كان في باريس - طلب فيها شفيق ضم صوته إلي أصوات سعد وإخوانه بشأن مطالب الوطن متمنياً للوفد النجاح في مسعاه ، كما اقترح شفيق على سعد القيام بأمرين أولهما إنشاء جريدة مصرية في بلد أوربي محايد تعبر عن الآمال الوطنية وتدافع عن حقوق مصر المغتصبة، وثانيها السعي لاستمالة الباب العالي لأن يعلن في مذكرته التي سيقدمها بطلباته إلي مؤتمر الصلح تنازله عن سيادته على مصر لمصر نفسها "مما يفيدنا أدبياً ويساعدنا في طلباتنا" وأبدى استعداده لمخاطبة من يقوم بهذا المسعى.. إلخ و رد سعد بأنهم جادون في بحث موضوع الجريدة أما مسألة تركيا فلا يرى الوفد لها فائدة "لأننا أعلنا من بدء نهضتنا الحالية أن علاقتنا بتركيا انقطعت وأصبحنا مستقلين عنها ، كما أن الإنجليز صرحوا بأنهم لا يرون لتركيا حقاً على مصر"[٢٣].

وما بقي من مذكرات هذا الفصل تناول استقالته من خدمة الخديو وتصفية الحاشية وعودته إلي مصر، وكتابة رأيه في مشروع ملنر والاتفاق بين مصر وإنجلترا ورؤيته الخاصة لإصلاح أوضاع مصر الداخلية، بالإضافة إلي الحديث عن تصريح فبراير والأوضاع السياسية، مع إضافة ملحق عن جمعية الرابطة الشرقية ونشاطها ودوره فيها. وقد ختم هذا الجزء، والمذكرات كلها بتحليل لشخصية الخديو عباس، إنطلق فيه على سجيته، خاصة وأنه نشره في عهد فاروق، وبعد أن ساءت علاقته بالخديو مما اضطره إلي الاستقالة من خدمته وعدم تسديد الخديو لبقية مستحقات أحمد شفيق المالية، بعد أن أنفق من ماله الخاص لسد بعض النفقات في ظروف حرجه بأمر الخديو أو بسببه..

فذكر شفيق أن الخديو عندما اعتلى العرش كان من المنبهات القوية للروح القومية في مصر، إذ وجد الشعب فيه رمزاً لمقاومة النفوذ الإنجليزي، وأكد على دوره في معونة مصطفى كامل وتشكيل جمعية سرية من بعض

الشباب الذين درسوا في أوربا وبعض الفرنسيين للعمل على تحرير مصر، وأضاف: ورغم أنه كان يصرح بأنه راغب في سن دستور للبلاد إلا أنه كان يبدى نفوراً من أعمال قانونية تتعارض مع رغباته الشخصية، يظهر ذلك من تأييده لبعث قانون المطبوعات لعام ١٨٨١، لأن الصحف انتقدته بشدة، كما ذكر أنه عندما أدرك ألا فائدة من الاصطدام بالإنجليز، جنح إلى الاهتمام بمنافعه الشخصية وسعى لتكوين ثروة كبيرة بشتى الوسائل وتاجر في الرتب والنياشين والأوقاف والمناصب الكبيرة، وكان كثير التردد ولم يكن يكتم السر أو يقبل النصائح[٢٤].

(د) أعمال بعد مذكراتي:

وقبل وفاة أحمد شفيق في مارس عام ١٩٤٠ كان قد ترك كتابات متفرقة في موضوعات لم يفها حقها من الكتابة والنشر سواء في مذكراته أو حوليات مصر السياسية، ورأى أبناؤه أن ينشروها عقب وفاته استكمالاً لجهوده وتكريماً له، فصدرت عام ١٩٤١ بمقدمة لصديقه الدكتور منصور فهمي ، وقد اتخذت طابع الموضوعات المستقلة – لا الحوليات_ من هذه الموضوعات تطور المفاوضات المصرية – البريطانية منذ مفاوضات سعد زغلول مع ملنر عام ١٩٢٠ حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ وتعليقاته عليها، وموضوع علاقاته مع السراى في عهد الملك فؤاد وما أدركه من عهد فاروق مركزاً على الأفراح الملكية، وعرض مهرجان تكريم أحمد شوقي من شعراء الشرق عام ١٩٢٧، كما تناول آراءه في التعليم في مصر وتوحيد برامج التعليم في البلاد العربية، وقضية تبسيط اللغة العربية نحواً وصرفاً وإملاءً، كما عرض لبعض الموضوعات الفكرية والاجتماعية منها قضية كتاب "الإسلام وأصول الحكم" وذكرياته بشأنها، وكذلك تسجيله لكثير من المناسبات والاحتفالات وكذلك ذكرياته عن بعض المؤتمرات الدولية.

ومن الموضوعات المهمة التى احتواها هذا العمل كذلك حديثه عن يقظة الشعور القومي وعلاقته بالأحزاب والصحافة في مصر منذ القرن التاسع عشر حتى معاهدة ١٩٣٦ وهو موضوع كان قد أعده كفصل لكتاب اقترح تأليفه أستاذ أمريكى يدعى (هالفورد هوسكنز) لإعطاء الأمريكيين

فكرة صحيحة عن "مصر الحديثة" ورغم أن ظروف الأستاذ هوسكنز حالت دون تنفيذ الكتاب ، فقد أعد مؤرخنا هذا الفصل و نشـره فـي كتابـه هـذا "أعمالي بعد مذكراتي"[٢٥] كما نشر موضوعاً آخر مهماً عن مصطفى كامـل ودوره في يقظة مصر القومية..

(ج) حوليات مصر السياسية:

أما عن حوليات مصر السياسية التى صدرت فى عشرة مجلدات بـين عامى ١٩٢٤ - ١٩٣٠ فقد صدر التمهيد لها وحده فى ثلاثة مجلدات غطت الفترة من عصر محمد على، وإن باختصار واضح، وحتى عام ١٩٢٣، تبدأ بعدها المجلدات السبع الأخرى ليختص كل عام أو حول بمجلد، وهى الأعوام السبعة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٠. والحاصل أن أحمد شـفيق جريـا على تقاليد كتاب الحوليات من حيث التتابع الزمنى، جعل يجمع ما نشر فـى الصحف من قرارات وبرقيات ومنشورات ومقالات ومكاتبات ووثائق بشأن الأحداث الرئيسية والأزمات التى شهدتها مصر خلال هذه الفترة بعد أن يقدم بتمهيد أو تعليق من إنشائه حول هذه القضية أو تلك الحدث، ثم يصنف مـا قيل وكتب ونشر بشأنه فى سياق يشكل مادة علمية للباحثين والقراء على حد سواء..

ويذكر أحمد شفيق أن فكرة كتابة كل ما حدث فى عام فى مجلد واحد، طافت بذهنه منذ أن كان يدرس فى باريس ويقرأ حوليات مجلـة العـالمين الفرنسية، وتمنى أن يكون "لنا فى الشرق مثلها"، ورغـم انشـغاله بكتابـة مذكراته إلا أن الأمل لم يفارقه، خاصة وأن أحد أساتذته فى مدرسة العلـوم السياسية بباريس، وهو "مسيو سوربيل" ذكر له عندما رأى حماسته لذلك، أن كتابة التاريخ تقتضى أن يتحرر من كل تعصب، وأن يتحرى الصـدق فـى الرواية، وأن يمحص الحق فى الحوادث، فيروى الحادثة مشفوعة ببيان عللها وأسبابها وانتقاد صناعها والمشاركين فيها، ليكون فى التاريخ عبـرة لمـن يأتون.. فهل فعل شفيق ذلك؟.

ينبغى التأكيد على أن هذه الحوليات قصد بها أحمد شفيق ليس دراسة تاريخ مصر، وإنما تسجيل حوادث ووقائع مصر فى كل عام، كمـا روتهـا

وعلقت عليها الصحف المصرية والأجنبية، مع عرضها مدعمة بالوثائق والنصوص المتاحة، وقد ذكر أن هذه المسألة لم يعرفها الشرق، وإنما اقتبست من الغرب، "حيث أن التاريخ فى الشرق ما زال مقتصراً على سرد حوادث الزمان الغابرة" وهى غير الحوادث الجارية التى تسجلها الجرائد، ثم لا تلبث أن تزول من الأذهان بمجرد التخلص من الجرائد، ولذلك جعل الغربيون هذه الحوليات كأنها "جريدة الجرائد" تحوى كل الحوادث العامة فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله، عوضاً عن مجموعات الجرائد الضخمة، كما يسهل الرجوع إليه للتفكير والتذكير.. وبذلك يختلف شفيق عن كتاب الحوليات المعروفين فى تاريخ مصر ممن سجلوا بأنفسهم الأحداث والوقائع عاماً فعام، سواء تلك التى عاصروها أو لم يعاصروها وسمعوا بها أو رويت لهم.. فمصادرهم هنا أساسها النقل والسماع والرؤية، أما مصادره فهى بشكل أساسى المادة المنشورة فى الصحف السيارة أو الوثائق المتاحة، بالإضافة إلى ما رآه وسمعه... المهم أن هذه الحوليات ضمت، كما ذكر أحمد شفيق، "الخطب والمحادثات السياسية وتعليقات الصحف على اختلاف نزعاتها، فهى دائرة معارف سياسية جامعة".

وسوف نعرض هنا بشكل عام لأهم موضوعات التمهيد بأجزائه الثلاثة وكذلك لأهم موضوعات الحوليات السبع، لأن كل جزء منها سوف نفرد له مقدمة خاصة به تتصدره:

- فى الجزء الأول من التمهيد قدم شفيق ملخصاً تاريخياً لأهم أحداث مصر السياسية منذ تولية محمد على حتى بداية الحرب العالمية الأولى، يبدأ بعده قدراً من التفصيل والتسجيل الحولي منذ عام ١٩١٤ عن عهد الحماية البريطانية وتولية السلطان حسين كامل ثم يسجل نشأة الوفد وقيام الثورة ونشاط الوفد في مصر وباريس وبداية المفاوضات وانشقاق الوفد، وقد توقف الجزء زمنياً مع نهاية عام ١٩٢٠.
- أما الجزء الثاني من التمهيد فقد استأنف الحديث عن التطورات التي جرت للوفد وانقسام الأمة منذ بداية عام ١٩٢١ وتأليف وزارة عدلى يكن ومفاوضتها الرسمية والوثائق السياسية المتعلقة بها واعتقال سعد ورفاقه ونفيهم إلي سيشل ثم تأليف وزارة عبدالخالق ثروت وما أحاط بها..

- وفي الجزء الثالث من التمهيد تناول أحمد شفيق وقائع أحداث عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣ ، فبدأ بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم انتقل إلي الدستور وتأليف لجنته ونشر نصوصه وكذلك نص قانون الإنتخاب وإعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين واستقالة وزارة ثروت، وتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان، ووزارتى توفيق نسيم ويحيى إبراهيم.
- أما الحولية الأولى، وهى عن عام (١٩٢٤)، فقد تناولت الإنتخابات البرلمانية الأولى وتأليف وزارة الشعب وبداية الحياة النيابية فى مصر، ومفاوضات سعد زغلول مع مكدونالد، وحادث مصرع السردار (لى ستاك) وما أعقبه من تطورات، أهمها استقالة الوزارة وحل البرلمان.
- وفى الحولية الثانية (١٩٢٥) تناول شفيق علاقة الوفد بالعرش وتأليف حزب الإتحاد وسياسة الإنجليز تجاه السودان، وإجراء الإنتخابات من جديد وافتتاح البرلمان وحله، والصراع بين الأحزاب ووزارة زيور باشا وأزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق.. إلخ.
- وقد غطت الحولية الثالثة (١٩٢٦) وقائع وأحداث عهد الإئتلاف الحزبى وإجراء الإنتخابات البرلمانية الثالثة وتأليف وزارة عدلى يكن الثانية (يونيو ١٩٢٦) ودورها.
- بينما تناولت الحولية الرابعة (١٩٢٧) تطور القضية الوطنية المصرية وموقف الأحزاب، ثم وزارة عبد الخالق ثروت الثانية (إبريل ١٩٢٧) ومفاوضاتها، ووفاة سعد زغلول وما أعقبها من تداعيات.
- وقد تابعت الحولية الخامسة (١٩٢٨) النشاط البرلمانى فى مصر وانتهاء وزارة ثروت وتولية مصطفى النحاس الوزارة (مارس – يونيو ١٩٢٨) وتصدع الإئتلاف الحزبى، ثم تأليف وزارة محمد محمود (اليد القوية) وتعطيل البرلمان وصراعها مع الوفد..
- أما الحولية السادسة (١٩٢٩) فقد عالجت إتفاقية مياه النيل، وزيارة الملك لأوربا، ثم مفاوضات محمد محمود مع هندرسن، فسقوط وزارته، وتولية عدلى يكن الوزارة فى أكتوبر ١٩٢٩واستعادة الحياة النيابية بعد إجراء الإنتخابات.

- والحولية السابعة والأخيرة غطت وقائع عام (١٩٣٠) ثم تابعت تشــكيل مصطفى النحاس للوزارة وبداية النشاط البرلماني من جديد، ثم مفاوضاته مع هندرسن، وسقوط وزارته، التي خلفها إسماعيل صدقي الــذى علــق الحياة النيابية وأعد دستوراً وحزباً جديداً.

* * *

والملامح العامة لهذه الحوليات تعطى قارئها انطباعاً واضحاً بأن أحمد شفيق يتابع أحداث عصره المهمة ويسجل ما وصل إليه بشأنها أو ما استطاع جمعه من معلومات وقرارات وخطب وبيانات ونصوص مقالات الصحف.. ومن ثم فهو يقدم لنا "مصادر مهمة" من مصادر الكتابة التاريخية، وليست كل المصادر بطبيعة الحال، ولا يقدم "دراسة تاريخية" بالمعنى العلمي المتعارف عليه، ولا يزعم الرجل ذلك.. ولعله بذلك قدم ما هو أبقى من الدراسة وأهــم منها وهو "المصدر".

وبالرغم من أن معظم المادة المنشورة، وكذلك الوثائقية منها، كانــت مما نشرته الصحف في زمنها مباشرة، فإن ذلك لا يقلــل مــن أهميتهــا أو قيمتها، فالصحف كانت تنشر - إلى جانب مقــالات الــرأى والتحلــيلات - نصوص الخطب والبيانات والقرارات والمراسيم الرسمية وغير الرسمية في حينها، مما قد يصعب جمعه أو توفيره، وخوفاً مــن تعــرض الكثيــر مــن الصحف للتلف، فإنه كان يستهدف من ذلك حسبما ذكــر: إعانــة مــؤرخى المستقبل وأن يكفيهم مؤونة الإلتجاء إلى مطولات الصحف وكــذلك إتاحــة المطبوعات والمستندات الرسمية وعرضها إما كاملة، إذا أمكــن ذلــك، أو الإقتباس عنها ما هو ضرورى للحادثة أو الواقعة التي يسجلها.

وبالرغم من الطابع السردى للأحداث والوقائع، فإن مؤلفنــا عــرض لبعض آرائه، كما حاول مقارنة بعض الروايات، ومهــد لبعضــها بمــدخل يوضحها، كما حاول تحقيق بعض الأحداث والوقائع، وتقييم أعمــال بعــض الوزارات.. ولا يزعم أنه أحاط بكل دقائق الأحداث إحاطة تامة ونشرها في حينها، فقد كان واعياً بذلك حين ذكر: "إن الحقائق التاريخية لا تدون كاملــة أثناء وجود المعاصرين، بل إن كمالها يقدر ببعدها عن الجيل الــذى تــدون

عنه" أى بعد أن تتكشف الأمور والوثائق التى اقتضت قـدراً مـن السـرية حينذاك، ولعل هذا ما جعله يكتفى بعرض ما أتيح له من مادة خصبة دونمـا تعمق فى التحليل والنقد، كما جعله يتحفظ فى إصدار الأحكام، مؤمناً بأن تلك وظيفة الأجيال التالية.

لقد قدم أحمد شفيق سجلاً هائلاً وحافلاً يضـم آلاف الصـفحات مـن الوثائق والكتابات الصحفية بشأن وقائع وأحداث مصر السياسية خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٠ التى تعد من أخصب فترات تاريخ مصر المعاصر، فـوفر بذلك، فى شكل جديد من أشكال الحوليات، "مصدراً" مهمـاً مـن مصـادر الدراسة للمشتغلين بالبحث التاريخى، وكذلك للسياسيين ورجـال الصـحافة جميعاً، حيث سيجد كل منهم فيها مأربه.. ونتيجة لهذا الجهد المضنى الـذى بذله، فإنه عندما بلغ السبعين من عمره، توقف عن تسجيل الحوليات، وترك أمر استكمالهما لمن يشاء، لكن أحداً لم يشأ ذلك، ليتفرد الرجل باعتباره آخر كتاب الحوليات الكبار فى تاريخنا الحديث والمعاصر..

* * *

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الجـزء الأول، ١٨٧٣ – ١٨٩٢، (طبعـة مصورة عن الطبعة الأولى نشرتها مكتبة الأسرة ١٩٩٩) ص ٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٦.

(٣) حول تجربته وحياته في فرنسا، راجع: المصدر السابق، ص ٢٩١ – ٣٠٠.

(٤) عبد العزيز رفاعي: أحمد شفيق المؤرخ، حياته وآثاره، الـدار المصـرية للتـأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢١ – ٣٢.

(٥) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج٤ (طبعة تاريخ المصـريين المصـورة، القاهرة ١٩٩٩، وهي تمثل الجزء الثالث من الأصل) ص ٣١٢، ٣١٣.

(٦) في الجزء الأول من التمهيد خصص أحمد شفيق الباب الأول بفصوله الثلاثة الأولى لعهود محمد علي وإسماعيل وتوفيق باختصار شديد (٣٠ صفحة)، ثم بـدأ يـدرس عهد عباس الثاني بالتفصيل، وبعد ذلك بدأ يسجل السنوات منذ عام ١٩١٥.

(٧) عبد العزيز رفاعي: المرجع السابق، ص ١٦٢ – ١٧٤.

(٨) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج١، ص ٥١٠، ٥١١، (كما تـرجم إلـى التركية بمعرفة أحمد جودت بك صاحب جريدة إقدام).

(٩) عبد العزيز رفاعي: المرجع السابق، ص ١٥٢، ١٥٣.

(١٠) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج١، ص ١، ٢.

(١١) محمد حسين هيكل: راجع مقدمته للقسم الأول من الجزء الثاني من مـذكراتي فـي نصف قرن.

(١٢) راجع: الجزء الأول من المذكرات، ص ٢٠.

(١٣) أحمد شفيق: مذكراتي، ج٤، ص ٢٥٥.

(١٤) نفس المصدر، ص ٣٥٠.

(١٥) أحمد شفيق: أعمالي بعد مذكراتي، مطبعة مصر، ١٩٤١، ص ٣، ٤. عن مقدمـة د.منصور فهمي.

(١٦) راجع: مقال سيد قطب بالأهرام، في ١٩ أكتوبر ١٩٤١، وكذلك نشر في أعمالي بعد مذكراتي، ص ٤٤٠، ٤٤١.

(١٧) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، ج ٢، القسم الثانى (الجزء الثالث فى طبعـة تاريخ المصريين المصورة ١٩٩٨) ص ٤٤٨.

(١٨) يلاحظ أن الطبعة الأولى تضم ثلاثة أجزاء، وقد صدر الجزء الثانى فـى قسـمين، وعندما أعيد نشرها مصورة فى سلسلة تاريخ المصريين عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بين عامى ١٩٩٤ – ١٩٩٩) صدرت فى أربعة أجزاء.

(١٩) راجع: تقديم عباس العقاد للجزء الثانى من المذكرات، ص ٧.

(٢٠) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، ج١، ص ٢٠.

(٢١) راجع: مقدمة الدكتور محمد حسين هيكل للقسم الأول من الجزء الثانى من مذكراتى فى نصف قرن.

(٢٢) نفس المقدمة السابقة.

(٢٣) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، ج٣، ص ٢٢٧ – ٢٢٩ (مخابراته مع سعد زغلول فى باريس).

(٢٤) نفس المصدر، ص ٣٤٥ – ٣٥٠.

(٢٥) وقد نشر نص هذا الفصل فى كتابه: أعمالى بعد مذكراتى، ص ٣٢٤ – ٣٣٨.

* * *

الفصل الرابع

محمد فريد بك والتاريخ الحربي لعصر محمد على

"البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية"

الفصل الرابع

محمد فريد بك والتاريخ الحربي لعصر محمد على

"البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية"

سـيرة دالـة:

نود فى البداية أن نشير إلى أن حياة مؤرخنا معروفة بما فيه الكفايـة فهو الزعيم الوطنى الكبير محمد فريد (١٨٦٨- ١٩١٩)، رفيق مصـطفى كامل وخليفته فى قيادة الحزب الوطنى المصرى فى العقدين الأولـين مـن القرن العشرين، لكننا لا نرى بأساً من عرض مركز لحقائقها الأساسية بقصد إجلاء الظروف التى وضع فيها محمد فريد هذا الكتاب، مما يفسر الكثير من آرائه واجتهاداته بشأن الكثير من الأحداث خلال هذه المرحلة مـن حياتـه، ويكفى أن نشير فى البداية إلى أنه وضع هذا الكتاب عن محمد علـى وهـو موظف كبير فى الجهاز الإدارى لدولة يحكمها حفيد محمد على، كمـا أنـه نسَب إسم الكتاب إلى توفيق "البهجة التوفيقية" وهو يؤرخ لمؤسـس "العائلـة الخديوية".

وقد ولد مؤرخنا فى يناير ١٨٦٨ لأب ميسور من كبار رجال مصر، كان ناظراً للدائرة السنية، هو أحمد فريد باشا، الذي ينتمي لأسرة من أصول تركية وفدت إلى مصر خلال سنى الفتح العثمانى لها، وظـل أربـاب هـذه الأسرة يتوارثون وظيفة "كتابة العملة" التى كانت من أرفع وظائف الحكومة آنذاك، وقد تلقى والده تعليمه فى المدارس التى أنشئت فى عهد محمد علـى وخاصة المدارس الحربية، ثم تقلب فى وظائف الإدارة العليا، فتولى منصب المدير لمديريات عديدة، حتى صار ناظراً للدائرة السـنية (١٨٨٦- ١٨٩٤) خلال عهود حكام مصر من أسرة محمد على، كما بلـغ مكانـة اجتماعيـة وسياسية عالية جعلت الخديوى عباس حلمى الثانى يستعين به فى حل بعض الأزمات، وإن قدر له أن يحال إلى المعاش عـام ١٨٩٤ عنـدما اتجهـت

الحكومة إلى بيع أملاك الدائرة السنية لشركة أجنبية دون الـــوطنيين الـــذين عرضوا شراءها بثمن أكبر، ويشير الرافعى، ربما بقدر من المبالغـــة إلـــى انتقاد ناظر الدائرة لمسلك الحكومة وتضحيته بوظيفته.

وهكذا نشأ محمد فريد فى أسرة يدين عائلها لمحمـــد علـــى بتعليمـــه الحديث ووظائفه التى تدرج فيها فى عهد خلفائه، كما يـــدين لهـــؤلاء بتلـــك المكانة الإجتماعية المرموقة التى احتازها، مما وفر له حياة كريمة أتاحت له أن يدفع بابنه إلى المدارس الأميرية، فمدرسة الحقوق، التى كانـــت تســـمى مدرسة الإدارة آنذاك، حيث حاز شهادتها عام ١٨٨٧، وهو دون العشـــرين، ليبدأ حياة الوظيفة مترجماً بقلم قضايا الدائرة السنية، فى نفس العام بدعم من والده بطبيعة الحال، الذى كان ناظراً للدائرة السنية كما أشرنا، ثـــم يصـــبح وكيلاً لنفس القلم فى العام التالى، ولينعم عليه الخديوى عباس حلمى برتبـــة البكوية عام ١٨٩١. أى بعد عام من إصدار كتابه الذي بين أيدينا "البهجـــة التوفيقية".

وقد انتقل محمد فريد من وظائف الدائرة السنية إلى وظـــائف النيابـــة العمومية مساعداً للنيابة، فخدم فى محكمة مصر الإبتدائية، فنيابة الأزبكية، فوكيلاً للنيابة من الدرجة الثالثة عام ١٨٩٣، ثم وكيلاً لنيابة الإستئناف عـــام ١٨٩٥، وأظهر كفاية ومقدرة عالية أهلته لأعلى مناصبه الدولة، لولا أنه آثر الجهاد الوطنى على الوظيفة وقيودها، فاستقال منها عندما أبدى تعاطفاً وطنياً ضد الحكومة وسلطات الإحتلال، عندما رفعت الحكومة قضية ضد الشـــيخ على يوسف وصحيفة المؤيد- لسان حال الوطنيين آنئذ – وكذلك ضد أحـــد موظفى مكتب تلغراف الأزبكية، لنشرهما تلغرافات سرية للورد كتشنر تتعلق بما يلقاه الجيش المصرى من متاعب صحية خلال حملة دنقلة، مما اعتبرته الحكومة إفشاء لأسرارها. ولما كان محمد فريد قد شهد نظر هـــذه القضـــية وجاهر، وهو وكيل نيابة بالإستئناف، بتعاطفه مع صاحب المؤيـــد وبميولـــه الوطنية. وبمعارضته لسلطات الإحتلال وسياساتها، فقد أوعزت هذه السلطات إلى الحكومة لنقله إلى الوجه القبلى، فلم يقبل ذلك واعتبره مساساً بإســـتقلال القضاء وإهانة لشخصه، وقدم استقالته التى قبلت على الفور عام ١٨٩٦[1].

وربما كان محمد فريد مدفوعاً فى التعبير عن مشاعره الوطنية، إلى جانب حسه الوطنى الخاص، بتلك الموجة التى سرت بين الشباب المتعلم آنذاك، والتى شجعها الخديوى الشاب عباس حلمى الذى تولى الحكم فى بداية عام ١٨٩٢ وأراد أن يلعب دوراً وطنياً، وجمع الشباب حوله، وكان مصطفى كامل ولطفى السيد ومحمد فريد فى طليعتهم، وجعل ينفق على جمعياتهم السرية، ويرسل بعضهم إلى أوربا للدعاية للقضية الوطنية، فضلاً عن تمويل صحفهم كما هو معروف، غير أن المعتمد السياسى البريطانى اللورد كرومر تصدى له وأثار فى وجهه عدة أزمات انتهت بالخديوى الشاب إلى إلقاء السلاح والإبتعاد عن الحركة الوطنية والرضوخ لسياسة الإحتلال(٢).

ويسجل لنا عبد الرحمن الرافعى بداية نضوج الشعور الوطنى لدى محمد فريد، فيذكر أن ميوله الوطنية بدت عليه منذ حصوله على شهادة الحقوق واتجه إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف، ساعده على ذلك سعة ثقافته وشغفة بالإطلاع وإجادته الكتابة باللغتين العربية والفرنسية، كما أنه كان يراسل الصحف وينشر فيها مقالاته، وخاصة مجلة الآداب للشيخ على يوسف خلال عامى ١٨٨٧-١٨٨٨، بينما كان والده يخشى عليه من الإشتغال بالصحافة والسياسة خوفاً من أذى الانجليز والحكومة، وربما لأنه كان يعده لإنتقاء وظائف الدولة(٣). واستكمالاً لمسيرته ينبغى الإشارة إلى أنه انجذب، ككثير من مثقفى عصره إلى الحركة الماسونية وتنظيماتها فى مصر، مأخوذاً ببريق أفكارها الظاهرة، فانضم إلى "محفل النيل" فى أواخر عام ١٨٩٢، كما كان عضواً فى الجمعية الجغرافية، فضلاً عن عضويته النشطة فى الجمعية الخيرية الإسلامية.

لقد كان محمد فريد يميل بطبعه إلى التحرر من قيود الوظائف والمناصب الحكومية، وقد كشفت تعليقاته على مذكراته عن تاريخ مصر التى سجلها منذ عام ١٨٩١ عن ذلك، حيث كان ينسب إلى كبار الموظفين ممالأة سلطات الإحتلال وتأييد سياساتهم، ولعله كان يتوق إلى فرصة مناسبة ليحرر نفسه من تلك القيود وينطلق إلى ميدان الجهاد الوطنى، وقد تهيأت له الفرصة في أعقاب "حادثة التلغرافات" المشار إليها، والتى أدت إلى إستقالته من وظائف الحكومه عام ١٨٩٦ ، فتحرر من قيود الوظيفه وبدأ يشتغل بالمحاماه

منذ عام ١٨٩٧، ويروى فريد فى مذكراته أنه بعد أن قدم استقالته من وظيفته في نوفمبر عام ١٨٩٦ أصدر الخديوى عباس حلمى أمراً فى مايو عام ١٨٩٧ بتعيينه فى وظيفة مستشار لقلم قضايا الأوقاف، غير أن السلطات البريطانية اعترضت على ذلك، وأرسل اللورد كرومر احتجاجاً على ذلك إلى رئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا، مدعياً أن هذا التعيين، مع اشتهار فريد بمعاداة الإنجليز ومجاهرته بذلك، يشجعه على انتهاج هذا السلوك ويشجع غيره على ذلك، ونجحت السلطات البريطانية فى تعطيل أمر الخديوى[٤].

قيد محمد فريد اسمه فى جداول المحامين أمام المحكمه الأهلية، ثم المحاكم المختلطه ، ولبث يعمل فى المحاماة لسبع سنوات، رأى بعدها أنها تصرفه عن الجهاد الوطنى، فاعتزلها عام ١٩٠٤ بعد أن كانت صلته بالزعيم قد توثقت منذ عام ١٨٩٦ – وإن كان الرافعى يرجع بدايتها إلى عام ١٨٩٣ – وذكر فريد آنذاك إنه أراد أن يخصص من وقته "المقدار الكافى لخدمة بلادى وأبناء وطنى خدمة أعم وأنفع" فبدأ نشاطاً واسعاً فى الحركة الوطنية المصرية، توج بالمشاركه فى تأليف الحزب الوطنى مع مصطفى كامل الذى كان أكبر حزب جماهيرى عام ١٩٠٧، حيث صار وكيلاً للحزب، فرئيساً له منذ فبراير عام ١٩٠٨ فى أعقاب وفاة مصطفى كامل.

ورغم ذلك عاد محمد فريد للإشتغال بالمحاماه مرة أخرى عام ١٩١١، عقب خروجه من السجن بعد أن ظل رهينه ستة أشهر حكم عليه بها فى قضية بسبب كتابته مقدمة لديوان "وطنيتى" للشيخ على الغاياتى، ورغم أنه أراد بعودته إلى المحاماة تعويض بعض خسائره الماليه نتيجة جهاده المتواصل، إلا إنه لم يستمر طويلاً لكثرة مشاغله الوطنية، التى لم تترك له مجالاً للتوفر على هذه المهنة. ولما سافر لحضور مؤتمر السلام بأوربا فى سبتمبر عام ١٩١١، انتهز هذه الفرصه للتنقل بين مختلف الدول الأوربية للدعاية للقضية المصرية، وعندما عاد إلى مكتبه فى منتصف نوفمبر من نفس العام، لم يلبث أن حوكم للمرة الثانية على أثر خطبة ألقاها فى المؤتمر السنوى للحزب الوطنى فى مارس عام ١٩١٢ اعتبرتها الحكومة تحريضاً على كراهيتها، وقدمته للمحاكمة تمهيداً لسجنه مرة أخرى، لذلك قرر الهجرة

من مصر فى نفس الشهر قبل أن تصدر الحكومة أوامرها بالقبض عليه وسجنه، ليبدأ فى الخارج مرحلة جديدة من مراحل جهاده الوطنى، سواء من عاصمة دولة الخلافة أو من عواصم الدول الأوربية، داعياً لإستقلال وطنه، حتى توفى غريباً ببرلين فى نوفمبر عام ١٩١٩، بعد أن سجل صفحات ناصعة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ومقاومة الإحتلال البريطانى، وقد حظى دوره بمؤلفات حزبية وعلمية لها قدرها، أرخت لنضاله الوطنى سراً وعلانية، داخل مصر وخارجها كما هو معروف.

* * *

ينبغى الإشارة إلى أن محمد فريد ولد عام ١٨٦٨ وأن مصر احتلت من الإنجليز وهو فى الرابعة عشرة من عمره، حيث لم يكن وعيه السياسى قد تشكل تماماً ونضج، ولأن والده كان يعمل فى خدمة الخديوى، فمن الطبيعى أن يكون حريصاً على إبعاده عن العمل بالصحافة والسياسة، ليؤمن لمستقبله حياة رغدة وهادئة. كما نلاحظ أن فريداً ألف كتابه هذا عام ١٨٩٠، وهو فى نحو الثانية والعشرين من عمره، مما يدل على اتجاهاته الثقافية والفكرية فى هذه المرحلة من حياته، فى الوقت الذى كان فيه، هو ووالده، يحتازان مراكز مرموقة فى الحكومة المصرية مما جعلهما جزءاً من الصفوة الإجتماعية والسياسية آنذاك. فلم يكن فريد حتى بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر قد انجذب إلى تلك الموجة الجديدة الناشئة من موجات الحركة الوطنية المصرية وهى الموجه التى ظهرت خلال عهد الإحتلال البريطانى كرد فعل لسياساته ومظالمه. والتى انخرط فيها فريد فيما بعد، وصار أحد زعمائها الكبار.

ولعل ما سبق يوضح كيف أن محمد فريد فى بداية اكتمال وعيه السياسى كان معتدلاً أقرب إلى الإتجاه الذى مثله الإمام محمد عبده وأصدقاءه وتلاميذه فى فترة ما بعد الإحتلال، ذلك الإتجاه الذى نظر، بواقعية من وجهة نظر أصحابه، إلى وجود الإحتلال وسياساته ووجوب تقبل إصلاحاته ومساعدة الإنجليز حتى تصبح مصر أهلاً للإستقلال والتقدم.. ويفسر هذا ما كتبه فريد فى مذكراته فى يناير ١٨٩١، عندما أراد أن يسجل تاريخاً لمصر منذ ذلك العام، معبراً عن إشادته بسياسة الإنجليز المالية والإقتصادية، بل إنه

بالغ فى هذا الإتجاه حين سجل أن الإنجليز لم يأتوا، حتى الآن، ما يوجـب كراهاتنا لهم، وأنهم يعاملون الأهالى بالرفق والدعة، وأضاف أن حب الوطن يلزمنا تمنى خروجهم من مصرنا العزيزة، دون عودتها إلى الدولة العثمانية، كما سجل، بدون مبالاة، أن مصر محتاجة لمساعدة الإنجليز مدة لا تقل عن خمسة عشرة سنة لتبلغ شأوها من التقدم والتمدن فى سبيل المعارف، وعندئذ يمكنها أن تدبر أحوالها بنفسها.

لقد كان فريد خلال هذه المرحلـة مـن حياتـه – أى حتـى مطلـع التسعينيات، يرى أن الإحتلال الإنجليزى أمر واقع حتمتـه الظـروف، وأن على المصريين أن يستفيدوا من مساعدته ليتـدربوا علـى حكـم أنفسـهم، وليتمكنوا بعد ذلك من التخلص منه ومنعه من التدخل فـى شـئون مصـر وإداراتها "على أن يتم ذلك شيئاً فشيئاً، لا مرة واحدة كما فعل العرابيون عام ١٨٨٢ فعادوا بالخيبة" أى أنه كان يرى أن دورهم يجب أن يقتصر على دور الخبراء والمستشارين، لا دور ذوى السلطة المنفذين، الذى يجب أن يختص به المصريون وحدهم. وحسبما يلاحظ رؤوف عباس، أن فريداً لم يكن يتفهم الدوافع الموضوعية التى كانت تكمن وراء الإحتلال والتى كانت تسـتهدف المصالح الإستراتيجية لبريطانيا، التى لم تكن مجرد رسول للتمدن وداعيـة للإصلاح وتدريب المصريين على حكم أنفسهم(٥).

وقد يلفت النظر أن فريداً بعد أن كتب ذلك، عاد فى نفـس مذكراتـه (التى لم ينشرها فى حينها والتى أشرنا إليها) فى مارس مـن نفـس العـام (١٨٩١) ينعى على الخديوى توفيق تخاذله أمام الإنجليز وعـدم مقـاومتهم حرصاً على عرشه مع أن من واجبه المحافظة على صالح الوطن ولـو أدى ذلك إلى فقدانه هذا العرش، ذلك أن هذا الموقف الجديد من فريد يتناقض مع رأيه السابق الذى يذهب إلى عدم مواجهة الإنجليز والإستفادة من وجودهم ثم التخلص منهم تدريجياً.. غير أننا نلاحظ أن هذه الأفكار كانت بداية تحـول حقيقى فى قناعاته وأفكاره السياسية، مما يسجل بداية حقيقية لنضجه الوطنى، فقد كتب فى نفس المذكرات فى ديسمبر ١٨٩١ معبراً عن ضـرورة عـدم التعاون مع الإحتلال، ويعيب على النظـار المصـريين رضـوخهم لإرادة الإنجليز، بدلاً من امتناعهم عن قبول الوظائف الكبرى فى ظل تلك الظروف،

ويرميهم بالحرص على مرتباتهم أكثر من الحرص على استقلال الوطن، بل ويتهمهم صراحة بأنهم هم الذين ساعدوا الإنجليز على احتلال الوطن(٦).

ومن الواضح أن فترة التحول والنضج الوطنى فى تفكيـــره السياســـى هذه، التى بدأت مع بدايات عام ١٨٩١، قد غيرت من موقفه تجاه الخـــديوى توفيق أيضاً، فقد رأينا أنه كتب فى مذكراته – التى سجل فيها تاريخاً لمصر منذ ذلك العام – والتى لم تعرف إلا بعد وفاته عام ١٩١٩ – منتقداً الخديوى لتخاذله وضعف عزيمته على مقاومة الإنجليز وملاينته لهم حرصـــاً علـــى عرشه مضحياً بمصلحة الوطن. وعندما تولى الخديوى عباس حلمى الثـــانى واتجه إلى مقاومة الإنجليز وتوثيق علاقاته بالسلطان العثمانى، بارك فريـــد هذا الإتجاه، وعبر عن ذلك فيما كتبه بمذكراته فى شهر يوليو ١٨٩٣، ورأى فى ذلك نهجاً قويماً، وأشاد بالخديوى الشاب الذى ترك "سياســـة إســـماعيل وتوفيق ومن قبلهما.. لما فى هذه السياسة العوجاء من تسهيل السبل لإحتلال الأجانب (لمصر) وامتلاكهم لها..".

ويتصل بذلك أيضاً تغير موقفه من الدولة العثمانية التى كان يـــتحمس لجهود محمد على فى الإستقلال عنها، فبعد أن كان يرى عدم عودة مصـــر إلى حظيرتها فور خروج الإنجليز منها، جعل يتمســـك بالســـيادة العثمانيـــة عليها، ويرى أن استقلال مصر التام عنها، يجعلها مطمعاً للدول الأجنبيـــة، ويلفت النظر – فيما كتبه بالمذكرات فى فبراير ١٨٩٤ – إلى أهميـــة تأييـــد روابط تبعيتها للدولة لكف الإنجليز عن ابتلاعها. وفى غضون نفـــس العـــام نشر فريد كتابه الشهير عن "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الذى ذهب فيه إلى أن الإبقاء على دولة الخلافة الإسلامية إبقاء للإســـلام نفســـه، لأن الدولـــة العثمانية دافعت عن الإسلام ضد جميع دول أوربا المسيحية، وانتهى إلى أن المسألة الشرقية حلقة من حلقات الصراع بـــين الدولـــة العثمانيـــة والقـــوى المسيحية، ومن ثم فهى مسألة دينية وليست سياسية. ويستمر فى السعى لتأكيد الولاء للدولة، حتى أنه يقيس الشعور الوطنى عند المصـــريين بمقـــدار مـــا يظهرون من الولاء للدولة العثمانية وتأييدها ضد أعـــدائها، فيشـــيد بحملـــة اكتتاب المصريين لمساعدة الدولة فى حربها ضد اليونان عام ١٨٩٧، ويرى ذلك دليل على زيادة الإحساسات الوطنية عند المصريين(٧).

وهكذا ظل فريد على قناعاته الجديدة بعـــد نضـــج فكـــره السياســـى والوطنى، منذ استقال من وظائف الحكومة واشتغل بالمحاماة بـــين عـــامى ١٨٩٧- ١٩٠٤، وحتى رغم انصراف الخديو عباس عن تأييد ودعم الحركة الوطنية، فارتبط بمصطفى كامل، وتحول من مجرد مثقف يحمـــل مشـــاعر وطنية متدفقة يتوق لتحرير بلاده من الإحتلال خلال هذه الفترة، إلى مناضل سياسى شديد المراس، يضحى بأمواله وبحياته الخاصة فى ســـبيل مقاومـــة الإحتلال، مؤيداً تبعية مصر لدولة الخلافة متخذاً من ذلـــك حجـــة لمدافعـــة الإنجليز، ومناضلاً، فى إطار الحزب الوطنى المصرى، مـــن أجـــل حيـــاة دستورية لمصر والمصريين.

محمد فريد مؤرخاً:

ينبغى ملاحظة أن محمد فريد ولج الحياة العامة باعتباره مؤرخاً، قبل أن ينخرط فى السياسة بشكل عملى، وقبل أن يترك الوظائف والمحاماة، وأن عشق التاريخ والكتابة فيه لم يفارقه طوال حياته حتى بعد أن أصبح هو ذاته شخصية تاريخية أو من صناع التاريخ، فعندما أصبح مناضلاً وزعيما سياسياً سجل مذكراته لثقته أنها ستصبح يوماً ما مصدراً من مصادر التاريخ، وهـــو ما حدث بالفعل. وكان يرى أن "فن التاريخ عبرة لمن اعتبر وتبصرة لمـــن تأمل وادكر.. له فوائد جمة، وثمرات مهمة، تعرب عما مضى من كـــوارث الأزمان والأوقات، وتكشف عن وجوه الحوادث قناع الشبهات، فلكثرة نفعه، وعظم وقعه، كان له فى الكتاب المبين أصل قوى متين.. إذ لـــولا التـــاريخ لجهلت الدول، ومات فى الأيام الأخر ذكر الأول.."[٨] فالتاريخ عنده خبـــرة بالماضى وحوادثه ينبغى تأملها والإعتبار بها، كما أنه يكشف عما يحيط بهذه الحوادث من الشبهات من خلال تحقيقهـــا، اســـتجلاء للماضـــى واســـتيعاباً لدروسه، وقد تمثل فى صدر أول كتاب له فى التاريخ بقول الشاعر:

ليـــس بإنســـان ولا عـــالـــم	مـــن لم يـــع التاريخ فى صدره
ومن درى أحوال من قد مضى	أضـــاف أعمـــاراً إلـــى عمـــره

وكان كتاب "البهجة التوفيقية.." عن محمد على أول عمل تاريخى ينشر له حيث صدر فى مارس عام ١٨٩٠، وهو ما سنعرض له بالتفصيل بعد قليل، وبعده شرع محمد فريد منذ عام ١٨٩١ يسجل وقائع عصره بشكل حولى فترك لنا مذكراته عن "تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية" والتى توقف عن كتابتها عام ١٨٩٧، وإن لم تر النور إلا بعد وفاته بزمن طويل[٩]، وفى تقديرنا أنه خلال تسجيله لها، لم يستهدف نشرها آنذاك، ثم ألف عمله التاريخى الثالث المهم وهو "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الذى نشر طبعته الأولى فى يناير عام ١٨٩٤.

واستمر خلال التسعينيات على حبه للكتابة التاريخية عندما أنشأ عام ١٨٩٨، مجلة علمية نصف شهرية تسمى الموسوعات (بالاشتراك مع حافظ عوض ومحمود أبو النصر) نشر فيها فصولاً من تاريخ الرومان جمعها فى كتاب صغير أصدره عام ١٩٠٢ تحت عنوان "تاريخ الرومان" شمل تاريخاً قصيراً لروما حتى نهاية الحروب البونية.. كما نشر "بالموسوعات" الكثير من مقالاته التاريخية عن سياسة انجلترا وفرنسا فى إفريقيا، وسياسة روسيا فى آسيا، وحرب الترنسفال، ومطامع أوربا فى الصين.. إلخ وظل يتابع الكتابة فى التاريخ إلى أن جذبته السياسة والحزب الوطنى خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، ومع ذلك سجل مذكراته بين عامى ١٩٠٤-١٩١٩ التى أشرنا إلى أنها تعتبر مصدراً مهماً من مصادر تاريخ مصر خلال هذه الفترة[١٠].

والواقع أن محمد فريد قد ترك عملين تاريخيين مكتملين ومهمين بمقياس عصره، نشراً فى حياته، أولهما كتابه عن عصر محمد على وهو "البهجة التوفيقية" والآخر عن الدولة العثمانية وهو "تاريخ الدولة العلية العثمانية"، وقد ملأ الكتابان ما يعد فى ذلك الوقت فراغاً كبيراً، حيث لم يتوفر حتى وقت نشرهما عمل مخصص لأى من الموضوعين فى مصر[١١]، ومن ثم كان إسهام محمد فريد يدل على درجة عالية من الوعى والمقدرة.

أما كتابه عن الدولة العثمانية فقد اجتهد فيه ليثبت للقراء – حسب تعبيره – أن سبب تأخر المسلمين هو تفرق كلمتهم، وأن يبين فضل الدولة فى إبقاء الإسلام والذود عنه، وكيف أنها قاومت دول أوربا المسيحية،

وليبرهن على أن المسألة الشرقية مسألة دينية وليست مسألة سياسية[١٢]. يضاف إلى ذلك أنه يربط بين دراسة التاريخ والوعى به وبين المدنية العصرية، باعتبار ذلك من متطلباتها، فكل جيل من الأجيال المتعاقبة يرث معارف وأخلاق وأعمال من سبقه ليضيف إليها "من معلوماته الخصوصية، وتجاربه الذاتية فيكون بذلك مدنيته العصرية.." فضلاً عن أنه كان يرى أن دراسة التاريخ بشكل عام توقفنا على أخبار كل أمة فى جميع أطوارها "كأسباب ظهورها والروابط بين أفرادها والوسائل التى اتخذتها لنموها وارتقائها وحدود محكوميها وحكامها، ووصف وقائعها وتحديد تخومها وأملاكها، وأطماعها وأسباب خذلانها وسقوطها.."[١٣].

وإذا كان محمد فريد فى كتابه السابق على هذا (البهجة التوفيقية) قد انحاز وتحمس للسياسة الخارجية لمحمد على والتى أدت إلى صدامه مع الدولة العثمانية بل إنه عند حديثه عن موقعة قونية انتقد الدولة صراحة وذكر أنها "لم تتمكن من التأليف بين قلوب رعاياها حتى تكون منهم أمة واحدة عثمانية بل لم يزل كل شعب محافظاً على تقاليده وعوائده ولا تجمعه مع باقى الشعوب إلا جامعة الخضوع لسلطان واحد ذى بأس وبطش"[١٤]، وربما كان مدفوعاً إلى ذلك برغبته فى إرضاء الخديو توفيق، فإنه فى هذا الكتاب قد أعاد النظر فى موقفه من الدولة العثمانية على ضوء المتغيرات التى حدثت فيما بعد، فالدولة العثمانية ابتعدت عن صداقتها التقليدية لبريطانيا، مما كان فى صالح تحسين العلاقات العثمانية - المصرية، كما أن بريطانيا وفرنسا توصلتا عام ١٨٩٠ إلى حل أغلب نزاعاتهما الإستعمارية، فلم يعد ثمة ما يجعل مصر ترتاب فى علاقتها بالدولة العثمانية، ولذا أصبح الطريق ممهداً لنوع جديد من التفاهم العثمانى- المصرى المؤسس على الروابط الدينية القديمة والإحساس القوى بالولاء الذى يحسه المسلمون تجاه الخلافة.

وفى داخل مصر، بينما كان الخديوى توفيق يبدى خضوعاً للسياسة البريطانية فى مصر، وهو ما تقبله محمد فريد آنئذ، مما يفسر رأيه عام ١٨٩١ بشأن المظاهر الإيجابية للإحتلال، فإن الصورة قد اختلفت عندما تولى الخديوى عباس حلمى الثانى وبدأ يظهر أمام المصريين باعتباره حاكماً وطنياً يتحدى الوجود البريطانى، مما أدى إلى صدامه مع اللورد كرومر،

ولابد أن محمد فريد قد تأثر بهذا الإتجاه الجديد للخديو عباس، وكان ثمة شكوك لدى الإنجليز بأن شبكة مركبة من العلاقات المصرية - العثمانية يجرى بناؤها[١٥]. ويمكن فهم اتجاه محمد فريد صوب الدولة العثمانية وتأليفه هذا الكتاب عنها فى هذا الإطار.

ومن الطبيعى أن يكون هذا العمل، الذى وضعه فريد بعد ما يقرب من أربع سنوات من كتاب "البهجة التوفيقية" أكثر نضجاً وأهمية، فقد تميز بقدر أعلى من التوثيق، وهو ما ظهر من اقتباساته الواضحة من نصوص المعاهدات والإتفاقيات والفرمانات والمراسيم، والتى وضعها فى سياقها التاريخى، فضلاً عن نشر الكثير من نصوص هذه الوثائق كلما تطلبت الحاجة ذلك، بالإضافة إلى رجوعه إلى مؤلفات من سبقوه كعلى مبارك وجودت والجبرتى وفيليب جلاد وغيرهم.. وكان صادقاً مخلصاً لأمانة البحث التاريخى ومسئولياته، عندما ذكر بحق، أنه بذل غاية الجهد وأورد فى هذا التأليف من مواقف التحقيق قدر طاقته، فضبط الأعلام بقدر الإمكان وشرح فى حواشى الكتاب أسماء الملوك والأعيان وبعض البلدان معتمداً فى ذلك كله على الأمهات المعتبرة والأصول الموثوق بها.. ويبقى أن نشير أنه فى هذا الكتاب أظهر معرفة كاملة بتاريخ أوربا الحديث وبما كان يدور فى أروقتها السياسية، كما استطاع أن يتتبع بمهارة التطورات الداخلية فى الدولة العثمانية، ليترك لنا عملاً تاريخياً على جانب كبير من الأهمية، أظنه لا يزال يمثل مرجعاً مفيداً من مراجع تاريخها الحديث.

المؤرخ والباشا: كتاب البهجة التوفيقية:

أوضح محمد فريد أسباب تأليفه لهذا الكتاب فذكر أنه أراد به التاريخ لفضل ساكن الجنان (جنتمكان) محمد على باشا الكبير، باعتباره "أكبر مؤسس لمصر وأشهر مهندس لخططها" وأنه أراد بذلك التعبير عن اعترافه بفضله، باعتباره أحد الذين تربوا فى المدارس الخديوية، كما أوضح أنه وضعه كذلك لخدمة الوطن وتزويد المصريين بمعرفة تاريخهم وماضى بلادهم، وتقديم الشكر للخديوى توفيق على نعمه، كما ذكر أنه تشجع فى

تأليفه للكتاب بانتشار المعارف والعلوم، فأراد بـه الإسهام فـى المعرفة التاريخية وتشجيع التسابق فى ميدانها..

والواقع أن محمد فريد كان من أشد المعجبين بنشاطات محمد علـى وحملاته العسكرية، وكم أغدق عليه من الألقاب خلال صفحات كتابه، فهـو مؤسس مصر الحديثة وأكبر مؤسس لديار مصرنا، محيّ مجد مصر، وعزيز مصر، وممدن مصرنا وعزيزها الأول، والعزيز محمد على باشـا وأحيانـاً يلقبه بالخديوى، وكثيراً ما كان يكنى عن إسمه بهذه الألقاب، غير أنه لم يقدم تاريخاً كاملاً لعصره وسياسته الداخلية والخارجية بقدر مـا قـدم تاريخـاً عسكرياً لحروبه وحملاته، حتى كاد هذا الكتاب أن يصـبح مجـرد تـاريخ عسكرى لحملات محمد على وحروبه، ونظرة سريعة على محتوياته تؤكـد ذلك.

فالكتاب يبدأ بقصة مجيء محمد على إلـى مصـر ضـمن الحامية العثمانية التى جاءت لإستردادها من الفرنسيين فى مارس ١٨٠١ ووصـف كيف ارتقى عرش الولاية، ثم بدأ فى تتبع جهوده ونشاطاته العسكرية منـذ مقاومة حملة فريزر على الإسكندرية ورشيد عام ١٨٠٧، لينتقل بعدها إلـى تسجيل حروبه فى الجزيرة العربية، والتى سماها "حرب الحجاز"، وعالج بعد ذلك عملية بناء الجيش الجديد لمصر، وجهود سـليمان باشـا الفرنساوى "الكولونيل سيف" فى هذا الشأن، وقد خص هذا بترجمة مستفيضة لما له من جهود عسكرية فى بناء جيش محمد على وفى حملات هذا الجيش وحروبه، وانتقل مؤلفنا بعد ذلك لمتابعة حروب اليونان، وحروب إبراهيم باشـا ابـن محمد على فى الشام وحكمه له، وثورات الأهالى ضـد الحكـم المصـرى، وصراع الجيوش المصرية مع جيوش السلطان العثمانى خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وتدخل الدول الأوربية وتطور المسألة المصرية، حتـى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وإجلاء المصريين عن الشام.

ولم يعالج محمد فريد فى كتابه موضوعات أخـرى إلا فـى الجـزء الأخير منه، حين سجل زيارة الدوق مونبانسيه، ابن ملك فرنسا لويس فيليب إلى مصر عام ١٨٤٥، ثم رحلة إبراهيم باشا إلى أوربا للعلاج والإسـتجمام (٤٥- ١٨٤٦) حيث رواها بالتفصيل. ويبدو أن فريداً رأى أنه استغرق فى

تأليف هذا التاريخ العسكرى، ولم يكتب شيئاً عن سياسة محمد على الداخلية وبناء الدولة الحديثة، فاستدرك ذلك فى فصل ختامى عالج فيه بشكل مركز ما أقامه "ممدن مصر من إصلاحات وتأسيسات" فكتب عن جهوده فى تطوير التعليم والبعثات، والطب والمستشفيات، وبناء الأسطول والترسانات، والمصانع، وتطوير الزراعة، ومشروعات الرى الكبرى.. ومن الواضح أن مؤلفنا أدرك أن هذه الإنجازات جميعاً كانت فى سبيل تحقيق الأهداف العسكرية، وارتباطها بتأسيس الجيش الجديد ونشاطاته، فهو عندما تحدث عن إنشاء خطوط التلغرافات أضاف "لتصل إليه أخبار جيوشه المشتغلة بقتال اليونان فى أقرب وقت..".

وعموماً استطاع محمد فريد أن يقدم وصفاً تفصيلياً دقيقاً، فى معظم الأحيان، للمعارك التى خاضها الجيش المصرى خاصة تحت قيادة إبراهيم باشا، الذى لم يدخر وسعاً فى إغداق ألفاظ البطولة والشجاعة عليه، كما كشف عن إعجابه بشأن سياسة محمد على فى توسيع حدود مصر، وكان يرى أن ذلك من أسباب عظمة الدول وقوتها، والثابت أن محمد فريد أثبت مهارة واضحة فى تتبعه سير المعارك وتتبع حركة الجيوش، كما أظهر معرفة دقيقة بما دار فى أروقة السياسة الأوربية بشأن المسألة المصرية، وتدخل هذه الدول فى الصراع الدائر بين محمد على والسلطان العثمانى خلال حروب الشام، فكشف عن إدراك عميق لمدى تعارض المصالح الأوربية ودوافع وطبيعة تحالفاتها.

وفى المقابل، كان يمر مرور الكرام ودون تحليل نقدى، على الإخفاقات التى لقيها الجيش المصرى فى بعض المعارك فى بلاد اليونان، وفى معارك الشام وأسلوب إدارته مما أدى إلى ثورات أهله ضد حكم إبراهيم باشا. ويتصل بذلك أيضاً أن محمد فريد رفض الإعتراف بأن ثمة خلافات حدثت بين إبراهيم باشا والكولونيل سيف "سليمان باشا" بشأن اتخاذ بعض القرارات العسكرية، وأرجع فريد التقارير الواردة بهذا الشأن إلى "الحسد والوشاية" وليس إلى اختلاف النظر فى سير بعض المعارك..

وفى معالجته لمسألة هزيمة الجيش المصرى فى حرب اليونان ومعركة نوارين البحرية، قدم فريد دفاعاً هزيلاً، حين ذكر أن بقايا الجيش

والأسطول المصرى عادت إلى الإسكندرية متوجة بالنصر المبين والفوز العظيم، عندما ألزم إبراهيم باشا بإخلاء اليونان، ورأى أن مجرد وقوف قوة مصرية محصنة أمام إحدى هذه الدول العظام ليكسبها فخراً وشرفاً ولو خرجت من هذا الموقف الحرج مكسورة.! كذلك لم يكن محمد فريد يتوقف ليحلل الظروف الموضوعية التى أدت إلى نشوب بعض الحروب، فبعد انتهاء حديثه عن حرب اليونان، انتقل فجأة للحديث عن حرب الشام ولم يذكر من أسبابها إلا سبباً ظاهرياً وهو هروب الفلاحين المصريين إلى الشام بسبب الضرائب المفروضة عليهم ولم يشأ أن يحلل الأسباب الأكثر أهمية..

وعندما انتقد المؤرخون إبراهيم باشا بسبب تعريض نخبة جيشه للموت من الجوع والعطش والحرارة فى اقتفاء أثر الشيخ قاسم الذى قاد عصياناً كبيراً ضد الحكم المصرى للشام، دافع عنه محمد فريد، وذكر أن هؤلاء المؤرخين فاتهم أنه لو ترك الشيخ قاسم وشأنه لعثا فى الأرض فساداً واعتبر الشاميون ذلك عجزاً منه وتجرأوا عليه..

وبالرغم مما وصف به موقف محمد فريد من انحياز واضح لبطولات محمد على وإنجازاته، حتى لقد اعتبر البعض كتابه نوعاً من الملاحم وقصص البطولة أكثر منه تاريخاً(١٦) إلا أننا لا نعدم أن نجد نقداً واضحاً لمحمد على وسياسته من جانب مؤلفنا، فهو فى حديثه عن هروب الفلاحين من مصر إلى الشام فراراً من الضرائب يذكر بعبارة صريحة "ويسوؤنا أن نقول أن مصر مع كونها قد تقدمت فى زمن المغفور له محمد باشا عما كانت عليه زمن المماليك مالياً وعسكرياً، لكن لم يصب الفلاح من هذا التحسين إلا كثرة الضرائب وأعمال السخرة لإتمام الأعمال العمومية، التى لم تعد بالفائدة على فلاحى ذلك الوقت، بل على من أتى من بعده.."

كما كشف محمد فريد عن أن محمد على كان يضيق بالنقد ويحاسب من يمارسه بشدة، ففى حديثه عن قصة عزل الشيخ الدواخلى نقيب الأشراف، ذكر مؤرخنا أن الباشا طلب من المشايخ أن يحرروا محضراً يبينون فيه أسباب عزله ليرسله إلى نقيب الأشراف فى استانبول باعتباره صاحب الحق فى العزل والتولية بولايات الدولة العثمانية، وأضاف فريد "أنه لم يكن فى

الأسباب التى ذكروها السبب الحقيقى لعزل الباشا له، وهو فى الحقيقة انتقاده على أحكام الباشا على مرأى ومسمع من المقربين إليه".

وعندما تدخلت الدول الأوربية بين محمد على والسلطان عام ١٨٣٧ بعد أن اقتربت جيوش إبراهيم باشا من استانبول، وقدمت مقترحات أولية لتسوية الأزمة، ورفض محمد على هذه الشروط وعزم على المحافظة على ما فتحته الجيوش، وأخذ يستعد للقتال، أرسلت بريطانيا ودول أوربا، إلى محمد على تخبره أنها سوف تستعمل القوة ضده دفاعاً عن الباب العالى، علق محمد فريد على موقف الباشا بقوله إنه "لم يعبأ بكل ما ورد إليه من هذه التهديدات ولم يرد عليهم، وورد نبأ سفره إلى السودان للبحث عن الذهب وترك حكومته وكأنها لم يكن بها شئ من التهديدات".

وفيما يتعلق بتوثيق الكتاب ومصادره، فقد استطاع مؤلفنا أن يطلع على مجموعات من الوثائق والسجلات المهمة بحكم مركزه الوظيفى، كما استفاد من مجموعات عديدة منشورة من الوثائق الأوربية، وكذلك اعتمد على الكثير من كتابات المؤرخين السابقين واقتبس عنها وذكر ذلك فى موضعه، فاستفاد من كتابات الجبرتى وكلوت بك وعلى مبارك، وكذلك كتابات هامون ومانجان، خاصة تقاريرهم عن مدرسة الطب والطب البيطرى، وكذلك اعتمد على جريدة أركان حرب الجيش المصرى ومجلة جورنال أزياتيك.. ورغم أنه كان يشير إلى الفقرات التى يقتبسها من مصادره فى متن الكتاب، إلا أنه لم يسجل ذلك فى حواشيه التى اختصها بترجمات لعدد من الأعلام الذين وردت أسماؤهم بالمتن، والتى كان حريصاً على كتابتها، بقدر من الإسراف أحياناً ودون تعليق من جانبه.. ولا ينبغى أن ينظر إلى هذا الكتاب من هذه الزاوية بمقاييس عصرنا وما تطورت إليه قواعد الكتابة العلمية وتقاليدها، ويكفى أن خطة المؤلف واضحة ومصادره واقتباساته مدونة، وآراءه وأفكاره جلية، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معه.

أما لغة الكاتب وأسلوبه فمن المسلم به أنه، رغم صغر سنه آنذاك وقلة خبرته فى الكتابة (٢٢ عاماً) كان أفضل بكثير من الكتاب والمؤرخين الذين سبقوه، ورغم أنه استخدم مصطلحات هجرت بدلاً من مرادفاتها الحديثة (كدونانمة بدلاً من أسطول) واستخدم أكثر من إسم لعاصمة دولة الخلافة

(اسنانبول، إسلامبول، القسطنطينية) إلا أنه لم يسرف فى تكلف السجع، كما ذكر جاك كرابس، ولم يتضح هذا إلا فى عنوان الكتاب وخطبته الإفتتاحيـــة، وكذلك فى نهاية خاتمته، أما فى صلب الكتاب وسياقه، فقد كانت لغته ســـهلة وعصرية، قياساً إلى لغة من سبقوه من المؤرخين، وباستثناء عدد من أخطاء الإملاء والنحو، فإن الكتاب بشكل عام سليم فى لغته وسلس فـــى تعبيراتـــه وواضح فى أفكاره.

وأخيراً، لقد قدم محمد فريد كتاباً مهماً إذا نظر إليه باعتباره تاريخـــاً عسكرياً لعصر محمد على، كشف فيه عن مؤرخ راسخ وواعد، لـــم تلبـــث الحركة الوطنية أن جذبته إلى أتونها فآثر العمل السياسى والوطنى المباشـــر والعملى، وإذا كنا قد خسرنا بذلك "مؤرخاً" فقد كسبت مصر زعيماً سياســـياً ومناضلاً وطنياً مخلصاً، أصبح من "صناع" تاريخها الحديث والمعاصر.

* * *

وأود الإشارة إلى أن المؤلف في طبعته الأولى للكتاب التي صـــدرت في مارس ١٨٩٠، وضع لكتابه حواشٍ كثيرة للأعلام والبلدان، وطابق بعض التواريخ الهجرية بالميلادية، وأن الكتاب اتخذ شكل طباعة القـــرن التاســـع عشر من حيث التصاق الكلمات والحروف، والتصحيف، وعدم تفقير الكتابة أو استخدام علامات الترقيم، مما يعيق القارئ كثيراً عن القـــراءة والمتابعـــة والفهم، كما أن النص به كثير من أخطاء الإملاء والنحو والصـــرف، وقـــد سجل فريد قائمة ببعضها فى نهاية طبعته الأولى، كما أن الكتاب لـــم تقســـم موضوعاته الرئيسية إلى فصول، رغم الفهرس التفصيلى الذى أورده.

لذلك اجتهدت فى تحرير النص من ذلك كله، فقدمته في طبعته الثانيـــة الصادرة عن دار الكتب المصرية عام ٢٠٠٥ بشـــكل الكتابـــة العصـــرية، وحررت النص من أغلاط الطباعة والتصحيف والإملاء واللغـــة وهفـــوات التحرير، وصوبت أخطاء النحو، مع ضبط بعض التعبيرات ليستقيم المعنـــى وأشرت إلى ذلك فى الحواشى واستكملت مطابقة التواريخ، وأضفت بعـــض الحواشى الإيضاحية، واستخدمت علامات الترقيم، وأبـــرزت الموضـــوعات

الرئيسية فى شكل فصول، ملتزماً بخطة المؤلف كما هى. وإذا كان ثمة كلمة أو عبارة لم أستطع تبيين معناها أشرت إليها فى الحاشية بعبارة (هكذا فـــى الأصل) تاركاً إياها لإجتهاد القارئ.. وعموماً حافظت للمؤلف على الـــنص كاملاً واقتصرت على التصويب فى الحواشى، وإن أصـــلحت الكثيـــر مـــن أخطاء الإملاء والكتابة الواضحة والتى لا لبس فيها، ولم أشر إلى ذلك فـــى الحواشى حتى لا أثقل النص بكثرتها.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(١) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، رمز الإخلاص والتضحية، ط٣، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٦- ٣٧.

(٢) أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٩- ٣٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٢٧- ٣١.

(٤) محمد فريد: تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ ميلادية، مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تحقيق وتقديم: رؤوف عباس، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٩٢ (حوادث سنة ١٨٩٧).

(٥) محمد فريد: المصدر السابق، دراسة: رؤوف عباس، ص ٥٤- ٥٦.

(٦) محمد فريد: المصدر السابق (أحداث ديسمبر ١٨٩١)، ص ٩٦، ٩٧.

(٧) نفس المصدر: دراسة رؤوف عباس.

(٨) محمد فريد: البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية (المقدمة).

(٩) وقد نشرها رؤوف عباس عام ١٩٧٥ بعد أن حققها وقدم لها بدراسة وافية عام ١٩٧٥.

(١٠) وقد نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر تحت عنوان "أوراق محمد فريد، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤- ١٩١٩" قدم لها بدراسة شاملة: عاصم الدسوقي، هيئة الكتاب ١٩٧٨.

(١١) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر، دراسة في التحول الوطني، ترجمة وتعليق: عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٣١.

(١٢) هذا ما كتبه محمد فريد في الجزء الأول من مذكراته في يناير ١٩٩٤، ص ١٩٣.

(١٣) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية طبعة دار الجيل، بيروت ١٩٩٧، ص٣- ٨.

(١٤) جاك كرابس: المرجع السابق، ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(١٥) محمد فريد: البهجة التوفيقية، راجع ما كتبه تحت عنوان "واقعة قونية".

(١٦) جاك كرابس: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

الفصل الخامس

نعوم شقير بك وكتابه المهم: "تاريخ سينا"

الفصل الخامس

نعوم شقير بك وكتابه المهم: "تاريخ سينا"

ينتمي مؤلفنا نعوم شقير (١٨٦٤ - ١٩٢٢) إلى موجة من موجات هجرة الشوام إلى مصر، تلك الموجات التي تدفقت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. مستفيدة من مناخ الحرية النسبية التي توفرت في مصر آنذاك، قياسا إلى الحكم العثماني المستبد لبلاد الشام، والواقع أن افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية، وازدهار التجارة، وغنى الأراضي المصرية وكثرة الشركات والبنوك الأجنبية بها، فضلا عن توسع التعليم والإرساليات، وازدهار النشاط في مجال الصحافة والطباعة، كل ذلك كان من العوامل التي جذبت الكثير من السوريين واللبنانيين فضلا عن جنسيات عديدة، إلى مصر، منذ هذه الفترة، ساعد في ذلك عنصر الاستقرار الأمني الذي شهدته مصر، التي لم تشهد أحداثا دامية كبيرة، باستثناء أحداث الثورة المصرية المعروفة بالعرابية، فضلا عن أن الانتفاضات الكبيرة التي شهدتها مصر لم تكن دموية ولم تتعرض للسكان، سواء كانوا مصريين أو عرب أو أجانب.

لقد كان عامل الاستقرار شديد الأهمية في اجتذاب المهاجرين إلى مصر، حيث شرعوا يوظفون رؤوس أموالهم وخبراتهم وطاقاتهم في مشروعات طويلة الأمد دونما خوف. وكان للقطن المصري، إنتاجا وتصنيعا وتجارة، دور مهم في اجتذاب المهاجرين إلى مصر، يضاف إلى ذلك أن مصر كانت من أوائل بلاد العالم التي دخلتها السكك الحديدية، والتي ساهمت في تغيير بنية المجتمع وربط أطرافه بالمدن الكبرى، كما أن رصيد مصر الحضاري يمتد تاريخيا، ويتجدد باستمرار في مجال صيانة الحقوق والواجبات واحترام النظم والقوانين والأعراف. والواقع أن مصر كانت آنئذ تتمتع بقدر كبير من الحرية وتحيا حياة ثقافية وأدبية وفنية على جانب كبير من النهضة والتطور، وكان ذلك من أهم سمات عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩).

ولقد ساهمت العوامل السابقة مجتمعة في اجتذاب أعداد كبيرة من الشوام إلى مصر للعمل فيها، وكان النجاح الملحوظ الذي أحرزه الرواد المهاجرون قد ساهم بدوره في توالى موجات الهجرة، واندماج الكثير منهم في المجتمع المصري.

ومن المهم ملاحظة أن هؤلاء المهاجرين الشوام لعبوا دورا مهما خلال فترة تدفق الأجانب على مصر وازدياد نفوذهم، حتى تحول إلى سيطرة كاملة انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر، فكثير من عناصر الجالية الشامية حصلوا على تبعية لهؤلاء الأجانب، ولعبوا دورا وسيطا بينهم وبين الشعب المصري وامتد هذا الدور حتى قبائل السودان. وقد لعبت اللغة دورا أساسيا في بروز السوريين واللبنانيين في مصر، وذلك لامتلاكهم ناصية اللغة العربية، إلى جانب الفرنسية والإنجليزية وسواهما من اللغات الأوربية، وهذا ما كانت تفتقر إليه الجاليات الأوربية في مصر.

ولكن ليس من الإنصاف أن نحصر دور الشوام في مصر على هذه الوساطة في جميع المجالات، فرغم وجود هذا الدور وعدم التقليل من شأنه إلا أن الحقائق العلمية تبرز للشوام دورا طليعيا مهما في تحديث المجتمع المصري ونهضته، فكان لهؤلاء دور بارز في استقدام نماذج عصرية من الحضارة الحديثة وأساليبها. كان المجتمع المصري يتطلبها خلال تلك المرحلة واستطاع الشوام أن يختاروا مواقعهم بمقدرة وكفاية عالية في حركة مجتمع ينمو بسرعة ويتحول إلى الأخذ بالحياة العصرية وأساليبها، ومن هنا كانت لهم منزلة واضحة في هذا المجتمع الذي أفسح لهم مجالات واسعة لكي يندمجوا فيه، باستثناء قلة فضلت الارتباط بالأجانب، ولم تفكر في البقاء في مصر بعد رحيلهم عنها.

وعموما يمكن القول أن موجات الهجرة المتعاقبة للشوام الذين استقروا بمصر لعبت أدوارا متنوعة تبعا للمواقع والنفوذ والمصالح الشخصية والطبقية، ومن ثم لا يمكن حصر تلك الأدوار في جانب واحد. فلم يكن جميع الشوام من الخونة أو العملاء للأجانب، كما لم يتمتعوا جميعا بالغنى الفاحش والنفوذ السياسي والاقتصادي، والدور الحقيقي للشوام لا يتسنى فهمه على حقيقته إلا بربطه الوثيق بتاريخ مصر والمصريين، فقد كان

الأرستقراطيون الشوام جزءا لا يتجزأ من الأرستقراطية المصرية في عهد الاحتلال البريطاني[1].

هيئة حافلة:

اتخذ مؤلفنا نعوم شقير مصر مستقرا ومقاما منذ عام ١٨٨٤، وكان قد ولد في "الشويفات" من أعمال لبنان في بداية عام ١٨٦٤[2] لأسرة اشتهرت بالعلم والأدب، نبغ منها نفر من رجال السياسة والإدارة، فوالده هو بشارة نقولا شقير، وقد تلقى نعوم علومه الابتدائية في مدرسة "عبيه" الداخلية للأمريكان ثم انتقل بعد ذلك إلى الدراسة في الكلية الأمريكية في بيروت التي كانت تسمى بالمدرسة الكلية السورية الإنجيلية، حيث نال منها شهادة البكالوريوس للعلوم عام ١٨٨٣[3]، دعي بعد ذلك لتدريس اللغة الإنجليزية والعلوم الرياضية في المدرسة السلطانية الأميرية ببيروت، غير أنه لم يمكث في وظيفته هذه سوى بضعة أشهر، حيث لم يجد في نفسه الصبر على مهنة التعليم.

ولما كان قد أدرك أن بعض إخوانه الذين رحلوا إلى مصر قد أحرزوا فيها نجاحا طيبا، لذلك قر قراره على الرحيل إلى القاهرة منذ عام ١٨٨٤ وهو في نحو العشرين من عمره، وكانت مصر في هذه المرحلة قد هُزمت ثورتها الوطنية واحتلها الإنجليز وبدأوا في وضع سياسة لإدارتها على نحو ما هو معروف، كما بدأوا في التصدي بشكل جدي للثورة المهدية في السودان، والتي نجحت في قطع الطرق المؤدية إلى الخرطوم ومحاصرة الجنرال "جوردون" فيها، وكان الجنرال قد ألح على حكومته في طلب مساعدة عسكرية لسحق المهدي وقواته؛ لذلك عهدت الحكومة البريطانية إلى الجنرال "ولسلي" الذي انتصر على العرابيين في معركة التل الكبير ودخل بجيوشه القاهرة منتصرا بإعداد حملة عسكرية لإنقاذ جوردون في يوليو ١٨٨٤ وهي الحملة التي عرفت باسم "حملة النيل" وقد كان قائدها يسعى إلى تدعيم قلم مخابراته بعناصر عربية تجيد الإنجليزية، فاستطاع نعوم شقير أن يحصل على وظيفة بقلم المخابرات البريطانية في سبتمبر من نفس العام وهو ما أتاح له مرافقة الحملة إلى السودان، وكانت مهمة الحملة تنحصر في

مساعدة جوردون على ترك الخرطوم، ورغم الانتصارات التـي أحرزتهـا وهي في طريقها إلى الخرطوم، إلا أنها وصلت بعد أيام من سـقوطها فـي أيدي القوات المهدية، حيث لقى جوردون مصرعه في يناير ١٨٨٥ وكـان سقوط الخرطوم مؤذنا ببدء السيطرة المهدية على السودان بأكمله، وترتـب على ذلك انسحاب حملة الإنقاذ وعودتها إلى مصر، وعاد نعوم شقير إليهـا بطبيعة الحال.

وفى عام ١٨٨٥ اقتضت وظيفته بقلم المخابرات أن يعمل في مكتـب قيادة الجيش البريطاني في أسوان حيث ظل بها إلى أن عاد الجـيش مـن الحدود عام ١٨٨٧، ولما كانت صحته قد انحرفت بسبب تـأثير الحـرارة والإجهاد، فقد سافر إلى سوريا للاستشفاء وليمكث بها نحو عـامين، عمـل خلالهما وكيلا لمجلة "المقتطف"، تلك المجلة التي أصدرها يعقوب صروف مع صديقه فارس نمر في بيروت عام ١٨٧٦، ثم انتقلا بها إلى مصر منـذ عام ١٨٨٥ في نفس موجة هجرة الشوام إلى مصر التي هاجر خلالها نعوم شقير، ولعبت دورا في النهضة الأدبية والثقافية آنذاك، وكانت للميدان الأول الذي التقى عنده الكتاب لنشر الثقافة العلمية والأفكار الغربية، كما كانت أحد ميادين نهضة الفكر والأدب العربيين[٤]. كما أن نعوم شقير استغل وجـوده في سوريا خلال هذين العامين وزار خلالهما الكثير من المـدارس وكتـب عنها في المقتطف وكانت كتاباته تدور حول تشجيع نشر التعلـيم الحـديث والتربية الصحيحة.

وعندما عاد إلى القاهرة عام ١٨٨٩ التحق ثانية بقلم مخابرات الجيش المصري منذ فبراير ١٨٩٠، وقد اقتضت أعباء وظيفته حينذاك أن يرافـق الجيش المصري المتوجه إلى السودان لاسترجاعه من المهدية التي كانت قد سيطرت عليه تماما وأقامت دولتها فيه وعلى رأسها التعايشي خليفة المهدي، مما هدد مشروعات بريطانيا الاستعمارية في القارة الأفريقية، لذلك قـررت الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية، في مصر تجريـد حملـة قويـة لاسترجاع السودان وعهد إلى اللورد "كتشنر" سردار الجيش المصري آنذاك بقيادة الحملة التي استطاعت احتلال دنقلة وبربر ثم عطبرة وصار الطريـق مفتوحا أمامها إلى أم درمان التي دخلها كتشنر بعد معركة شرسة، ولم تـأت

نهاية عام ١٨٩٩ إلا وقد سقطت الأبيض آخر معاقل المهدية. المهم أن نعوم شقير شارك في هذه الحملات خاصة خلال عمليات استرجاع طوكر (١٨٩١) ودنقلة (١٨٩٦) ثم الخرطوم (١٨٩٨)، وقد بقي في وظيفته هذه حتى عام ١٩٠٠ حينما نقل المكتب إلى حكومة السودان حيث نقل هو أيضا إلى هناك لشغل وظيفة (مدير القسم التاريخي) بها ونتيجة لجهوده أنعم الخديو عليه عام ١٩٠٢ بالرتبة الثانية مع لقب بك.

والحاصل أن نعوم شقير أصبح شاهد عيان على الأحداث والوقائع التي وقعت خلال حملات استرجاع السودان خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقد أتيح له بحكم وظيفته واتصالاته وكان يمتلك حسا تاريخيا عاليا، أن يلاحظ ويدرس ويجمع ويصنف المعلومات والمشاهدات والوقائع التي شارك فيها وأن يخالط السودانيين على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم، وأن يأخذ عن ثقافتهم ما يعرفونه عن تاريخ بلادهم، وكذلك ما حفظوه عن أسلافهم، ثم طالع كتب التاريخ والرحلات، القديمة والحديثة، عربية وأفرنجية مطبوعة ومخطوطة، حتى تمكن من وضع سفر ضخم عن تاريخ السودان صدرت طبعته الأولى عام ١٩٠٤، الذي يعتبر من أهم الكتب التي صدرت في مصر آنذاك، فضلا عن كونه من أهم مصادر تاريخ السودان. فقد قدم فيه نحو ألف صفحة حافلة بالأخبار والحقائق التي لم يتسن لغيره الوقوف عليها، فضلا عن تسجيله لما رآه رأي العين، مما أكسب كتابه قيمة كبيرة كمصدر من مصادر تاريخ السودان الحديث، وتقديرا منه للمنهج الحديث في الكتابة التاريخية وتوثيقها، قدم في بداية كتابه مسردا بأهم المصادر والمؤلفات التي اعتمد عليها، وكذلك أهم الرواة الذين نقل عنهم.

ويبدو أن خبرة نعوم شقير في مجال الاستخبارات وشئون الإدارة قد أهلته للقيام بمهام عديدة في سيناء منذ عام ١٩٠٥ حين كلف بمرافقة مدير المخابرات ووكيل حكومة السودان في ذلك العام عند افتتاح سكة حديد البحر الأحمر، كما كلف بمهمة في العقبة صحب خلالها الكابتن "هورنبى" إلى أن كانت حادثة العقبة الشهيرة عام ١٩٠٦ التي حاول فيها السلطان العثماني ممارسة حقوق السيادة على مصر، باقتطاع جزء من أرضها في طابا، غير أن تدخل السلطات البريطانية وتهديدها للدولة العثمانية جعل الدولة العثمانية

تتراجع وتتفاوض لتعيين حدود مصر الشرقية كما أرادت بريطانيا، حيث دارت المفاوضات بين الحكومتين العثمانية والبريطانية بشأن الأزمة.

أما عن دور نعوم شقير خلال الأزمة فقد كان واضحا منذ صحب الكابتن هورنبي في فبراير ١٩٠٦ باعتباره مندوبا عن المخابرات المصرية، للتباحث مع القائد العثماني رشدي باشا الذي احتل طابا بقواته، ولم تسفر المحاولة عن حل حاسم مما شجع القوات العثمانية على التقدم نحو رفع وإزالة عمودي الحدود بها في ١٢ إبريل ١٩٠٦ مما اضطر الحكومة المصرية إلى إرسال بارجة بريطانية إلى رفح للتحقيق في الأمر، كان على متنها نعوم شقير معتمدا للحكومة المصرية والكابتن ويموث معتمدا للحكومة البريطانية حيث تحققا من الحادثة وقدما باسم الحكومتين احتجاجا رسميا لقائد القوات العثمانية هناك، وطلب نعوم شقير إليه أن يكتب لحكومته بتعيين لجنة مشتركة من الأتراك والمصريين لتعيين الحدود بصورة جدية وودية، ولم تأت هذه المساعي بنتيجة، كما هو معروف، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى توجيه إنذار نهائي للدولة العثمانية، اضطرت معه حكومتها إلى التسليم بالمطالب البريطانية، وإخلاء طابا ورفح من عساكرها، وتعيين لجنتين لتعيين الحدود.

وكانت اللجنة المصرية تضم بعضا من القادة الإنجليز، ومدير المخابرات المصرية، وانتدب نعوم شقير للعمل كسكرتير للجنة التي بدأت أعمالها في العقبة مع اللجنة المشتركة في ٢٤ مايو ١٩٠٦ إلى أن وقع الاتفاق في أول أكتوبر ١٩٠٦ بعد نحو خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والضغوط السياسية والتهديدات العسكرية البريطانية، وانتهت أزمة طابا بانتصار الدبلوماسية المصرية – البريطانية في مواجهة ادعاءات الدولة العثمانية، وغني عن القول أن نعوم شقير لعب دورا مهما خلال نشاط اللجنة مستعينا بخبرته بالمنطقة وقدرته وكفاءته الإدارية(٥)، والأهم من ذلك كله أنه سجل للتاريخ دوره وما رآه في حينه خلال فترة الأزمة فلم يكن مجرد شاهد عيان أو راوية للأحداث لكنه كان من صناعها بحكم دوره ووظيفته.

وكان من نشاطات نعوم شقير العامة في مصر انخراطه مثل أقرانه من الشوام في سلك المحافل الماسونية، حتى بلغ منصب رئيس "محفل نيازي"

العثماني في مصر والذي تألف تكريما لأحد زعماء الأحرار العثمانيين في يناير عام ١٩٠٩ بعد نجاح حركة أحرار الترك، وكانت للشخصيات الكبيرة تضم للمحافل الماسونية منجذبة ببريق مبادئها وشعاراتها، وكانت ذات صبغة أجنبية في نشأتها ونشاطاتها، كما هو معروف، واعتقد الكثيرون أن الارتباط بها سيفتح أمامهم الطريق إلى المناصب الكبرى من خلال العلاقات مع الصفوة أو من خلال ما توفره من وجاهة اجتماعية، وقد انضم إلى هذه المحافل الكثير من الشخصيات البارزة للأقليات، وخاصة المسيحيون الشوام الذين استقروا في مصر ووجدوا فيها موئلا وحماية من جانب القنصليات الأجنبية، وبرز منهم شاهين مكاريوس ويعقوب صروف وفارس نمر ونعوم شقير وجورجي زيدان وخليل مطران وغيرهم .

وكانت صحف الشوام ومجلاتهم في مصر تنشر أخبار ونشاطات الماسونية، وعلى رأسها مجلة المقتطف التي اعتاد نعوم شقير أن يكتب فيها وأن يواليها بمقالاته عندما يكون خارج مصر، وكانت تدعو إلى الاهتمام بنشاط الماسون وتجذب الاهتمام العام إليهم. وليس من المبالغة القول بأن الجالية الشامية كانت بمثابة العمود الفقري للنشاط الماسوني المتصاعد في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، فانتشروا في محافلها وترأسوا الكثير منها مما هيأ لهم الارتباط بمجتمع الأجانب في مصر الذي يوفر لهم نوعا من الحماية في مواجهة السلطات المصرية عند الضرورة[٦].

وقد يبدو مفيدا لاستكمال البحث في جوانب حياة شقير وتفكيره أن نتبين موقفه من نشاط السوريين في مصر الذين كان يرى أن لهم اليد الطولى في نهضتها الحديثة، وقد تساءل هل من مصلحتهم استيطان مصر والتجنس بجنسيتها وهجر أوطانهم الأصلية؟ وقد راح يحدد المزايا وأهمها في رأيه اتفاق المصريين والسوريين في اللغة والجنس والعادات فضلا عن الجوار الجغرافي " فمصر بلد لا يفصله عن بلادنا سوى ليلة "كما أن غنى مصر واتساعها ووفرة خيراتها يحتاج إلى أيدي السوريين النشيطة المخلصة، ويقابل ذلك العوامل التي تجعل السوريين يترددون في استيطان مصر كاشتداد وطأة هوائها عن البلاد المعتدلة كسوريا، فضلا عن أن السوريين يجدون أنفسهم في مصر عنصرا منفردا وضعيفا كاليهود والأرمن، بسبب

اختلاف العنصر والدين وعدم الاختلاط بالزواج وعلى ذلك طلب شقير بـأن ترتقي نظامات مصر بما يزيل كل فوارق الدين والعنصر بين أبناء الـوطن الواحد، ويتمكن النابهون من كل جنس ودين من نيل المنزلة الرفيعـة فـي الحياة القومية أو السياسية.

ومن الواضح أن الشعور الأخير كان يلازم شقير باعتباره من الأقلية المسيحية، وهذا ما دعاه أن يخاطب الشباب السوري بخبرة ثلاثـين عامـا قضاها في مصر، باعتبارهم أحفادا للحيثيين والفينيقيين الذين كانوا أول مـن اخترع واكتشف وساد البحار وبذر بذور التمدن ".. فلا تحاولوا الانتساب إلى الأصول السائدة الآن وليكن ارتباطكم بوطنكم الأصلي حيا ما أمكن" وينبههم إلى أنهم سيكونون في مصر عنصرا ضعيفا، وعليهم أن يستعينوا على ذلك بالعلم والمال وحسن الخلق وألا يحترفوا إلا المهـن الراقيـة الحـرة.. وألا يهتموا بوظائف الحكومة المصرية "فإن موظفي الحكومة من السوريين هـم أقلهم حظا من النجاح" لقد كان نعوم شقير رغم إقامته الطويلة فـي مصـر ينظر إلى السوريين في مصر كعنصر خاص أو طائفة محـددة، ويطـالبهم بالاتحاد في شكل جمعيات وأندية، وأن يرتبطوا بناد عام في عاصمة بلادهم "ليكون لكم من ذلك جامعة معنوية تعوض عـن وطنيـتكم الأصـلية التـي فقدتموها" وناشد الشباب السوري المقيم في مصر "طاعة الحكام والقـانون، ونفع الأمة التي أضافتكم، ومتى تجنستم بالجنسية المصرية أصبحت مصلحة مصر مصلحتكم ورقيها رقيكم" وقد توجه إلى الحكومة المصرية مطالبا إياها بأن تسن قانونا خاصا بالهجرة إلى مصر، وقانونا آخر للجنسية، تحدد بهمـا ما تراه في صالحها وخيرها، وإذا منحت أحد جنسيتها وجب عليها أن تمنحه معها كل حقوق المصريين وتفرض عليه ما عليهم من واجبات دون تفريـق أو تمييز بسبب الدين أو الجنس. لقد ظل نعوم شقير موزعا في عاطفته بين وطنه الأول والوطن الذي استقر فيه، وقد أنشأ قصيدة عبر فيها عن انقسـام قلبه في حب الوطنين، وأنه يود الخلاص من هذه القسمة، قال فيها:

هجرت الشـام ومهد الصبا — وجئـت الكنانة مهد العلى

شطرت فؤادي شطر النواة — فشطر لـذاك وشطر لذا[٧]

فليت رجــوم الحدود تزول ويذهــب ذاك القرار سدى
وليــت الشـــام تعانق مصر عناق الإخاء إلى المنتـــهى

لقد قضى نعوم شقير الشطر الأكبر والأهم من حياته في مصر، ولــم تشغله الوظائف التي تولاها عن عشق العلم والتعليم والأدب، كما كان يولي طائفته الأرثوذكسية في مصر اهتماما كبيرا، لاسيما في المدرســة العبيديــة ومدرسة القديس جاورجيوس، وقد سعى في سنوات عمره الأخيرة أن يبنــي لطائفته كنيسة كبيرة، كما قام بنشاط خيري قدره أبناء طائفتــه مــن خــلال نشاطه في الجمعية الخيرية السورية الأرثوذكسية بمصر، والتي صار رئيسا لها كما كان من مؤسسي "جمعية إعانة سوريا" خلال سنوات الحرب العظمى الأولى من خلال منصبه كسكرتير لها.

وقد تجلت اهتماماته العلمية ورغبته في التأليف منذ العقد الأخير للقرن التاسع عشر، عندما خطط لتأليف كتاب عنوانه "مــرآة الأيــام فــي مصــر والسودان والشام" لم ينشر منه إلا جزءا أسماه "أمثال العــوام فــي مصــر والسودان والشام" بالقاهرة عام ١٨٩٤ فكان أول مؤلفاته، كما كان يقــرض الشعر وينشر بعض أشعاره في المجلات والصحف السيارة، وإن لم يشــتهر كشاعر، فلم تكن أشعاره من الكثرة والنضج بحيث يضمها في ديوان، فضلا عن أن قدرته كدارس وباحث فاقت قدراته الإبداعية.

وقد برزت قدرته كباحث ومؤرخ عندما وضع كتابيه الشهيرين اللذين وضعاه في مقدمة مؤرخي عصره وهما: تاريخ السودان (١٩٠٤) وتــاريخ سيناء (١٩١٦) وكان مدفوعا إلى تأليفهما بميلــه الخــاص إلــى التــاريخ، وبرغبته في تدوين تجربته التاريخية مع كل من السودان وسيناء، مدركا قيمة ما شاهد وما شارك فيه بحس المؤرخ ومقدرته. وكان بصدد تــأليف كتــاب ثالث عن تاريخ اليمن و الجزيرة العربية، لكن العمر لم يسعفه[٨]، فقد أصيب بقرحة في معدته في بداية مارس عام ١٩١٦، مما اقتضت إجراء جراحــة توفي في أعقابها في أواخر نفس الشهر حيث دفن بمدافن الروم الأرثــوذكس بمصر القديمة[٩].

* * *

مؤلفاته ومنهجه:

أما عن مؤلفاته ومنهجه في الكتابة فقد اتضح من مؤلفه الأول عن "أمثال العوام" وإن ازداد نضجا ورسوخا فيما تلاه من كتابات، فرغم أن الكتاب كان في مجمله جمعا للأمثال، ومقارنة بينها إلا أن مؤلفنا رأى أن يمهد لهذا القاموس بتعريف معنى الأمثال وكيف أنها "غرس الحكمة ونبت الخبرة ومقياس الأدب" كما أنها مرآة تعكس أخلاق القوم وعاداتهم وشاهد عدل على حالة لغتهم" وأثبت أنها "تظهر في كل أرض وفي كل عصر، ولا تخلو منها أي أمة تألفت لها لغة واتجهت إلى العمران" أما عن مصدرها فهي تخرج من أهل الخبرة والنظر فيخرج اللفظ معبرا عن الكلام وتبرز في الكلام ممتازة عنه، فيتداولها الجمهور وتدوم وتنتشر بالاستعمال. ولم يكتف شقير بذلك بل استعرض أشكال الأمثال وكيف قالها العرب في تاريخهم القديم، وفي عصور دولهم الإسلامية، كما تعرض لأهم الكتب التي سجلت في الأمثال في التراث العربي. وكان مؤلفنا ينوى أن يضع موسوعة كاملة عن هذه البلاد الثلاثة، يضمنها كتابه هذا في الأمثال "بعد أن جال في أنحاء هذه البلاد واختلط بأهلها على اختلاف طبقاتهم ونحلهم وجمع من أمثالهم نحو عشرة آلاف انتقى منها هذه المجموعة التي تضم (٣,٤٩٤) مثلا" وجعل يحلل أسباب الاختلاف والتقارب في الأمثال بين هذه البلاد، وعلل التشابه بينها بالتشابه بين العادات العربية واستمرار الاختلاط والصلات التجارية في جميع الأزمنة(١٠).

ونتيجة لخبرته العملية في السودان وأهله أخرج لنا كتابه الثاني الذي جعل منه مؤرخا رائدا تحت عنوان "تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته" الذي ضم ثلاثة أجزاء في مجلد واحد تم تأليفه في نهاية عام ١٩٠٣ ونشره في العام التالي متناولا فيه جغرافية السودان الطبيعية والإدارية، وحضارته وحكومته، وأخلاق أهله وعاداتهم وخرافاتهم، كما تناول تاريخ السودان القديم، والوسيط والإسلامي، ثم العصر الحديث الذي امتد به حتى عام ١٩٠٣ "بعد اختبار نحو ٢٠ سنة في السودان وأهله وقضاء مدة سبع سنين متوالية في جمع مواده وتمحيص حقائقه، وسنة ونصف في

تبييضه وطبعه"[١١] وقد زود شقير كتابه بخاتمة عن السودان تحت الحكم المصري – الإنجليزي.

(١٨٩٨ – ١٩٠٣) ثم رأى أن يلحقه بملحق كتبه في ٣١ ديسمبر ١٩٠٣ شكل إضافة وتنقيحا لبعض المعلومات التي أوجبه "مرور الزمن ومتابعة الاستقراء أثناء الطبع وتصليح ما وقع في الطبع.. حرصا على زيادة إتقانه واستيفاء حوادثه إلى يوم صدوره"[١٢] مما يعني حرص المؤلف على الدقة والإحاطة والشمول وهذا من خصائص البحث العلمي، فضلا عن تزويده كتابه بعدد من الخرائط والأختام والرسوم والصور لبعض الوقائع والشخصيات والأمكنة التي وقع ذكرها بالكتاب. وكان مؤلفنا يفطن إلى أهمية وضع خطة علمية يسير عليها عند تأليفه، فقد قسم كتابه إلى أبواب وجعل لكل باب عددا من الفصول، وتحت كل فصل عددا من النقاط، أو البنود حسب تسميته، "في شكل رتب فيه الوقائع والمواضيع على نسق خاص واف، ذاكرا كل مطلب في محله إجمالا أو تفصيلا حسبما يقتضي المقام، وأنه التزم التتابع الزمني عصرا فعصرا في حلقات متصلة كأنها سلسلة واحدة"[١٣].

وحول منهجه في تقصي الحقائق وتحقيق الروايات التاريخية وتوثيقها، بلغ نعوم شقير درجة عالية من استخدام المنهج العلمي، ففي حديثه عن مصادر كتابه أو "مستنداته" ذكر أنه بذل أقصى جهده في تحري الحقيقة وتقرير الواقع "فلم أثبت خبرا أو أمرا إلا كنت قد شهدته بعيني أو خبرته بنفسي أو أخذته عن أثر أو تاريخ من التواريخ المشهورة أو عن ثقة أو أكثر من الثقات المعروفين من أهل السودان" كما يكشف لنا أنه في الجزء الخاص بالتاريخ الحديث (يقصد المعاصر له) اعتمد على محفوظاته الخاصة واستقصائه الشخصي من ثقات يعدون بالمئات. وكان إذا اختلف الرواة في مسألة جمعهم في مكان واحد واستقصى الحقيقة منهم جميعا "وكثيرا ما اجتمع عندي لحادثة واحدة بضعة عشر رجلا من رواتها، حتى إذا ما قضوا أياما في المحاورة والمذاكرة تدبرت ما أجمعوا عليه، فإذا لم يتفق مع ما ثبت لي من الحقائق أو لم يطابق أحكام العقل والعادة، استأنفت البحث مع جماعة آخرين حتى أظفر بالحقيقة فأثبتها" وكان مؤلفنا يختبر الحقائق التي أوردها

ليتأكد من صحتها ودقتها قبل أن يمثل كتابه للطبع فيطابق ويقـــارن إذا مـــا وصلته رواية عن واقعة كان قد أثبتها لمزيد من التحري والتدقيق وضـــرب أمثلة عديدة لذلك.

وحرصا منه على إثبات أمانته ودقته أعد قائمة بالمصادر والكتب التي استقى منها مادة كتابه، قديمها وحديثها، سواء كانت بالعربيـــة أو بغيرهـــا، وأثبت بيانات النشر ما أمكنه، حتى الشخصيات التي لعبت دورا في الأحداث والتقى بها وأخذ عنها قد سجل أسماءها موضحا أهم ما قامت به أو شهدته، وضرب أمثلة لذلك. ويلاحظ أن مؤلفنا سجل الوقائع التي عاصرها وعاينها فيما يشبه المذكرات في حينها، فقد روى على سبيل المثال حوادث استرجاع السودان عام ١٨٩٨ بوصفه مشاركا للجيش المصري – الإنجليـــزي مـــع السردار، فكان يستخدم صيغا من قبيل "رأينا، وذهبنا، واتصل بنا" بضـــمير المتحدث وشاهد العيان، مما أكسب كتابه قيمة باعتباره ليس فقط كتاب تاريخ وإنما مصدرا لكتابة التاريخ .

تـاريـخ سينـاء:

أما كتاب نعوم شقير "تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها" والـــذي زوده بعنوان فرعي هو "مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيـــرة العرب وما كان بينهما من العلائق التجارية والحربية وغيرها عن طريـــق سيناء من أول عهد التاريخ إلى اليوم" فهذا العنوان الفرعي ينطبـــق علـــى ملحق ذيل به كتابه الذي انصب على تاريخ سيناء حتى عام ١٩٠٧، فقـــد أضاف هذا الملحق خلال عامي (١٩١٤ – ١٩١٥). المهم أن مؤلفنا كـــان حتى صدور كتابه هذا عام ١٩١٦ لا يزال يشغل وظيفة "مدير قلم التـــاريخ بوزارة الحربية بمصر" وقد أهداه إلى الجنرال ريجنالـــد وينجـــت ســـردار الجيش المصري وحاكم السودان العام الذي وصفه بأنـــه "محـــب للعـــرب والمروج الأكبر للإصلاح في سيناء والسودان" وفي مقدمته أوضح المؤلف أن صحراء سيناء هي الحصن الطبيعي لمصر من جهة الشرق، وأن مصر عرفت منذ القدم أهميتها الحربية فوضعتها تحت السيطرة العسكرية، كما أن

جميع الدول التي ملكت مصر وسوريا معا ألحقت سيناء بمصـــر عســكريا وإداريا ولم تزل الحال على ذلك إلى اليوم (١٩١٦).

وفي حديثه عن أسباب تأليفه لهذا الكتاب، كشف عن صلته المبكــرة بشبه جزيرة سيناء عندما كان يزورها في مهام استخباراتية منذ عمل بإدارة المخابرات بوزارة الحربية عام ١٨٨٩ حين كانت سيناء من قبل ذلك تحت إدارة وزارة الحربية التي كانت تعين عليها قومندان من قبــل الســردار، وكان يقيم في "نخل" ويتبع مدير المخابرات بالقاهرة، وذكر شقير أن الوزارة كانت تنتدبه مرارا للقيام بمهام تتعلق بشئون الأمن بين قبائل سيناء، وأنــه خلال ذلك كان يدرس جميع أحوالها، ثم ازدادت معرفته بها عنــدما عــين سكرتيرا للجنة المصرية التي انتدبت لتعيين حدود سيناء الشرقية مع اللجنة العثمانية على إثر حادثة العقبة عام ١٩٠٦ ونتيجة لعشقه للتــاريخ، شــرع يجمع ما استطاع من معلومات وحقائق تاريخية وجغرافية، ساعده على ذلك أنه كان من واجبه في اللجنة أن يتحرى أوضاع عرب الحــدود وملكيــاتهم للأراضي والمياه، وعلاقاتهم مع مصر وسوريا، واكتشف شقير أن ســيناء على اتساعها وشهرتها التاريخية وقربها من القاهرة، كانت مجهولــة عنــد عامة المصريين، ولما كان كتابه عن السودان قد لقي إقبــالا واســعا مــن القراء، فقد تحمس لوضع كتاب في تاريخ سيناء على غرار ما فعــل فــي تاريخ السودان[١٤].

أما عن طريقة المؤلف في جمع واستقصاء مادة كتابه فقد أوضح أنه كان في مهمة استخباراتية في سيناء عام ١٩٠٥ حيث قضى بهــا خمســة شهور كان يجتمع خلالها بشيوخ القبائل ويتسقط أخبارهم وأحوالهم وكــان يطرح السؤال عينه على أكثر من واحد، فرادى ومجتمعين "حتى استوثق من صحة الجواب فأثبته في يوميتي" وأفاد أنه زار البدو مرارا فــي مخيمــاتهم وشاركهم حياتهم الاجتماعية، وجال بنفسه في المناطق التي رأى ضــرورة معاينتها، كما بحث عن الآثار القديمة والحديثة، وعثــر علــى كثيــر مــن الحصون والنقود والحجارة المدون عليها باللغات القديمة والعربية، وأضاف أنه عندما عاد إلى القاهرة في أكتوبر ١٩٠٦ باشر مراجعة مادتــه لوضــع الكتاب، فوجد أن المعلومات ما زالت قاصرة فشرع في استكمالها من كتب

الأقدمين وكتب الآثار والتوراة ومؤلفات المؤرخين الأجانب والمسلمين، ثـم اتفق له أن انتدب لمهمة تتعلق بوظيفته في منطقة الطور في إبريـل ١٩٠٧ فاتيح له زيارة الدير والإطلاع على ما به من كتب، ثم عاد إلـى القـاهرة ليستأنف تأليف الكتاب حتى أتمه في نهاية عام ١٩٠٧ ولكن تأخرت طباعته إلى شتاء عام ١٩١٤ "لموانع لا محل لذكرها" غير أنه عكف خـلال هـذه المدة على الإضافة والتنقيح بما استجد لديه من معلومات، ورغم أن ظروف الحرب زادت من أعباء وظيفته في إدارة المخابرات – مما يفهم منه أنه ظل في وظيفته حتى وفاته – إلا أنه لم يتوقف عن الإضافة والمراجعة، وعندما كانت ظروف عمله تضطره إلى مغادرة القاهرة، فإنه كان يبعث ما يعنّ له من تصويب عن طريق البرق، حتى انتهى من تبييض الكتـاب كلـه "فـي أسلوب تفهمه العامة وترضى به الخاصة" في ٣١ ديسمبر ١٩١٥ ليطبع في ٢٧ مارس ١٩١٦ .

ويلاحظ أن الكتاب توقف تاريخيا أو تأليفيا بالفعل عند نهاية الفصـل الخامس من الجزء الثالث وهو عن حادثة الحدود الشهيرة عام ١٩٠٦، وهو من أهم فصول الكتاب باعتباره نوعا من المذكرات خاصة وأن المؤلف كان يدون يوميات عما يراه ويشارك فيه ويستعين بها في الكتابة. وهذا الفصـل ينتهي زمنيا في أواخر عام ١٩٠٦ عندما خططت الحدود وبنيـت أعمـدتها التي تقررت في الاتفاق ثم عودة المؤلف إلى القاهرة، وإن كـان قـد خـتم الفصل بإشارة إلى قيام الحرب العظمى الأولى في أغسطس ١٩١٤ وتجريد الأتراك حملة لغزو مصر وانتزاعها من الإنجليز، وهي حملة جمال باشـا، التي فشلت في دخول مصر في فبراير ١٩١٥.

لقد قدم شقير في نهاية كتابه تذييلا أسماه "خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق.."[١٥] حاول فيه أن يربط تاريخ سيناء بتاريخ شبه الجزيرة العربية والشام والعراق خلال عصور التاريخ، فركز على فكرة أن علاقات مصـر بالشام والعراق والجزيرة العربية تستند في أصولها إلى اللغة العربيـة، وأن أهم الصلات هي "صلة الجنسية العربية" – ولعله يقصـد الجـنس العربـي المشترك وأنه لذلك قرر أن "يأتي على زبدة تاريخ هـذه الـبلاد وشـعوبها وممالكها لإيضاح هذه الحقيقة"[١٦] وربما كان مؤلفنا متأثرا في ذلك باتجاهات

الجمعيات العربية التي تكونت قبل الحرب الأولى وخلالها ونادى بعضها بالحكم الذاتي للعرب تحت راية العثمانيين ونادى البعض الآخر بالانفصال عن الدولة العثمانية، فيما عرف آنئذ بحركة العرب القومية والتي توجت بالثورة العربية ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦، وإن لم يعرف عن شقير انضمامه إلى إحدى هذه الجمعيات، والثابت أن موقفه من الدولة هنا لا يخرج عن موقف مسيحيي الشام.

بقي أن نشير إلى موقف نعوم شقير من الاحتلال البريطاني لمصر، والواقع أن اشتغال مؤلفنا في خدمة السلطات البريطانية في مصر طوال ثلاثين سنة يكشف دون شك عن طبيعة هذا الموقف، وقد جعله هذا يعرض لتاريخ الاحتلال لمصر باعتباره مسألة طبيعية، فقد انطوى عرضه على نوع من تبرير بقاء الإنجليز في مصر طوال هذه السنوات، كما انطوى على قدر من تبرير سياساته والتي وصفها بأنها "سياسة الإصلاح" والتي لا تتفق مع وعوده بالجلاء.. فقد ذكر شقير – بنص عباراته تقريبا – أن انجلترا تدخلت في مصر لإطفاء ثورة المصريين تحت راية عرابي، فاحتلت جنودها مصر على أن تخرج منها ريثما يعود إليها النظام ويستتب الأمن، لكنها رأت أن ثورة المهدي وخليفته أشد خطرا على مصر والسودان، فظلت حتى استرجعت السودان على يد بطلها اللورد "كتشنر" كما قضت على خليفة المهدي بيد بطل جديد هو وينجت باشا.. وكان الإنجليز قد فاوضوا الباب العالي (١٨٨٧ – ١٨٨٨) بشأن جلائهم عن مصر، فلم يجدوا منه شروطا يطمئنون إليها فقرروا البقاء.. وتولوا المراكز الرئيسية في البلاد، وشرعوا في إصلاح ماليتها وريها وجيشها وداخليتها وسائر مصالحها الحيوية.. وعندما نادى الحزب الوطني بالجلاء وأثارت صحفه الشعب خلال حادث العقبة، رأى الإنجليز أن خروجهم من مصر وتسليمها للأتراك سوف يهدم بناء الإصلاح الذي شيدوه وتعود إليها الفوضى التي كانت قبل الثورة العرابية، فيضطرون إلى العودة إليها للمحافظة على مصالحهم ومصالح أوربا، لذلك قرروا استمرار الاحتلال لأجل غير مسمى، كما أنهم لم يتعرضوا لسيادة تركيا على مصر، ولا للجزية السنوية التي تدفعها مصر إلى تركيا.. فلما جاءت الحرب العظمى ودخل الاتحاديون الحرب مع الألمان،لم ير الإنجليز بدا من إزالة السيادة التركية على مصر وبسط حمايتهم عليها،

ورأوا كذلك أن انضمام الخديو عباس حلمي إلى أعدائهم في الحـــرب يعـــد انتحارا سياسيا له، فعزلوه[١٧]، كما أشاد نعوم شقير بـــالإجراءات الحكيمـــة الفعالة التي اتخذها في السودان بطله العظيم السير وينجت باشـــا ورجالــــه المنتخبون الكرام" وولاء أهالي السودان لحكومتهم الشفيقة العادلة.."[١٨].

ولم يفكر شقير في التعليـــق علـــى سياســـة بريطانيـــا فـــي مصـــر وعدم وفائها بوعودهـــا بـــالجلاء، بـــل عـــرض هـــذه السياســـة مفســـرا ومبررا وجهة النظر البريطانيـــة دونمـــا إبـــداء رأى صـــريح وواضـــح، وإن لم يكن هذا الرأي خافيا علـــى القـــارئ مـــن خـــلال تمجيـــده للقـــادة الإنجليز الذين عمل فـــي معيـــتهم وخـــدمتهم ومـــن خـــلال إشـــادته بمـــا اعتبره "سياسة الإصلاح" التي اتبعتهـــا بريطانيـــا فـــي مصـــر.. يضـــاف إلى هذا كله أنـــه أحـــاط الكثيـــر مـــن الســـردارين الإنجليـــز ومـــديري المخابرات الذين تولوا أمر سيناء بكثيـــر مـــن الإجـــلال والتقـــدير بحكـــم صلاته واشتغاله معهـــم، وعبـــر عـــن شـــكره لمـــودتهم لـــه وتمنـــى "أن تحظى البلاد برجال راقـــين يشـــتغلون بـــالغيرة والهمـــة والمقـــدرة التـــي اشتغل بها هؤلاء النبلاء في مصر"[١٩] ويبقـــى فـــي النهايـــة أن نؤكـــد أن نعوم شقير، أيا كانت مواقفه السياسية وعلاقاته، والتـــي غالبـــا مـــا كانـــت تمليها مصـــالحه الخاصة ووظائفـــه، وانتمـــاؤه لأقليـــة أرثوذكســـية شـــامية تقيم في مصر، فإنه قدم للتاريخ المصري وللمـــؤرخين كتابـــا مهمـــا عـــن تاريخ سيناء، يرقى إلى درجة المصادر التاريخيـــة، خاصـــة فـــي الجـــزء الذي عاصر المؤلف أحداثه ووقائعه أو ساهم فيها بحكـــم مناصـــبه، كمـــا كان شاهد عيان واعيا يمتلك حسا تاريخيـــا مرهفـــا، فســـجل مـــا رآه فـــي حينه كما أنه ضمن كتابه الكثير من نصـــوص الوثـــائق الأصـــلية، ســـواء من القـــرارات والمراســـيم والفرمانـــات أو نصـــوص الاتفاقيـــات، ممـــا اقتضاه سياق العرض التاريخي. كذلك فإن نعوم شـــقير اتبـــع، فـــي فتـــرة مبكرة من تاريخ الكتابة العلمية للتاريخ في مصـــر، الكثيـــر مـــن قواعـــد البحث العلمي ومناهجه وتقاليده، وقـــد بـــرز هـــذا واضـــحا فـــي خطـــة كتابـــه، والاســـتناد إلـــى المصـــادر الأصـــلية علـــى اخـــتلاف أنواعهـــا ودرجاتها، وتحقيق الوقائع والروايـــات التـــي تضـــمنتها، أي نقـــدها نقـــدا

تاريخيا، فضلا عن توثيقه للوقائع والإتيان بالشواهد والأسانيد التي تدعم أحكامه وآراءه، وهذه الأمور جميعا ترقى بكتابه عن سيناء، ومن قبله بكتابه عن السودان، إلى درجة كبيرة من درجات البحث التاريخي العلمي في مصر.

* * *

هوامش الفصل الخامس

(١) مسعود ضاهر: الهجرة اللبنانية إلى مصر، هجرة الشوام، بيـروت، ص ١١ – ١٣، ٢٣٤ – ٢٣٩.

(٢) أسعد داغر (جامع) نشر المندل العطر، خطب تأبين ورثاء نعوم بك شـقير، مطبعـة المعارف، القاهرة ١٩٢٣، ص ١٩، وما بعدها.

(٣) ورد بمجلة المقتطف، ج٥، مايو ١٩٢٢، أنه ترك المدرسة قبل أن ينال شـهادتها ثـم أهدتها إليه بعد نبوغه واشتهاره.

(٤) عن مجلة المقتطف وتاريخها راجع: أحمد طاهر حسين: دور المهاجرين الشوام إلـى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، دار الوثبـة، دمشـق ١٩٨٣، ص ١٦٤ – ١٧٠، وحول دورها في مقاومة الحركة الوطنية المصرية ولاسيما الحزب الوطني راجـع: رابح لطفي جمعة: محمد لطفي جمعة وهؤلاء الأعلام، دار الوزان، القـاهرة ١٩٩١، ص ٢٠٧.

(٥) صبري العدل: سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩ – ١٩١٧، مصر النهضة (٥٧)، دار الكتب المصرية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٤٦ – ١٦٥.

(٦) عمر بكر: إطلالة على الماسونية ومحافلها في مصـر، القـاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٩ – ٦٢، نعوم شقير: مقالة عن الماسونية في البلاد العثمانيـة، المقتطـف ج٢، ينـاير ١٩١٠، علي شلش، اليهود والماسون في مصر، الزهراء للإعلام، القـاهرة ١٩٨٦، ص ٢٤٢ – ٢٤٧.

(٧) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص ٧٥٨، ٧٦٨ – ٧٧٢ ، ويقصد بالقرار قـرار تقسـيم الحدود عام ١٩٠٦ بعد أزمة طابا الشهيرة.

(٨) المقتطف، عدد مايو ١٩٢٢.

(٩) اقترن نعوم شقير بكريمة الوجيه أسبر أفندى شقير من وجهاء سوريا وأنجب ولـدين وكريمتين.

(١٠) نعوم شقير: أمثال العوام في مصر والسودان والشام، القاهرة ١٨٩٤، عن المقدمة.

(١١) نعوم شقير: تاريخ السودان القديم والحديث، القاهرة ١٩٠٤، ص ٦٨٨.

(١٢) المصدر السابق، ص ٦٨٩.

(١٣) المصدر السابق، ص ١، ٢.

(١٤) المقتطف، عدد مايو ١٩٢٢، تاريخ سينا، ص ٣.

(١٥) نعوم شقير: تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها، القاهرة ١٩١٦، ص ٦٨٢، وما بعدها.

(١٦) نفس المصدر، ص ٦١٨.

(١٧) نفس المصدر، ص ٧٢٧ - ٧٢٩.

(١٨) نفس المصدر، ص ٧٥٢.

(١٩) نفس المصدر، ص ٣٠٤.

* * *

الفصل السادس

يوسف نحاس بك (١٨٧٦ – ١٩٥٥)

دارساً للتاريخ.. وشاهداً على أحداثه

الفصل السادس

يوسف نحاس بك (١٨٧٦ – ١٩٥٥)

دارساً للتاريخ .. وشاهداً على أحداثه

الواقع أن الدكتور يوسف نحاس لم يحظ باهتمام كتب التراجم وموسوعات الشخصيات العامة، بالرغم من أنه من صفوة المثقفين والكتاب الليبراليين الذين أثروا المكتبة العربية بكتاباتهم ومؤلفاتهم. فقد أضاف إلى المكتبة التاريخية، بالإضافة إلى ذكرياته، مؤلفات على قدر كبير من الأهمية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي(*)، وربما كان ذلك لانتمائه في أصوله الاجتماعية إلى فئات الشوام الذين وفدوا إلى مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر، وتمصروا، أي أصبحوا مصريين بحكم انتمائهم الجديد ونشأة الجيل الثاني من أبنائهم في مصر، التي لم يعرفوا لأنفسهم وطناً سواها، وخدموا في دوائرها الحكومية، وساهم الكثير منهم في حركتها الوطنية ونهضتها الثقافية والفكرية، شأنهم شأن باقي المصريين، باستثناء فئات قليلة منهم ارتبطوا بخدمة سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، خاصة في سلك مخابراته، وظلوا على ولاء لوطنهم الأول وعلى اتصال مستمر به، وكان ولاؤهم لمصر موضع شك واضطراب. لذلك فإن من المهم أن نقدم سيرة موجزة له قبل أن نتحدث عن دوره في الكتابة التاريخية.

ولد يوسف نحاس بالزقازيق عام ١٨٧٦، وتوفي بالقاهرة عام ١٩٥٥، وهو أحد كبار المثقفين الإصلاحيين الليبراليين في النصف الأول من القرن العشرين، ممن تخصصوا في دراسة القانون والاقتصاد وقدموا إسهامات مقدرة تأليفاً وترجمة، وهو ابن فتح الله بك نحاس، الذى ينتمي إلى الرعيل الأول من السوريين الذين هاجروا إلى مصر وتمصروا، فصاروا مصريين حياة واستقرارا ونشاطا(**)، وكان والده قد أتى من حلب واستقر بالزقازيق وأصاب قدرا من الغنى نتيجة الاشتغال بالزراعة، وبها ولد يوسف وتلقى مراحل تعليمه الأولى ثم درس بمدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة حيث

تعرف على سعد زغلول عـام ١٨٩٦، ومكنتـه مكانـة والـده ووضـعه الاقتصادي من استكمال دراسته للحقوق والاقتصاد في مدرسة الحقوق العليا بباريس، ومنها حصل على درجة الدكتوراه عن كتابه عن الفلاح المصـرى عام ١٩٠١. ومنذ ذلك العام انخرط يوسف في الحياة العامة من خلال كتابته للمقالات والتقارير والفصول في مختلف صحف بدايات القـرن العشـرين. وكانت مصر تمر بفترة تلعب فيها الصحافة الوطنية المزدهرة، إلى جانـب دورها الثورى، دوراً كبيراً في إيقاظ الوعي الوطني والتبشير بفكر سياسـي اجتماعي إصلاحي يدفع بنهضة جديدة لمقاومة الاحتلال البريطاني، فكتـب يوسف نحاس مقالات في الإصلاح الاقتصادي ودعا إلى نهضة زراعية، وقد أهلته كتاباته تلك لأن يصبح أمينا عاما للنقابة الزراعية العامة التي أسسـها الأمير حسين كامل، عم الخديوي عباس حلمي الثاني حـاكم مصـر آنـذاك (١٨٩٢- ١٩١٤).

لقد كان يوسف نحاس من كبار المشتغلين بقضايا التعاون والجمعيـات التعاونية، و كان له اهتمام خاص بالمسائل القطنية، وفى عـام ١٩١٤ قـدم دراسة مهمة عن قانون التعاون قدمها إلى اللجنـة التـي شـكلتها الجمعيـة التشريعية بهذا الشأن، لكن هذا القانون ارتطم بصخرة الإرادة الإنجليزية التي حالت دون صدوره، حتى انتهت الحرب العالمية . وعنـدما أسـندت وزارة الزراعة إلى فتح الله بركات باشا، عاونه يوسف نحاس فـي وضـع أسـس النظام الاقتصادي الزراعي لمصر، الذي أنشئت بموجبه الجمعيات التعاونية الزراعية فيما بعد.

والمعروف أن يوسف نحاس كان صديقا لكـل مـن سـعد زغلـول وعبد العزيز فهمي على نحو خاص، وقـد سـاءه خلافهمـا فـي أعقـاب ثورة ١٩١٩ ذلك الخلاف الذى أدى إلى انقسـام الوفـد المصـرى، كمـا أنه لم ينخرط في السياسة الحزبية مكتفيـا بإسـهاماته و كتاباتـه القانونيـة والفنية لزعماء الحركة الوطنية، فقـد كـان يعـاون الوفـد عنـدما كـان يناضل في باريس لعرض القضية الوطنية علـى مـؤتمر الصـلح، حيـث كان يعمل في صفوفه محـررا ومترجمـا وباحثـا فـي الشـئون الماليـة والاقتصادية، وقد سجل ذكرياته عن نشاط سـعد زغلـول وعبـد العزيـز

فهمى ورفاقهما في ثورة ١٩١٩، ونشرها كشهادة تاريخية مهمة عن تطور الأحداث خلال هذه الفترة.

وعندما سافر عدلي يكن رئيس الوزارة آنذاك في يوليو ١٩٢١ إلى لندن ليجرى جولة مفاوضات جديدة (وهى مفاوضات عدلي - كرزن التى جرت من يوليو حتى نوفمبر ١٩٢١) استعان عدلي يكن بيوسف نحاس وضمه إلى وفده مستشاراً للشئون المالية والاقتصادية لخبرته الدقيقة بهذه المسائل، وقد دوّن نحاس يومياته عن سير هذه المفاوضات هي الأخرى ونشرها مع نصوص وثائق المفاوضات فيما بعد.

أما عن آثار الدكتور يوسف نحاس الفكرية ومؤلفاته في مجال الشئون الاقتصادية فيأتي في مقدمتها كتابه "الفلاح، حالته الاقتصادية والاجتماعية، الذي ترجمه ونشره عام ١٩٢٦، كما نشر دراسة عن زراعة الدخان في مصر، ثم أصدر تقريراً اقتصاديا مهما عام ١٩٤٥ تحت عنوان "للذكرى: حالتنا المالية والاقتصادية ١٩١١-١٩٤٣"، كذلك سجل "جهود النقابة الزراعية المصرية العامة في ثلاثين عاما" في كتاب حمل هذا العنوان صدر عام ١٩٥٢ بعد أن ضمنه تقريرا كان قد وضعه وطبعه الوفد بالفرنسية والعربية ووزعه أثناء فترة جهاده في أوربا. وفى هذا المجال أيضاً ترجم كتابا للمسيو أفيكدور عن "القطن المصري، برنامج سديد لاستغلال الأرض الزراعية" صدر عام ١٩٣٣، كما اشترك مع خليل مطران في ترجمة كتاب المسير جيرار عن "الأحوال الزراعية في القطر المصري أثناء حملة بونابرت" وأصدراه عام ١٩٤٢.

وفى مجال التاريخ للحركة الوطنية المصرية زود يوسف نحاس المؤرخين بمصدرين مهمين نشر بهما مذكراته وذكرياته عما ساهم به وشاهده عن تطور الحركة الوطنية بين عامي (١٩١٨ و١٩٢١) أولهما كتاب "ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية" الذي قد أصدره عام ١٩٥٢ وثانيهما كتاب "صفحة من تاريخ مصر والذكريات السياسي الحديث، مفاوضات عدلي - كرزن" الذي أصدره قبل هذا بعام (١٩٥١)، وقد كشف في هذين العملين عن حس وطني رشيد،

وعن نظرة وطنية تتجاوز روح الحزبية والتحزب، كما كشف عن تقدير واع لقيمة المذكرات السياسية كمصدر مهم من مصادر التاريخ المعاصر.

وربما كانت آخر أنشطته العامة أنه كان عضواً بالمجلس الاستشـــاري بـــوزارة الزراعة. وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الشـــيخوخة قـــد بلغت منه مبلغاً، حتى لقي ربه في أكتوبر ١٩٥٥ عن عمر قارب الثمـــانين عاما تاركا آثاراً فكرية مهمة جديرة بالدراسة وإعادة النشر.

كتـــاب الفـــلاح:

حظي الفلاح المصري باهتمام المؤرخين على نحو خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر بعد أن دخلت مصر أبواب العصر الحديث لأنه يمثل القوة البشرية الأهم التي تمتلكها مصر، حين كانت الزراعة هي العمـــود الفقـــري لنشاطها الاقتصادي وسر حياتها وبقائها، ومن ثم كـــان الفـــلاح – المنـــتج الحقيقي – صاحب الحق الأصيل والتاريخي في هذا الوطن، جديراً بالدراسة والاهتمام.

وفى اعتقادي أن كتاب يوسف نحاس عن الفلاح المصري يعد من أقدم وأهم الدراسات العلمية التي وضعت عن الفلاح المصري في تاريخ مصـــر الحديث والمعاصر، وهى دراسة لاتتغنى به، وإنما تُعنى بالدرجـــة الأولـــى بدراسة حالته الاقتصادية والاجتماعية دراسة علمية تستند إلـــى المصـــادر والوثائق التاريخية. فقد شرع مؤلفه في إعـــداده منذ عام ١٨٩٨ لينـــال بـــه درجة الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٠١، ولم يشأ أن يترجمه وينشـــره إلا عام ١٩٢٦، أي نحو ربع قرن من وضعه عندما ثبت له أن الكتاب يصلح للترجمة و إعادة النشر بعد هذه المدة. حيث أن أوضاع الفلاح لم تتغير عما كانت عليه في بداية القرن العشرين عندما أطلق صيحته مطالبـــا بإصـــلاح حاله، ورأى – ومعه خليل مطران الذي قدم للكتاب ونشره – أن يعيدها من جديد منبها لخطورة إهمال أوضاع الفلاح.

ومنذ ذلك التاريخ والفلاح مثار اهتمام المـــؤرخين والدارســـين، بـــل والأدباء، وقد وضع الأب هنري حبيب عيروط رسالة أخرى بالفرنسية عام

١٩٣٨ عن "أخلاق الفلاح وعاداته" ترجمها الدكتور محمد غلاب إلى العربية ونشرها عام ١٩٤٢ تحت عنوان "الفلاحون" وتوالت طباعتها حتى كانت آخرها تلك التي صدرت عن المركز القومي للترجمة (٢٠٠٥)، كما لم تعد الدراسات التاريخية تهتم بالفلاح وحده، وإنما جعلت تهتم بمحيطه الريفي، وبالمقابل الطبقي للفلاحين وهم أعيان الريف وكبار الملاك.. فصدرت دراستان أكاديميتان عن الريف المصري أولاهما دراسة عبد الرحيم عبد الرحمن "الريف المصري في القرن الثامن عشر" (١٩٧٤) وثانيهما دراسة على شلبي "الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" (١٩٨٣).

وصارت الدراسات العلمية أكثر تخصصا، تركز على هذا الجانب أو ذاك من تاريخ الفلاح والقرية المصرية، وفى هذا الشأن جاءت دراسة فتحي عبد الفتاح "القرية المصرية، دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج" (١٩٧٣)، ودراسة محمود عوده "القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع" (١٩٧٢) ودراستي فاطمة علم الدين عن الريف المصري في عهد الاحتلال البريطاني (١٩٧٢) وعن التغيرات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ والتي صدرت عام (١٩٨٤)، كما درس محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧٠ في دراسة مهمة نشرت عام (١٩٧٨) وتناولت دراسة زكريا سليمان بيومي"قضايا الفلاح في البرلمان المصري" (١٩٧٨).

وينبغي الإشارة إلى أن ثمة مؤلفات عديدة انطلقت إما من شعور وطني، أو فكر اقتصادي، أو اتجاه أيديولوجي، تواكبت مع الدراسات الأكاديمية السابقة، منها كتاب إبراهيم عامر "الأرض والفلاح، والمسألة الزراعية في مصر" (١٩٥٨) وكتاب "قضية الفلاح" لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، وكتاب على إسلام باشا "وسائل تحسين حالة الفلاح اقتصاديا" (١٩٣٧)، وكتاب على الشيشيني "الفلاح أساس نهضتنا الاجتماعية" (١٩٤٥). كما سجل عبد الرحمن الشرقاوي رؤيته الاجتماعية للأرض والفلاح في عملين إبداعيين خالدين أولهما رواية "الأرض" والأخرى

"الفلاح"، ولابد من الإشارة إلى أن مصر عرفت مصر مجلات متخصصـــة عن الفلاح منها مجلـــة "الفـــلاح" التـــي صـــدرت عـــام (١٨٨٧) ومجلـــة "الفلاحة المصرية" التي صدرت عام ١٨٩٨، وكذلك مجلة "اتحاد مزارعـــي القطر المصري" (١٩٠١)... وبالتوازي مع ذلك اهتم المؤرخون على نحـــو خاص بالمقابل الطبقي للفلاحين وهم ملاك الأراضي فـــاهتم جابريـــل بيـــر بدراسة ملكية الأراضي في مصر حتى منتصف القرن العشرين، كمـــا درس رءوف عباس الملكيات الزراعية الكبيرة بين عامي ١٨٣٧ و ١٩١٤ ودرس علي بركات تطور الملكية الزراعية في مصر بين عـــامي ١٨١٣ و ١٩١٤ وتناول عاصم الدسوقي دراسة كبار ملاك الأراضي ودورهم في المجتمـــع المصري ١٩١٤- ١٩٥٢.

أما عن كتاب "يوسف نحاس" الرائد عن الفلاح المصري فتكمن أهميته - كما قال خليل مطران بحق - في أنه الأول والأوحد من نوعه إلى عـــام نشره بالعربية (١٩٢٦) فلم يكن الفلاح المصري يلقى العناية الجديرة به من الكتاب والمفكرين والسياسيين، وعندما وضعه بالفرنسية عام ١٩٠١ كانـــت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر تمر بمرحلة من الركود، بالرغم من الجهود التي بذلت لبعث الروح الوطنية لمقاومة الاحتلال البريطاني وسياساته التي احتاجت أيضاً التركيز على الكفاح الاقتصادي والاجتماعي فـــي قلـــب الكفاح السياسي لمقاومة التخلف وبعث روح النهضة، بل إن تيـــارا وطنيـــا بأكمله طالب بالنهضة وتحرير المجتمع وترقيته قبـــل المقاومـــة السياســـية للمحتل، أو كجزء من تلك المقاومة...

ولعل ذلك كان وراء تـــأليف قاســـم أمـــين لكتابـــه تحريـــر المـــرأة (١٨٩٩) والمرأة الجديـــدة (١٩٠٠) ووراء إقـــدام فتحـــي زغلـــول علـــى ترجمة كتاب "سر تطور الإنكليـــز السكســـونيين" لـــديمولان عـــام ١٨٩٩، وما دفع محمد عمر لتأليف كتابه "حاضـــر المصـــريين أو ســـر تـــأخرهم" عام ١٩٠٢، وفي يقيني أن هـــذا هـــو أيضـــا مـــا دفـــع يوســـف نحـــاس لاختيار دراسة حالـــة الفـــلاح المصـــري الاقتصـــادية والاجتماعيـــة، أو لاتجاهه للدعوة إلـــى "تحريـــر الفـــلاح" - إن جـــاز القـــول - وإن كـــان وضع دراسته بالفرنسية قد حال دون ذيـــوع شـــهرتها وإكســـابها الأهميـــة

الجديرة بها، باعتبارها لبنـــه مـــن لبنـــات فكـــر الإصـــلاح الاقتصـــادي والاجتماعي.

لقد رأى يوسف نحاس، الذي كان وطنيا صـــادق الشـــعور، وواعيـــا بمشكلات الوطن أن أحوال الفلاحين المصريين بلغت حـــدا لا يطـــاق مـــن التعاسة ومعاناة الفقر والظلم والجهل من جانب الحكومات وسلطات الاحتلال البريطاني، مع كون هؤلاء الفلاحين يمثلون أهم قاعدة عاملة لخير الـــوطن ورخاء ورفاهية طبقاته العليا. الأمر الذي بات يهـــدد "الســـلام الاجتمـــاعي" حسب تعبير المؤلف، الذي رأى أن هذا الوضع "من أكبر الوصـــمات التـــي توصم بها الإدارة الإنجليزية في مصر" وأنه "استهدف إصلاح الفلاح الجديد بكل اهتمام.." بل إن كتاباته التالية، تأليفا وترجمة، سارت في نفس المجـــال الاقتصادي لتشييد بنيان مصر على أسس علمية سليمة.

ويذكر المؤلف أنه عندما فكر فى ترجمة هـــذا الكتـــاب بعـــد ربـــع قرن من تأليفه بالفرنسية انتابتـــه الدهشـــة حـــين أدرك أن حـــال الفـــلاح المصري كما هو منذ ربع قرن، لم يتغير وإنمـــا ظـــل هـــو ذلـــك العامـــل المهضوم الجانب بالرغم من أن مصر مدينة لـــه بقـــوام ثروتهـــا، بـــل إن هذا الفلاح قضى عليه أن يعانى سنوات مـــن القســـوة والاســـتغلال خـــلال سنوات الحرب العالمية الأولـــى (١٩١٤- ١٩١٨) فأرســـل إلـــى جبهـــات القتال وهو أعزل عندما فرض عليه التطوع الاجبـــارى" وانتزعـــت منـــه حاصلاته ومواشيه، وسلب قطنه بـــثمن بخـــس، وتحمـــل مأســـاة الحـــرب وغرمها مقابل وعد بالاستقلال لم يتحقق، وخـــلال هـــذه الســـنوات ظلـــت حالة على ما هي عليـــه مـــن التعاســـة والبـــؤس والأميـــة والاســـتغلال، تستنزفه الحكومات التي تثقله بالإتاوات والضـــرائب..." ويتخـــذ المؤلـــف من نقد سياسة الحكومة تجاه الفلاح وسيلة لانتقـــاد سياســـتها العامـــة مـــن إهمال للتعليم والمواصلات ومرافق البلاد مما شـــل الحركـــة الاقتصـــادية وعطل التقدم والعمران، ويـــدعوها لإصـــلاح شـــأن الفـــلاح بالتشـــريعات التي تحفظ حقوقه المقدسة "مما يقي بلادنـــا شـــر الاشـــتراكية المتطرفـــة.. التى تجد منفذا إلى عقول هؤلاء السذج.." ويدعو الحكومـــة إلـــى معاملـــة الفلاح بالعدل والإنصاف لتنعم البلاد بالسلام الاجتماعى.

لقد كان يوسف نحاس مدركا لأهمية الفلاح في اقتصاد مصر ومدركا لحجم أزمته، أو مأساته الاجتماعية، وعندما تحدث عن أن رفاهيـــة مصـــر تعتمد على حالة النيل وعلى الإدارة ربط ذلك بأهمية الزراعة في حياة مصر الاقتصادية، الأمر الذي يكشف عن أهمية الفلاح الذي يقـــوم علـــى الأرض وعلى استغلالها، فهو الذي يعطى تلك الحياة كل نشاطها حتـــى ليعـــد، هـــو والنيل كلاهما الدعامتين اللتين ترتكز عليهما الثروة العامة.

وقد بدأ كتابه بعرض لتاريخ الفلاح منذ زمن المماليك مثيـــراً قضـــية العبودية التي عانى منها الفلاح وكيف تحمل الذل والمذلة والمسكنة دهرا لأنه لم يألف إلا حالة آبائه فانتهى به الحال إلى اعتبارها حالة طبيعيـــة، كمـــا أن الاستبداد يلين صلابة النفوس وينتزع منها العزيمة التي تثيرها عليه، وهـــذا هو سر استكانة الفلاح وصبره على المظالم، ثم ينتقل إلى دراســـة وضـــع الفلاح في عصر محمد على الذي نظر إليه نظرة نقدية، فكشف عن أن مـــا حدث في عهده من أعمال عمومية جليلة قد يسّر للفلاح أن "يتفاعل" لكن حالة لم يتحسن طفرة في عهده، وما كان لها أن تتغير بين عشيها وضحاها، ذلك أن شغفه بالرقى السريع دفعه إلى تحميل الفلاح أعباء ثقيلة من السخرة إلـــى جانب تقييد حريته في الزراعة، ولأن الفلاح كان غارقاً في الجهـــل فكـــان الأمير مجبراً على أن يسوقه قهراً في سبيل التمدن، فيدفعـــه إلـــى العمـــل بصرامة جعلته يسخر الفلاحين للعمل بدون أجر لأن الخزانة كانت خاويـــة. ويرى المؤلف أن رجال الإدارة ارتكبوا استباحات كثيرة دون علم الأميـــر، كما يحدث في البلدان الخاضعة لسلطة الفرد المطلقة غير المتمتعـــة بـــالنظم النيابية.

ومن منطلق إيمان المؤلف بالليبرالية الاقتصادية أكد أن الاحتكار الذي مارسه محمد على أشقى الفلاح كثيراً كما لم تنتفع به التجـــارة العامـــة فـــي البلاد، التي لو تركت حرة في ميدان المزاحمة لانتفعت البلاد خيراً، ذلك أن التوسع في اختصاصات الحكومة لا يعد عملاً حميدا "فهي متى خرجت عـــن حدها الطبيعي، وتصدت للاتجار أو الاستصناع، شلت حركـــة المجهـــودات الفردية ولم تستفد من ذلك أمراً كبيراً "ورغم اعتراف نحاس بعبقرية محمـــد على وثبات عزمه" لم تأتى تجرباته في باب الاشتراكية الحكوميـــة بنتـــائج

حسنة" وفي تقديرنا أن هذا نقد جدير بالاهتمام خاصة وأنه يكتبه في ظل عهد عباس الثاني (١٨٩٢- ١٩١٤) سليل أسرة محمد علي، وقد أضاف: "وبما إننا فرغنا من نقد ما رأيناه جديراً من سياسة محمد علي الاقتصادية، وجب علينا إنصافا للرجل العظيم أن نقول أنه استنفد ما في وسعه لإصلاح حال الفلاح " ثم يقدم شهادات لبعض الكتاب الأجانب عن النهضة والمدنية التي شهدها عصره، دون الحديث عما أصاب الفلاح من هذه النهضة!!.

وبعد أن يستعرض المؤلف حالة الفلاح في عهد خلفاء محمد علي، ينتقل في الجزء الثاني من الكتاب لدراسة حالته في عهد الاحتلال البريطاني، فيتناول حياته في بيته ووضعه في المجتمع ليدلل على قابليته للتمدن وأنه من طينة ليست أدنى من سواه من البشر، كما يدرس وضع الفلاح من مسألة التقدم العام في مصر، خاصة ما يتصل بوضع الإيرادات العامة والدين المصري ويخلص إلى أنه إذا كانت الحالة العامة قد أحرزت بعض التحسن، فإن حالة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية لم تتحسن بنفس المعدل، ثم يخصص المؤلف فصولاً تالية لدراسة وضع الفلاحين ذوى الملكيات الصغيرة وصراعهم مع المرابين وأزمات الإقراض، وينتقل إلى فئة العمال الزراعيين الذين ينقسمون إلى قسمين: قسم يقيم على الدوام في أبعاديات الملاك، وقسم يعمل باليومية ولا يقيم عماله في الضياع.

وقد أبدى المؤلف اهتماما خاصا بمسألة "السخرة" أي تسخير الفلاح في الأعمال العامة، والتي أثقلت كاهل الفلاحين حتى قيل عنها إنها صارت بمنزلة الخدمة العسكرية الإجبارية، وإنها كانت مقبولة من الناس قبل عصر محمد علي لأنها كانت قليلة ويجنى الناس منها منفعة مباشرة دون أن يفارقوا قراهم، أما في عصر محمد علي فنتيجة لحشد الفلاحين لحفر الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر، أصبحت السخرة عبئا لايطاق، ولا يستفيد الفلاح منها فائدة مباشره، كما كان يؤخذ بأسرته إلى جهات نائية ليعيشوا بلا مأوى وبأقل من الكفاف.. ورغم أن المؤلف رأى أن السخره خليقة بالإلغاء لأنها غير منتجة ولأن فائدتها لا تعم جميع المسخرين، إلا أنه دافع عن ممارسة محمد على للسخرة لإنفاذ تلك الأعمال التي ضمنت لمصر رفاهيتها، ورأى أن

الضرورة العاجلة هي التي أوجبتها والافتقار إلى المال هو الذي اضطره إلى إبقائها على اعتبار أن البلاد معتادة عليها منذ قرون !!

وفى الفصل الأخير تحدث المؤلف عن الفلاح أمام المحاكم وكيف وقع فريسة لأحكام مجحفة دون ضمانات من القوانين أو الأحكام، حيث كانت حالة الفلاح قبل إنشاء المحاكم المختلطة مجرده من كل ما يتمتع به المتقاضون من الضمانات في البلدان المتمدنة، بل إن الفلاح الذي ألف الذل كان لا يزال جاهلاً في ظل النظام الجديد (المحاكم المختلطة وإصلاح المحاكم الأهلية) فاستمر في المرحلة الأولى من تطبيقه ضحية لأبشع صنوف الاستباحة واستغلال سذاجته.

وفى خاتمة دراسته يؤكد يوسف النحاس على مسئولية الحكومة بشأن مداواة العلل الاقتصادية والاجتماعية التي يئن منها فقراء القرى والمدن على السواء، بشكل ناجع وعاجل، وذلك بتنوير أذهان هذه الطبقات بالمعارف والعلم حتى يتاح لها أن تساعد نفسها، ومتى أحرز الشعب نصيباً وافيا من ذلك تسنى للحكومة التخلي عن وصاية ثقيلة على عاتقها، كما طالب الحكومة بمنع الربا وتأسيس مصارف للاعتماد الزراعي، وتوسيع نطاق أشغالها، والتدخل التشريعي بين أصحاب الأموال والأجراء... وكانت تلك الدعوات فى زمانها على جانب كبير من الأهمية، مما يكسب هذا العمل أهميته التاريخية فى إطار فكر الإصلاح الإقتصادي والإجتماعى.

ذكريات ومذكرات عن الوفد الثورة ١٩١٩:

أشرنا إلى أن يوسف نحاس قدم كتابين يعدان في الواقع عملا واحدا، باعتبارهما يكملان بعضهما، سجل فيه ذكرياته وبعضا من يومياته عن أحداث ثورة ١٩١٩ ودور الوفد المصرى و نشاطه فى كل من مصر وأوروبا، فضلاً عن جولة مفاوضات عدلى يكن مع اللورد كيرزون عام ١٩٢١، و قد سجلها الدكتور نحاس فى شكل يوميات فى حينها ثم استعان بها عند إعداد هذه الذكريات للنشر، ولعلها بذلك جمعت بين اليوميات والذكريات، إلى جانب أنه ضمنها نصوصا ووثائقية تتصل بوقائع وأحداث تلك

الفترة الخطيرة من تاريخ مصر والمصريين، وهى الفترة الواقعة بين قيام ثورة ١٩١٩ وتصريح فبراير ١٩٢٢، فكانت بذلك شهادة مشارك فى هذه الوقائع والأحداث و مراقب لها عن كثب، مما وفر لنا مصدر تاريخيا معاصراً على جانب كبير من الأهمية.

- وفى المجموعة الأولى من هذه الذكريات التى عنوانها "ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩" تحدث نحاس عن نشأة وتطور النقابات والجمعيات الزراعية في مصر وكيف أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تحول دون تكوينها وإصدار قوانينها وتشريعاتها خوفا من أن تتحول إلى هيئات سياسية. كما كشف عن ظروف نشأة الوفد وعلاقة سعد زغلول بعبد العزيز فهمي وصداقتهما في البداية قبل مرحلة الشقاق في الوفد، ومن المعلومات التي أوردها دوره مع صدقي باشا في كتابة تقرير سياسي ومذكرة اقتصادية لتقديمها إلى مؤتمر الصلح في يناير ١٩٢٠، كما رصد المؤلف بوادر الخلاف داخل الوفد نتيجة الخلاف في الرأي، ذلك الخلاف الذي تحول إلى خصام شخصي ثم إلى عداء، وسعيه شخصيا لرأب الصدع وإعادة الوفاق، وروى قضية فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر من الوفد، ثم انسحاب عبد العزيز فهمي بعد خلافه مع سعد زغلول..

ومن الموضوعات التي أوردها يوسف نحاس التطورات التي أدت إلى اشتداد الحركة الوطنية واتساع نطاق المظاهرات في مصر مما أدى إلى دعوة الجنرال " بلفن " الذي خلف مكسويل – أعضاء الوفد لمقابلته في مقر القيادة البريطانية العليا، وتلا عليهم إنذارا حملهم فيه مسؤلية الشغب القائم، فجمع سعد زغلول أعضاء الوفد واستكتبوا نحاس كتابا يحتجون فيه بشدة على مسلك بلفن، الذي أمر بالقبض على سعد وثلاثة من صحبة ونفوا إلى مالطة..

ولما كان يوسف نحاس صديقا مقربا من عبد العزيز فهمي، فقد أفاض في الحديث عن دوره في الوفد ونشاطه ومكانته لدى كل من السلطان حسين كامل والملك فؤاد، وقد وصفه بأنه أعظم قاض أنجبته مصر وأقوم الناس أخلاقا، و أنه لا يستطيع أن يجول طويلاً في مجال السياسة.. وأنه كلما اقتحم ميدان السياسة – ولا يقتحمه إلا مكرها – وقع التنافر بين أخلاقه العالية وبين

إساليبها.." ولعل ذلك كان وراء عزوفه عن رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد أن تولاها فترة قصيرة عقب استقالة عدلي يكن منها.. وقد شهد له نحاس كذلك بأنه رفض بقوة وإباء أن يقبض قرشاً واحداً من أموال الوفد طيلة إقامته في أوربا فكانت نفقاته جميعاً من ماله الخاص القليل.

ومن المعلومات التي أوردها يوسف نحاس أن الملك فؤاد كاشفه بأنه كان يطمع في أن يعين حاكما على ألبانيا، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب.. وأنه الآن راغب عن أعباء العرش لأنه يرى أنها "كبيرة على نفسه ما يعتزمونه الآن من إنشاء برلمان يملى عليّ إرادته" أي أنه لم يكن يريد أن يكون ملكا دستوريا يستند حكمه إلى برلمان ووزارة مسئولة أمامه..

وقد أمدنا المؤلف بيوميات عن أحداث الثورة كان قد سجلها في حينها، تتناول أحداثها الفترة من ١١ إبريل حتى ١٥ مايو ١٩١٩ دونها يوما بيوم كما رآها في مصر قبل سفره إلى باريس ليلحق بالوفد المصري، ومن الملفت أنه سجل أن "مشعلي الثورة وروحها الوثابة كانوا على ماهر(مدير إدارة المجالس الحسبية وقتذاك) ورفاقه.. وأنه من العدالة الآلهية التي يأتي بها القدر أن يكون على ماهر الذى كان في طليعة ثورة ١٩١٩ مذكيا لها ومحرضا عليها، هو نفسه الذي يجنى في عام ١٩٥٢ ثمارها، بفضل ما أقدم عليه مع جيشنا المظفر من عمل جريء سيخلق لنا مصرا جديدة مجيدة..". ولا بد من ملاحظة أن مؤلفنا كتب هذا ونشره في أغسطس ١٩٥٢ وثورة يوليو في خطواتها الأولى حيث كانت قيادتها قد اختارت على ماهر رئيساً للوزراء !!.

المهم أن يوميات يوسف نحاس سجلت أدق تفاصيل وتطورات إضراب الموظفين ومطالبهم وموقف الحكومة وسلطات الاحتلال منه، كما سجل فظائع الإنجليز في مديرية الجيزة وخاصة في العزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك وتصدي مديرية الجيزة لذلك، وتقديم مديرها أحمد حمدي سيف النصر، وكذلك مساعده مأمور الضبط إبراهيم دسوقي أباظة، استقالتيهما احتجاجا على هذه الفظائع البربرية.. كما سجل نحاس في يومياته أيضا دور علماء الأزهر خاصة بعد اعتقال الشيخ القاياتى ورفاقه، وأن وفداً من العلماء قد قابل الجنرال "واطسن" في مايو ١٩١٩ وطلب إليه الإفراج عنهم لكن

الجنرال أخبرهم بأن الأزهر هو مصدر الاضطرابات والمنشورات التي تحض على الثورة..

وأخيراً فإن هذا الكتاب يقدم شهادة نابضة بنشر يوميات يوسف نحاس التي ذكر أنه أثبتها "كما دونتها في حينها من غير أن أدخل عليها أي تعديل" فضلاً عن تقديم تفاصيل مهمة عن نشاط الوفد في باريس وظروف انقسامه، ومحاولات الوساطة، والعلاقات التي ربطت رجاله ببعضهم البعض وبالسلطان حسين كامل ثم السلطان أحمد فؤاد. بالإضافة إلى نشره الكثير من النصوص والخطابات المتبادلة، والأسرار الشخصية والعامة التي أحاطت بنشاط الوفد ودوره في الحركة السياسية خلال فترة خطيرة من تاريخ مصر المعاصر، لذلك يعد هذا الكتاب وثيقة شاهد عيان ومراقب ومشارك في الأحداث، الأمر الذي يضفي عليه قيمة تاريخية، ليس باعتباره تاريخا وإنما لكونه "مصدراً" من مصادر تاريخنا القومي.

* * *

- أما المجموعة الثانية التى حملت عنوان "صفحة من تاريخ مصر السياسى، مفاوضات عدلى كيرزون" فقد بدأ يوسف نحاس تسجيلها منذ عهد السطان أحمد فؤاد إلى عدلي يكن رئيس الوزراء الذي عرفت وزارته باسم "وزارة الثقة"، (مارس إلى ديسمبر ١٩٢١) بتشكيل وفد رسمي لإجراء مفاوضات مع بريطانيا في مايو ١٩٢١، كانت هذه أول جولة مفاوضات رسمية تجريها وزراة مصرية، بعد أن سبقتها جولة مفاوضات مع اللورد ملنر قام بها لفيف من الزعماء المصريين، يترأسهم سعد زغلول، قبل انقسام الوفد في لندن عام ١٩٢٠، لكنها فشلت ولم تحقق آمال الحركة الوطنية المصرية.

وقد أجرت وزارة عدلي هذه الجولة الرسمية مع اللورد كيرزون خلال الفترة من ١٦ يوليو إلى ١٩ نوفمبر ١٩٢١، وكان عدلي قد ضم إلى هيئة وفده مجموعة من المستشارين الفنيين، كان من بينهم الدكتور يوسف نحاس، باعتباره متخصصاً في المسائل المالية والاقتصادية والقانونية، وكان من عادة نحاس أن يسجل مذكراته عن الأحداث والوقائع التي شارك فيها فور حدوثها،

ظاهرها وخافيها، كما كان يسجل نصوص الخطابات المتبادلة والبيانات الرسمية في سياقها الزمني، الأمر الذي أتاح لنا مصدراً تاريخياً مهماً عن الفترة التي سجل فيها يومياته "من ٦ يوليو حتى ٢٢ نوفمبر ١٩٢١" أي منذ بارح الوفد الرسمي الاسكندرية ووصل إلى باريس ومنها إلى لندن بعد بضعة أيام، وحتى قطع عدلي المفاوضات وعاد بوفده إلى مصر في أواخر نوفمبر ١٩٢١.

ولم يكتف نحاس، الذي كان يمتلك حساً تاريخياً واعياً وتقديراً للدور السياسي الذي يقوم به الوفد، بتسجيل هذه اليوميات وإنما أضاف إليها ملحقاً وثائقياً تضمن الوثائق الرسمية للمفاوضات باللغتين العربية والفرنسية، منذ خطاب تكليف السلطان لعدلي بإجرائها، وتشكيل الوفد الرسمي، ثم نصوص وثائق قطع المفاوضات والتي تضمنت مشروع الاتفاق الذي عرضته الحكومة الإنجليزية على الوفد الرسمي، ورد الوفد عليه، والذي تضمن أسباب رفض عدلي وزملائه للمشروع، حتى التبليغ الذي قدمه المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي للسلطان فؤاد في ٣١ ديسمبر عام ١٩٢١، والذي فسر به موقف حكومة بلاده في المفاوضات وما انتهت إليه.

وخلفية الأحداث التي يعالجها هذا الكتاب تمثلها صورة مصر وقد انقسم وفدها الوطني إلى فريقين متنابذين: فريق يؤيد سعد زغلول والآخر يؤيد عدلي يكن، في أعقاب فشل مفاوضات الوفد مع اللورد ملنر في لندن (يونيو – نوفمبر ١٩٢٠) وكانت مسألة تأليف وزراة موثوق بها من جانب الوفد قد طرحت خلال مداولات أعضاء الوفد وهم في لندن، بينما كان سعد زغلول يخشى أن يتولى عدلي رئاسة هذه الوزارة، الأمر الذي يسحب البساط من تحت قدميه، وإن لم يرى عدد من أعضاء الوفد بأساً من تأليف عدلي لوزراة تقوم باجراء مفاوضات رسمية في ظل دعم شعبي من سعد ومؤيديه، أي تحظى بثقة الوفد جميعاً.

وعندما عرض السلطان على عدلي تأليف الوزارة وشكلت بالفعل، عرض عدلي على سعد زغلول المشاركة في المفاوضات التي ستجريها، وقدم سعد شروطه لقبول ذلك، فقبلها عدلي عدا شرط رئاسة سعد للوفد لصفته غير الرسمية، مما جعل اللورد اللنبي – المندوب السامي البريطاني –

ينصح عدلي بألا يعبأ لسعد وأن يمضي في طريقه، ولعل اللنبى كان يعلم أنه بتشجيع عدلي يساعد على استفحال الخلاف بينه وبين سعد، ذلك الخلاف الذي نتج عنه انقسام الأمة إلى سعديين وعدليين، وتراشق الزعماء بالاتهامات، وما شهدته البلاد من حوادث عنف دموية أفسدت جو المفاوضات.

والمعروف أن وزارة عدلي يكن الأولى كانت تضم كل العناصر المناوئة لسعد، فضمت حسين رشدي وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي ومدحت يكن وعبد الفتاح يحيى وجعفر والي وغيرهم ممن ألفوا حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر عام ١٩٢٢. وقد شكلت الوزارة وفداً رسمياً للتفاوض برئاسة عدلي نفسه، وضم كلاً من رشدي وصدقي ومحمد شفيق وأحمد طلعت ويوسف سليمان، كما ضمت مجموعة من المستشارين الفنيين كان من بينهم يوسف نحاس – كاتب هذه المذكرات ومؤرخ المفاوضات – وقد اعتذر عبد العزيز فهمي عن المشاركة فيها وكذلك لطفي السيد، وإن ظلا يبرقان إلى الوفد بين الحين والآخر لدعمه وتعضيده خلال سير المفاوضات.

المهم، جرت المفاوضات بالفعل في ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ وانتهت في ١٩ نوفمبر من نفس العام، أي استمرت نحو أربعة أشهر، فكانت مفاوضات مرهقة أظهر خلالها عدلي يكن من ضبط النفس وقوة الحجة ما استحق به إعجاب من يدرس تلك المفاوضات بروح الانصاف.. وقد بنى كيرزون مقترحاته و ملاحظاته كلها على شيىء واحد هو أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين، وفي خلالها رفض عدلي مشروع الحكومة الإنجليزية الذي رأي فيه الوفد الرسمي أنه لا يحقق الغاية التي ذهب للمفاوضة من أجلها، فقرر ألا يسترسل فيها.

لقد وجد الوفد أن الأحكام الخاصة بالمسألة العسكرية ليست إلا الإحتلال بعينه، ذلك الذي يذهب بكل معنى للاستقلال، ويقضي على السيادة الداخلية نفسها، أما مسألة العلاقات الخارجية لمصر، فقد سلم فيها بمبدأ التمثيل ولكنه أحاطه بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمراً وهمياً، ثم كان استبقاء لقب المندوب السامي أوضح في الدلالة على نوع التمثيل المقترح لمصر. وفي مسألة الامتيازات الأجنبية تشبثت الحكومة البريطانية بدعواها في تولي

حماية المصالح الأجنبية، كما أن منح المندوبين المالي والقضائي من حقوق التدخل في الشئون الداخلية لمصر يصل إلى حـد شـل سـلطة الحكومـة والبرلمان. أما مسألة السودان فإن النصوص الخاصة بها، رغم عدم بحثها، لا تكفل لمصر التمتع بما لها من حق السيادة الذي لا نزاع فيه ومن السيطرة على مياه النيل. وحسبما أورد يوسف نحاس "لقد وصف عدلي هذا المشروع بأنه وقح.. !!".

لقد بنت الحكومة الإنجليزية خطتها عى موقف معين تنتظره من عدلي يكن وممن يوالونه من رجال الوفد الذين انشقوا على التجمع الوفدي الكبير، والتي اعتقدت أنهم سيكونون أكثر تساهلا في المطالب الوطنية، لكن عـدلي خيب تقديرها، فكان موقفه في المفاوضات صلباً، ودفاعه عن حـق مصـر واضحاً وصريحاً، ولم يكن "جورج الخامس يفاوض جورج الخـامس" كمـا وصفه سعد زغلول في خطبة ألقاها قبل أن يبرح عدلى مصـر مـع الوفـد الرسمي إلى لندن. وعندما اقترح رئيس الوزراء الإنجليزي لويد جورج في نهاية المفاوضات أن يتم تأجيلها إلى أن تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءاً وألمح إلى التهييج الذي يقوم به سعد زغلول، فهم عدلي الإشـارة ورفـض التأجيل، خصوصاً إذا أريد به التمكن من نفي سعد لتستأنف المفاوضات بعد نفيه، وأضاف عدلي: إن اتخاذ مثل هذا التدبير ضد سعد باشا من شـأنه أن يعقد المسألة المصرية، وأن الأحكم أن تعمل الحكومة الإنجليزية على إرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالاً لتهييج أحد..

لقد كشفت هذه اليوميات اللثام عـن تطـور المفاوضـات الرسـمية، وفضحت تفاصيل مناورات الإنجليز وحقيقة نواياهم، وكيف راهنوا على شق صفوف الحركة الوطنية، كما كشفت عن معدن عدلي يكن ومقدرته وكفايتـه كمناضل سياسي ووطني عنيد، وأبانت عن جانب مهم مـن نشـاط حسـين رشدي ودوره الوطني.

ومن هنا تكتسب كتابة الدكتور يوسف نحاس أهميتها العلمية والوطنية، لتمرسه في الكتابة، ولنشاطه العام، وبحكم تجربة اشتراكه العملي في الحركة الوطنية والسياسية قبل أحداث ثورة ١٩١٩ وفي أعقابها، وبحكم وعيه بأهمية تسجيل مذكراته وذكرياته كشهادة للتاريخ عن فترة من أهم فترات النضـال

الوطني، والتي باتت تمثل مصدراً مهماً من مصادر ذلك التاريخ، وفي مرحلة لم تكن فيها عادة كتابة السياسيين والقادة لمذكراتهم قد ترسخت في تاريخنا، بالرغم من الإسهامات التي قدمها محمد عبده ومحمود فهمي وأحمد شفيق وغيرهم... وبالرغم من أن نحاس قد سجل هذه المذكرات حين وقوع الأحداث أولاً بأول، إلا أنه لم يشأ أن ينشرها في حينها، ربما لتدافع الأحداث، أو لانشغاله، أو خشية إثارة جدل كان في غنى عن التورط فيه، ولعله وقد تقدم به السن (٧٥ عاماً) خشي من فقدانها، فرأى نشرها عامي ١٩٥١ و١٩٥٢، أي بعد نحو ثلاثين عاماً من تسجيلها كشهادة لخدمة التاريخ الوطني.

ويبقى من واجبنا أن نحيي روح الدكتور يوسف نحاس الذي أمدنا بهذه اليوميات التي كشفت الستار عن تفصيلات لها أهميتها الكبيرة في فهم تطور الأحداث والوقائع والمحاولات التي جرت والجهود التي بذلت، فترك لنا مصدراً مهما من مصادر دراسة صفحة من صفحات نضالنا الوطني، بنجاحاتها وإخفاقاتها، في سبيل الحرية والاستقلال.

* * *

هاشيتان (الفصل السادس):

(*) ينبغي الإشارة إلي اعتماد هذه الدراسة بشكل أساسي على مؤلفات الدكتور يوسف نحاس وخاصة كتبه الثلاثة: الفلاح، حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ١٩٢٦؛ وأيضا: صفحة من تاريخ مصر السياسي في العصر الحديث، مفاوضات عدلي- كرزن، القاهرة ١٩٥١؛ ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه عن ثورة ١٩١٩، القاهرة ١٩٥٢.

(**) كان يوسف نحاس يهوديا مصريا، راجع كتاب عرفة عبده علي: يهود مصر، من الخروج الأول إلى الخروج الثاني، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠ حيث يذكر ص ٢٦٦ أن الدكتور يوسف نحاس بك أحد كبار رجال الأعمال ومصدري القطن، وسكرتير النقابة الزراعية المصرية، وعضو المجلس الاستشاري بوزارة الزراعة، وأنه كان يقيم في ٧ شارع شمبليون بالقاهرة.

الفصل السابع

من رواد المدرسة الأكاديمية الوطنية

- محمد شفيق غربال
- محمد رفعت

الفصل السابع

من رواد المدرسة الأكاديمية الوطنية

شهدت حركة كتابة التاريخ في مصر في العقود الأولي من القرن العشرين مدرسة وطنية مصرية "أكاديمية" لكتابة التاريخ المصرى الحديث والمعاصر بدأت تبرز وتتشكل ملامحها فى أعقاب ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ أى أنها ارتبطت بتطور الحركة الوطنية التى واجهت النفوذ الإستعمارى البريطانى، كما أنها ارتبطت أيضاً بمعركة تمصير الجامعة المصرية، خاصة بعد ضمها إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٥، تلك المعركة التى سعت لإحلال الأساتذة المصريين محل الأساتذة الأجانب الذين كانت غالبيتهم من الإنجليز والفرنسيين، وحينذاك برزت أسماء أسماء لطفى السيد وطه حسين وسليم حسن ومحمد كامل مرسى ومصطفى عبد الرازق، كما برزت أسماء المؤرخين المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفى طليعتهم محمد رفعت ومحمد صبرى وشفيق غربال..

وفيما يتصل بمؤرخى مصر الحديثة فقد كان الأستاذ محمد رفعت بداية لجيل من المؤرخين الأكاديميين عندما ابتعث إلى بريطانيا ليدرس فى ليفربول ويعود منها بدرجة الماجستير فى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم يلعب دوراً مهماً فى تعريب وتأليف الكثير من الكتب التاريخية لوزارة المعارف، يليه مؤلفنا الدكتور محمد صبرى الذى أعد دراسته المهمة عن ثورة ١٩١٩ التى نشرها بالفرنسية وقت اشتعال الثورة ليثبت أنها ثورة وطنية عامة، ثم أعقبها بدراسة عن نشأة الروح القومية التى حاز بها درجة الدكتوراة من جامعة السوربون عام ١٩٢٤ ليصبح فى طليعة هذا الجيل من المؤرخين الوطنيين المحترفين، الذين مارسوا الكتابة التاريخية استناداً إلى المنهج العلمى وقواعده، وثالث فرسان هذه الكوكبة كان الأستاذ محمد شفيق غربال تلميذ المؤرخ البريطانى الكبير أرنولد توينبى، الذى أعد دراسته للماجستير عن "بداية المسألة المصرية وظهور محمد على" بجامعة لندن عام ١٩٢٨، وأصبح أول مصرى تولى وظيفة أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة

المصرية. ومن خارج الجامعة ظهر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الذى وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ الحركة القومية المصرية بين عامى ١٩٢٩ – ١٩٥٩.

نحن إذن فى أعقاب ثورة ١٩١٩ أمام جيل جديد من المؤرخين ممن درسوا خارج مصر وقدموا دراساتهم، منطلقين من شعور قومى راسخ، مستندين إلى أسس المنهج العلمى الحديث ليسهموا فى نهضة الكتابة التاريخية المصرية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، مشاركين فى إعادة تشكيل الحياة الفكرية فى مصر، حين نقلوا إليها طرائق البحث العلمى التى عرفها العالم الغربى المتطور فهضموها وتمثلوها وطبقوها عند تناولهم تاريخ مصر وأمتهم العربية الإسلامية، إنه جيل شكل نقلة فى حركة التفكير التاريخى فى مصر، ابتعدت بها عن المنهج الكلاسيكى الذى درج عليه كتاب السير والحوليات والمغازى والخطط والآثار والتراجم، ورسَّخت أسس الكتابة العلمية للتاريخ. وسوف يختص هذا الفصل بالكتابة عن كل من محمد شفيق غربال ومحمد رفعت، ذلك لأن الفصل التالي سوف يختص بمحمد صبري السوربوني.

محمد شفيق غربال:

ولد محمد شفيق غربال بالإسكندرية فى يناير عام ١٨٩٤ فى حى يحمل اسم عائلته (غربال) وتوفى فى أكتوبر ١٩٦١، ثم واصل تعليمه الابتدائى فى هذا الحى، ثم واصل تعليمه الثانوى بمدرسة رأس التين، والتحق بعدها بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة، تلك المدرسة التى خرجت لمصر عدداً من رواد النهضة الأدبية والعلمية، منهم الدكتور أحمد زكى وإبراهيم المازنى والشاعر عبد الرحمن شكرى ومحمد فريد أبو حديد وعبد الحميد العبادى وغيرهم.. وقد أتم دراسته بها عام ١٩١٥ ليحصل على بعثة حكومية لدراسة المواد الاجتماعية والتاريخ فى جامعة ليفربول بإنجلترا، حيث حاز درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف عام ١٩١٩، وعاد إلى مصر ليعمل مدرساً بالتعليم الثانوى بالإسكندرية لنحو ثلاث سنوات، ابتعث بعدها

إلى إنجلترا مرة أخرى لاستكمال دراسته العليا، فالتحق بمدرسة الدراسات التاريخية التابعة لجامعة لندن.

وفى جامعة لندن التقى بالمؤرخ الكبير "أرنولد توينبى" الذى أعجب بكفاءته فأشرف على رسالته التى نال بها درجة الماجستير عام ١٩٢٤ فى موضوع عنوانه "بدايات المسألة المصرية وصعود محمد على"
"The Beginnings of The Egyptian Question and the Rise of Mohamed Ali"
التى نشرت فى لندن عام ١٩٢٨ ولم يقدر لها أن تترجم إلى العربية رغم أهميتها، ليس فقط لأنها أهم أعماله المبكرة، ولكن لأنها كانت من الكتابات الرائدة الموثقة التى عالجت فترة مهمة من تاريخ مصر هى الفترة الواقعة ما بين حملة بونابرت عام ١٧٩٨ وصلح بوخارست بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨١٢، فربطت الدراسة بين أحداث مصر والموقف الدولى، كما ربطتها بالمسألة الشرقية وتاريخ الدولة العثمانية. وقد أهدى غربال رسالته إلى توينبى باعتباره "معلماً عظيماً وأستاذاً ملهماً".

بعد أن نال غربال درجة الماجستير لم يقدر له أن يتم دراسته لمرحلة الدكتوراه، حيث انتهت مدة بعثته، فعاد إلى مصر عام ١٩٢٥ ليعين مدرساً للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا حتى عام ١٩٢٩ عندما نقل أستاذاً مساعداً للتاريخ الحديث بكلية الآداب بالجامعة المصرية، فى الوقت الذى كان فيه الأساتذة الأجانب يحتلون معظم كراسى الأستاذية ، فى التاريخ الحديث خلفاً للمؤرخ الإنجليزى "آرثر جرانت" ليصبح أول مصرى يتولى هذا المنصب الرفيع، ثم لم يلبث أن انتخب عميداً لكلية الآداب عام ١٩٣٩ خلفاً للدكتور طه حسين، لكنه سرعان ما نقل إلى وزارة المعارف بعد نحو عام، ليعمل فى خدمة التربية والتعليم كوكيل مساعد للوزارة حتى عام ١٩٤٢، حين أعادته وزارة النحاس باشا للعمل بالجامعة مرة أخرى لمدة ثلاث سنوات، عاد بعدها مستشاراً لوزارة المعارف، فوكيلاً لها، ثم نقل وكيلاً إلى وزارة الشئون الاجتماعية لفترة قصيرة، وإن حرص على أن يظل أستاذاً غير متفرغ بالجامعة حتى بلغ السن القانونية عام ١٩٥٤. وكان من الواضح أن حفاظه على استقلاليته وعدم تورطه فى الحياة الحزبية -

بالرغم من ميله المعروف إلى حــزب الســعديين خصــوم الوفــد – كــان ذلك وراء كثرة تنقله ما بين الجامعة ووزارة المعارف.

ومن المعروف أن غربال أثناء عمله بوزارة المعارف لم يأل جهداً فى حركة التعريب والتمصير للمقررات التاريخية، كما قام بعدد من الإنجازات العلمية المهمة، حين ساهم فى تأسيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٤٥ وأصبح نائباً لرئيسها فرئيساً لها عام ١٩٥٦. وفى نفس العام اختارته جامعة الدول العربية رئيساً لمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لها، كما تولى رئاسة قسم الدراسات التاريخية به، خلفاً للأستاذ قسطنطين زريق، وقد اختار صفوة من العلماء ليحاضروا فى المعهد، ودرس لجيل من المؤرخين العرب الذين ترأسوا أقسام التاريخ بالجامعات العربية.

وكان غربال عضواً نشطاً فى جمعية الآثار القبطية المصرية، والجمعية الجغرافية المصرية، والمجمع العلمى المصرى، ومجمع اللغة العربية، كما كان عضواً مؤسساً فى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، والمجلس الأعلى للآثار، وقد مثل مصر فى عدد من المؤتمرات التاريخية العالمية، وانتخب عضواً فى المجلس التنفيذى لليونسكو (١٩٤٦– ١٩٥٠) ممثلاً للشرق الأوسط.

وقد كرمته الدولة فمنحته جائزتها التقديرية فى العلوم الاجتماعية عندما رشحته جامعة عين شمس عام ١٩٦٠ لنيلها، أى قبل وفاته بنحو عام، وكان قد دعا أستاذه توينبى إلى مصر لقضاء عطلة الشتاء، لكن القدر لم يمهله فتوفى فى أكتوبر عام ١٩٦١ بعد مرض قصير، فرثاه أستاذه بمقال فى جريدة "التيمز" رثاء علمياً رفيعاً فور علمه بوفاته، وعندما جاء إلى مصر شارك فى حفل تأبينه بمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

• • •

لم يترك غربال مؤلفات كثيرة، رغم أنه عاش مؤرخاً ومات مؤرخاً، لقد تعرض لما تعرض له أمثاله من مناصب قيادية تسعى إليه ولا يسعى إليها، ولكنه كان يأخذ ذلك بشىء من الرفق، ولم ينس أو يتناسى جذوة المؤرخ الكامنة فيه. لقد كان مؤمناً بأن تعليم ومحاورة تلاميذه أكثر أهمية من

تأليف الكتب، فأصبح أبرز تلاميذه أعلاماً في المدرسة التاريخية الحديثة وهم أحمد عزت عبد الكريم وعبد العزيز الشناوى ومحمد رفعت رمضان وأحمد الحته وحسن عثمان وعلى الجريتلى ومصطفى عفيفى وأبو الفتوح رضوان وإبراهيم عبده وغيرهم.

ويعد شفيق غربال أبرز رواد المدرسة العلمية الحديثة لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تلك المدرسة التى برز منها الدكتور محمد صبرى "السوربونى" والأستاذ محمد رفعت، ممن تلقوا دراساتهم العليا فى أوربا خلال العشرينيات وعادوا ليعملوا بالجامعة المصرية وليؤسسوا جيلاً من المؤرخين الأكاديميين، وإن كانوا قد تأثروا بالفكر الليبرالى وما يرتبط به من تمجيد لدور الفرد ودور الصفوة أكثر من تأثرهم بالمدرسة الاجتماعية التى كانت قد برزت فى حقل الدراسات التاريخية منذ أوائل القرن العشرين.

وتتمثل أهمية شفيق غربال فى حركة التفكير التاريخى فى مصر فى أنه يمثل نقلة لها وزنها، وفي أنه ترك انطباعات حية فى تفكير ونهج ممن تتلمذوا عليه، لقد كان يمثل فى حد ذاته – وفقاً لما قاله عنه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى – ثورة فى المنهج التاريخى فى المشرق العربى، فهو يتميز بذهن ذكى غنى بشتى المعلومات، وقدرة على التركيز والتلخيص وعلى التركيب والتحليل إلى جنوح للتعميق المتوغل إلى واقعية ساطعة ودقة فى النقد. لقد كان غربال بعيداً كل البعد عن المنهج الكلاسيكى الذى درج عليه كتاب السير والتواريخ والمغازى والخطط والآثار والتراجم فى العالم الإسلامى: سند دراساته بتفهمه لطبيعة عمله ومدارسه فى الشرق والغرب، وطعَّمه بشيء من التذوق الأدبى – الغنى، مع توسيع لقاعدة المعرفة التاريخية بالأدب والفلسفة وعلوم النفس والاجتماع.

أما الدراسات والكتب التي خلفها غربال: فإلى جانب رسالته عن المسألة المصرية وصعود محمد على (١٩٢٨) نشر دراسته عن "الـجنرال يعقوب والفارس لاسكارس ومشروع استقلال مصر سنة ١٨٠١" وذلك عام (١٩٣٢) ثم أعقبها بتحقيقه ودراسته لمخطوطة "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى الرزنامجى" التي نشرها عام ١٩٣٦ تحت عنوان "مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨– ١٨٠١"

وفى عام ١٩٤٤ نشر غربال كتابه صغير الحجم عظيم الفائدة "محمد على الكبير" الذى قدم فيه دراسة عميقة لأحوال المجتمع المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مع تقص دقيق لما طرأ عليه من تغييرات كبيرة خلال هذه الفترة، لم يجعل محمد على شخصية تتحرك فى الزمان والمكان، ولكن جعله محور لدراسات تبدأ بمصر العثمانية ثم الحملة الفرنسية، وتنتقل إلى أوربا والدولة العثمانية، ثم إلى أحوال المجتمع المصرى كما تسلمه محمد على، ثم تحول هذا المجتمع وفق ما أرتأته له مشيئة هذا الباشا، الذى استطاع إقامة سلطة مركزية تجمع كل القوى المتصارعة فى إطار واحد والنهوض بحركة إصلاح وعمران واسعة فى كل المجالات، معتمداً على القوة والعلم والمال، وليس على القوة العسكرية وحدها ، وإن أبدى غربال ميلاً نحو إنجازات محمد على حادت به عن الموضوعية في بعض القضايا التي تناولها.

ومع بداية الخمسينيات انجذب شفيق غربال من دراسة القرن التاسع عشر إلى التاريخ المعاصر، فألف كتابه عن تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية، الجزء الأول، الذى تناول الفترة ١٨٨٢ – ١٩٣٦، ونشره عام ١٩٥٢ ولم يشأ الأستاذ أن يكتب جزءاً ثانياً يصل به إلى عام ١٩٥٤ حيث وقعت اتفاقية الجلاء، ربما لقرب عهد المؤلف ومعاصرته للأحداث مما قد يبتعد به عن التجرد والموضوعية، لذلك ترك ذلك لتلاميذه لينجز أحدهم، وهو الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الموضوع، عندما أصدر عام ١٩٦٨ كتابه "العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦ – ١٩٥٦".

وفى عام ١٩٥٧ ألقى غربال مجموعة من المحاضرات فى الإذاعة الأوربية، نشرت فى أصلها الإنجليزى تحت عـــنوان The Making of Modern Egypt ترجمها الأستاذ محمد رفعت ونشرت تحت عنوان "تكوين مصر" كشف فيها عن عشقه لمصر خلال عصورها جميعاً.. "مصر التى تسمو فوق هامات الحقب والعصور" وقد رصد فى محاضراته هذه موضوعات الاستمرار والتغير فى تاريخها، الحكومة والمجتمع، الإنسان والمجتمع، المدينة والريف فى تاريخ مصر، مصر والعهد القديم، مصر الهلينية ومصر المسيحية، مصر والإسلام وأخيراً مصر والغرب. وفى هذا

العمل – كما يقول الدكتور محمد صابر عرب فى تقديمه لطبعة دار الكتب له عام ٢٠٠٨ – وضع غربال يده على مفاتيح الشخصية المصرية، سواء من حيث المنهج الذى استخدمه أو من حيث الموضوعات التى تناولها، تلك الشخصية التى صاغها المصريون منذ بداية تاريخهم الطويل، حيث أعادوا صياغة كل الثقافات التى مرت عليهم بما يتلاءم مع تلك الشخصية الحضارية التى أذابت ما – ومن وفد إليها ولم تذب فيهم. لقد كان غربال يرى أن "العملية التاريخية" هى نتاج تفاعل متواصل بين اختيارات واندفاعات وإنجازات "الجموع" وبين إرادات "أفراد" بعينهم يصبحون رموزاً أو قادة أو زعماء وصفوة بفضل إبداعهم لأنواع جديدة من الحلول للتحديات القائمة أو المستجدة أمام المجتمع.

* * *

وكان آخر ما نشر لغربال كتاب "من زاوية القاهرة" الذى ضم مجموعة من أحاديثه الإذاعية الأخيرة قبيل وفاته، فقد شاءت المراقبة الثقافية بالإذاعة المصرية – التى دأبت على نشر مختارات من أحاديث كبار الكتاب والمفكرين – أن تنشر هذه المجموعة التى كان غربال قد اختار عنوانها قبل وفاته، ذلك العنوان الدال الذى يشير إلى توسط مصر العالم العربى جغرافياً، فهى المرآة الصادقة لظاهرة عربية عامة، ظاهرة خلاصتها تركيب عجيب بين العناصر الأصيلة والعناصر الوافدة، فمن هذه الزاوية أطل غربال على عدد من رواد الفكر الإنسانى ممن أضاءوا للبشرية سبل الخير والحق والجمال، منذ سقراط حتى الأفغانى. وقد تناولت الأحاديث ما يتصل بالعرب وتاريخهم، فجاءت رداً علمياً رصيناً على ما يوجه للعرب من افتراءات، وما يلصق بتاريخهم من أكاذيب وأضاليل للحط من شأنهم ومكانتهم فى التاريخ، فجعل الأستاذ يبرز كيف أضاف العديد من المفكرين العرب إلى الحضارة الإنسانية وتراثها الأخلاقى والعلمى إسهامات شتى.

ومما يذكر لشفيق غربال أنه أشرف على تحرير "الموسوعة العربية الميسرة" التى أصدرتها مؤسسة فرانكلين، كما ترجم كارل بيكر عن "المدينة الفاضلة"، فضلا عن مراجعته وتقديمه لعدد من المؤلفات التاريخية والأدبية المترجمة عن اللغة الإنجليزية.

وفيما يتعلق بموقف غربال من قضية تفسير التاريخ، فقد كان يرى أن من الإسراف وضع قانون ثابت يفسر حركة المجتمعات البشرية التي هى المادة الحية للتاريخ بمعناه الواسع، فالإنسان ليس آلة صماء يسهل التحكم فيها، فاختلف بذلك عن أستاذه "توينبي" الذي بنى دراسته للتاريخ على قانون ثابت يقوم على التحدي والاستجابة، ذلك القانون الذي لقي نقدا رغم قيمة الجهد الكبير الذي قام به توينبي.

لقد كان غربال مدركا لذلك، فلم يشأ أن يخضع لفلسفة تاريخية معينة، وجعل يأخذ من كل تفسير بقدر طبقا للملابسات التي تحيط بموضوعه، وحيثما تصادفه قضية كبرى من قضايا التطور الاجتماعي، نجده يستشهد بآراء كبار المفكرين التي قد تفسر الزوايا المختلفة لهذه القضية، دون أن يربط نفسه كليا بهذا أو بذاك.

لقد كان غربال دون شك على علم وثيق بأهم المناهج التاريخية وبالاتجاهات المختلفة لكبار المفكرين، لكن طبيعته السمحة واتساع أفقه وإيمانه الواضح بحرية الإنسان، جعله يتحرز من الانتماء لمدرسة معينة في تفسير التاريخ.

ذلكم هو محمد شفيق غربال، المؤرخ الأديب، والمفكر الوطني، أحد المؤسسين الرواد لنهضة الكتابة العلمية لتاريخ مصر المعاصرة خلال القرن العشرين.

محمـد رفعت:

أما محمد رفعت (١٨٨٩–١٩٧٥٠) فقد ولد بأسيوط عام ١٨٨٩ لأسرة أصولها أرستقراطية تركية، وقد بدأ حياته بالالتحاق بكتاب القرية حيث حفظ ما تيسر له من القرآن الكريم ثم التحق بالمدرسة الابتدائية، وعندما أتم شهادتها انتقل إلى المدرسة الثانوية بأسيوط، ليدرس بعد ذلك فى القسم الأدبي بمدرسة المعلمين العليا. سافر بعد ذلك فى بعثة دراسية من وزارة المعارف إلى جامعة ليـــفربول بإنجلترا قبل الحرب العالمية الأولى، وهناك زامله محمد شفيق غربال الذى درس معه فى نفس الجامعة، وقد نال رفعت درجة

الماجستير في رسالة عن "تاريخ مصر فى عهد محمد على" تحت إشراف الأستاذ تشارلز وبستر، ثم عاد إلى القاهرة مع نهاية الحرب.

وفى نفس الفترة التى درس فيها رفعت وغربال في إنجلترا تقريباً كان محمد صبري "السوربوني" يدرس فى فرنسا لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة السوربون، وقد عاد ثلاثتهم إلى مصر ليكونوا الجيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين ممن درسوا في أوربا، وعادوا إلى بلدهم ليلعبوا أدواراً مهمة كمدرسين وإداريين، وليساهموا في تشكيل سياسة التعليم العام في مصر. وكان محمد رفعت أول من كتب منهم التاريخ باللغة العربية. وقد بدأ حياته مدرساً بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة لفترة، انتقل بعدها محاضراً بمدرسة المعلمين العليا التى كان قد درس بها، إلى أن عين أستاذاً للتاريخ بقسم الصحافة بكلية الآداب، فأستاذاً بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، كماكان منتدباً للتدريس بجامعة الإسكندرية.

وقد تدرج في المناصب الإدارية من ناظر لإحدى المدارس الثانوية إلى وظيفة مراقب لتعليم البنات بوزارة المعارف عام ١٩٣٥، وانتدب ضمن لجنة تضم عدداً من قادة التعليم، شكلت "مكتباً فنياً" قام بتطبيق "تقرير التعليم الثانوي" الذى أصدره أحمد نجيب الهلالى وزير المعارف آنئذ، هذا التقرير الذى أحل نظام شهادة "الثقافة" بعد أربع سنوات محل شهادة "الكفاءة" التى كانت تنال بعد ثلاث سنوات، وبعد أن بلغ السن القانونية، أختير مستشاراً فنياً لوزارة المعارف، كما أصبح المدير العام للتعليم الثانوى منذ عام ١٩٤٦ بعد أن تقلد عدداً من الوظائف المهمة فى وزارة المعارف، بلغ فيها مكانة مرموقة أهلته فى النهاية لأن يعين وزيراً للمعارف فى وزارة نجيب الهلالي الأولى (أول مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢) ثم وزارته الثانية التى لم تستمر لأكثر من يومين (٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢) بسبب قيام ثورة ٢٣ يوليو، وكان قد نال الباشوية. ومنذ ذلك التاريخ انتهت حياته الإدارية ليتفرغ لكتابة مؤلفاته وللأنشطة الثقافية العامة التى مارسها حتى وفاته في أغسطس ١٩٧٥.

وقد شغل منصب رئيس قسم البحوث والدراسات الجغرافية والتاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في أواخر الخمسينيات، كما عين عضواً بمجمع اللغة العربية منذ عام ١٩٦٧، حيث

لعب دوراً مهماً كمقرر للجنة ألفاظ الحضارة ولجنة التاريخ، وكان له دور نشط في المجمع برز في إخراج المصطلحات الجديدة، وفي إلقاء البحوث والمحاضرات فى جلسات المجمع والتى نشرت فى مجلته، ومن أبرزها بحثه "الإطار التاريخي للقرآن الكريم". كما دأب على إلقاء مجموعة من الأحاديث الإذاعية التى تناولت قضايا التاريخ والثقافة العامة، كذلك ترجم مجموعة أحاديث لصديقه شفيق غربال كان قد ألقاها فى الإذاعة الأوربية، ونشرت تحت عنوان "تكوين مصر" عام ١٩٥٧.

وعندما ضُمت الجامعة (الأهلية) إلى وزارة المعارف العمومية عام ١٩٢٥ لم تكن هناك كوادر مصرية تكفي لتمصير الجامعة آنذاك، لذلك اعتمدت على الأساتذة الأجانب لفترة، كماكان التدريس فيها باللغات الأجنبية خاصة اللغتين الإنجليزية والفرنسية، حتى فى مقررات التاريخ القومي، كماكان رئيس قسم التاريخ فى الجامعة المصرية أجنبياً حتى عام ١٩٣٦، إلى أن بدأ الرعيل الأول من المؤرخين المصريين، الذين درسوا فى الغرب، وعلى رأسهم رفعت وغربال ومحمد صبري، يجدون سبيلهم إلى التدريس بالجامعة، ويحلون تدريجياً محل الأساتذة الأجانب، وفى المقابل، خارج الجامعة، كان الملك فؤاد قد استعان عام ١٩٢٥ بفريق من المؤرخين الأجانب مثل دوان وساماركو ودودويل وكرابيتس وشارل رو وغيرهم... لكتابة تاريخ الأسرة العلوية، باعتبارها صانعة مصر الحديثة، وقد عرفت هذه المدرسة "بالمدرسة الملكية". غير أن رفعت وزميليه شفيق غربال ومحمد صبري – أخذوا على عاتقهم خلق مدرسة تاريخية وطنية سواء فى الجامعة، أو من خلال وظائفهم التى شغلوها ومؤلفاتهم التى أعدوها لتدرس فى وزارة المعارف.

وقد كان محمد رفعت من المهتمين على نحو خاص بتعريب كتب التاريخ، لكنه قرر أن يكتب دراساته باللغة العربية ، كرد فعل لكتابات المدرسة الملكية التى كتبت التاريخ المصري بلغات أجنبية، وقد كتب مدافعاً عن قراره الكتابة بالعربية بأنه شعر أن من واجبه أن يترجم ما كتبه إلى اللغة العربية، مع الاكتفاء ببعض المقالات باللغة الإنجليزية بين الحين والآخر. وكان يرى أن الوطنيين في أى دولة هم الأقدر على التعبير عن

المشاعر الحقيقية وعن ردود أفعال شعوبهم تجاه الأفكار والأحداث التى تواجههم. ومن هنا لعب رفعت دوراً مهماً في تعريب مقررات التاريخ فى المدارس، وكان من المعلمين الأوائل الذين لقنوا جيل الشباب من الطلاب والمثقفين الدروس الأولى فى التاريخ القومي والتاريخ العام وفقاً للمناهج الحديثة.

ومن المعروف أن محمد رفعت لم يتوقف عن الكتابة التاريخية خلال الأربعينيات والخمسينيات، فكتب مقالات تناولت موضوعات إقليمية ودولية عديدة، خاصة فى مجلة الكاتب المصري التى كان يرأس تحريرها طه حسين، وإلى جانب مقالاته ومحاضراته العامة فى الندوات الثقافية، وله العديد من الكتب، بعضها مدرسي والآخر عام فى مجال التاريخ السياسي، منها كتابه عن "التعاون الدولي والسلام"، وكتاب "معالم تاريخ العصور الوسطى"، وكتاب "معالم تاريخ أوربا الحديث"، وكتاب "التربية الوطنية للمدارس الثانوية".

أما عن أبرز مؤلفات محمد رفعت فهناك كتابه الذى نشره بالإنجليزية عام ١٩٤٧ فى لندن تحت عنوان "The Awaking of Modern Egypt" الذى رأى فيه أن تطور مصر قد تم بفضل حكامها من أسرة محمد على، وقد ذكر أنه حذف من هذه الدراسة التفاصيل الزائدة التى تجعل من التاريخ علماً تراكمياً صعب التناول، كما كان شديد الاهتمام بتفسير الحقائق أكثر من الاهتمام بترتيبها وعرضها. وفى هذا الكتاب يشيد رفعت على نحو خاص بالخديو إسماعيل، كما تناول بالتحليل العلمي أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية، كذلك قدم تفسيرات علمية مهمة للعديد من الظواهر والتطورات الاجتماعية.

أما كتابه عن "تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة" الذى بدأ تاليفه ونشر عام ١٩٢٠ وتوالت طبعاته المزيدة بعد ذلك، فقد ظل مقرراً على طلاب مدرسة المعلمين العليا والمدارس الثانوية منذ العشرينيات وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى القرن الماضى. وقد ذكر أنه اتبع فيه أسلوباً سهلاً يستهدف الوحدة التاريخية ورصد اتجاه السياسة العامة، وربط الأسباب بالمسببات وإغفال التفاصيل المملة، وإبداء النقد حسب الحقائق المقررة، لا

حسب ما تمليه العواطف. أما كتابه "التيارات السياسية فى حوض البحر المتوسط" والذى كانت أبحاثه فصولاً نشرت بمجلة "الكاتب المصري" أعدها استجابة لدعوة طه حسين، فقد استكملها وأصدرها فى كتاب عام ١٩٤٩ فى طبعته الأولى، ثم أضاف إليه فصولاً جديدة أوثقت الصلة بين التاريخ والسياسة وتابع الأحداث حتى أوصلها إلى وقت صدور طبعته الثانية عام ١٩٥٩. وقد قدم رفعت فى هذا الكتاب معالجة تاريخية للتطورات التاريخية والعلاقات الدولية بين دول البحر المتوسط وشعوبه عصراً بعد عصر مع ربطها بتطورات السياسة المعاصرة.

ومن أهم مؤلفاته كذلك كتاب "التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة" الذى نشره عام ١٩٦٤ ليعالج فيه مسألة التوجيه السياسي الذى كان له أبلغ الأثر في تطوير الفكرة العربية ومحاولة بلوغها الغاية المنشودة بالوحدة أو بالاتحاد، وقد عرض في الكتاب الصورة العامة لمراحل تطور الفكرة العربية وما أصابها من نجاح أو إخفاق، كما أبرز أدوار النضال من أجل تحقيقها، فضلاً عن دراسته لحركات التحرير في الوطن العربي ضد الاستعمار، مع الاهتمام على نحو خاص بدور مصر في تبنى الفكرة العربية.

• • •

مراجع الفصل السابع

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غربال مؤرخا، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٩٦٣.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: محمد شفيق غربال أستاذ جيل وصاحب مدرسة، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٩٧٢.

(٣) عبد المنعم الجميعي: اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٩٤.

(٤) علي بركات: التاريخ وقضايا المنهج، دراسة في منهج بعض المؤرخين المصريين من جيل الرواد، مجلة قضايا فكرية، يوليو ١٩٩٢.

(٥) محمد رفعت: تاريخ مصر في الأزمنة الحديثة، القاهرة ١٩٢٠.

(٦) ـــــــــــــ: التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، القاهرة ١٩٤٩.

(٧) ـــــــــــــ: التوجيه السياسي للفكرة العربية، القاهرة ١٩٦٤.

(٨) محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، القاهرة ١٩٤٤.

(٩) ـــــــــــــ: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة ١٩٥٢.

(١٠) ـــــــــــــ: تكوين مصر، القاهرة ١٩٥٧.

(١١) ـــــــــــــ: من زاوية القاهرة، القاهرة ١٩٦٢.

(١٢) محمد مهدى علام ومحمد حسن عبد العزيز(إعداد): المجمعيون فى خمسة وسبعين عاماً، القاهرة ١٩٩٤.

(13) Gorman, Antony, Historian, State and Politics in Twentieth Century Egypt, London 2003.

* * *

الفصل الثامن

محمد صبرى "السوربونى"

والتأصيل العلمى للتاريخ القومى

الفصل الثامن

محمد صبرى "السوربونى"

والتأصيل العلمى للتاريخ القومى

لعل من الواجب أن نبدأ بتقديم سيرة موجزة للدكتور محمد صبري، تلقى الضوء على نشأته وتكوينه العلمي والثقافي والوظائف التي شغلها.. وحسب روايته شخصياً، وما ورد في بطاقة هويته فإنه ولد في ٩ يوليو عام ١٨٩٤ غير أن كاتب سيرة حياته – أحمد حسين الطماوي[١] – والذي كان صديقاً له وقريباً منه، يرجح أنه ولد نحو عام ١٨٩٠ استناداً إلى تقريظ نشر عن أول كتاب أصدره محمد صبري عن "شعراء العصر" بين عامي ١٩١٠، ١٩١٢ ورد به أنه ألفه وهو لم يتجاوز العشرين إلا بقليل، ومن ثم يكون قد ولد نحو عام ١٨٩٠ على وجه التقريب.

والمعروف أنه ولد بالمرج (جزيرة القلج) وهي من بلدان مديرية القليوبية، لأب كان مفتشاً للزراعة في تفاتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة على قدر واضح من اليسر. وقد تلقى تعليمه الأول بالمرج، لينتقل بعد ذلك إلى القاهرة حيث تلقى التعليم الإبتدائي في مدرسة النحاسين التي تحيط بها الآثار الإسلامية من العصر المملوكي، ثم انتقل منها إلى الخديوية الثانوية حيث درس بها ثلاث سنوات (١٩١٠ – ١٩١٢) وخلال هذه المرحلة تفتحت ملكاته الأدبية على حب الأدب والشعر، ذلك الحب الذي صرفه عن إتمام دراسته النظامية بالمدرسة، مما اضطره إلى متابعة دراسته بالمنزل ليحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٣.

ويبدو جديراً بالملاحظة أنه كان يختلف إلى أدباء عصره وشعرائه، هؤلاء الذين عرفوا "بشعراء الوطنية" آنذاك، حين كانت مصر تشهد موجة جديدة من موجات حركتها الوطنية ضد سياسة الاحتلال البريطاني في بداية القرن العشرين، استجابة لحركة البعث التي نفخ فيها مصطفى كامل من روحه. وكان فتانا ينسخ أشهر القصائد ويدرسها، حتى تفجرت لديه ملكة

القريض، فنشر أول قصيدة له فى "الأهرام" عن الحـــرب الإيطاليـــة علـــى طرابلس عام ١٩١١ وكان عنوانها "يا بنت روما" كما نشر فى صحيفة المؤيد بعضاً من قصائده وإن لم يداوم على نظم الشعر منجذباً إلى الدراسات الأدبية والتاريخية.

وفى سن مبكرة، بينما كان لا يزال طالباً بالخديويـــة الثانويـــة عـــام ١٩١٠، أصدر كتابه الأول "شعراء العصر" الذى كتب مقدمة جزئـــه الأول الأديب مصطفى لطفى المنفلوطى، بينما كتب الشاعر جميل صدقى الزهاوى مقدمة جزئه الثانى الذى صدر عام ١٩١٢، وفى هذا الكتاب قـــدم خلاصـــة منتخبة من الشعر لعدد من الشعراء فى مختلف الموضوعات، بعد أن تـــرجم لكل منهم كما كان "يؤرخ" لكل قصيدة ومناســـبتها مشـــيراً إلـــى "مصـــادر" دراسته، حتى جاء كتابه بمثابة تاريخ أدبى محدود لهذه الفترة، لذلك كله بـــدأ محمد صبرى حياته أديباً وإن لم يفارقه حسه التاريخى، وهو يضع مؤلفاتـــه الأدبية ولعل هذا هو ما دعى البعض إلى تسميته بالأديب المـــؤرخ، حيـــث ستتضافر الصفتان فى شخصه، وتتجاذبان نشاطه طوال حياته العريضة التى قاربت التسعين عاماً.

بعد حصوله على البكالوريا عام ١٩١٣ سافر إلى باريس للدراسة على نفقته. فوصل إلى ليون حيث تعرف على عزيز ميرهم الذى سهل له الإقامة مع أسرة فرنسية صقلت لغته الفرنسية وجعلته قادراً على مواجهـــة الحيـــاة الإجتماعية فى فرنسا، وقادراً على تذوق أشعار لامرتين وهوجو وغيرهما.. وقد عبر، فيما بعد، عن تأثره بالبيئة الأوربية الحديثة حيـــث "الجـــد وحـــب الحركة، كما أثار إعجابه اختلاط الرجال والنساء.. والنشاط والعمل، ومظهر الطمع الذى يحفز الغرب، ومظهر الجشع المادى والإستعمارى الذى يحييـــه ويقتله، ومظهر التطاحن والجرى وراء الحياة.."[٢].

انتقل محمد صبرى إلى باريس ليدرس فى السوربون لكى يحصل على دبلوم الدراسات الجامعية (التى ربما تكون مؤهلة لمرحلة الليسانس) فاختـــار موضوعاً لرسالته عن "لامرتين شاعر الأحزان" عام ١٩١٤ بعد أن أعـــدها باللغة الفرنسية بنفسه ليتمرس على الكتابة بها. وفـــى صـــيف عـــام ١٩١٤ اضطرته ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، ضمن مـــن

عادوا إليها من الطلاب والمبعوثين المصريين، وفى القاهرة ظل شهوراً يكتب مقالات أدبية فى صحيفة "المؤيد" استطاع جمعها فى كتاب عنوانه "ذكرى الماضى، أو سياحة فى الجبل" نشره عام ١٩١٥ مصوراً فيها سياحته فى جبال الدوفينى بالقرب من جرينوبل بفرنسا.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا فى صيف عام ١٩١٥ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس (١٩١٥- ١٩١٩) التى كانت تقتضى إتقان الفرنسية ودراسته اللغة اللاتينية، وقد تخصص صبرى فى دراسة التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، حيث كان يرى أن التاريخ الأدبى استمرار للتاريخ السياسى والإجتماعى باعتباره يجلو صورة العصر الذى يكتب عنه المؤرخ.. وكان من بين أساتذته فى باريس: أولار أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية، ولانسون وفورتنات ستروسكى فى الأدب، وهيج وويلموت، وديمانجون أستاذ الجغرافية..، وكان أولار المشرف عليه أقربهم إليه وأوثقهم صلة به.. ومن المعروف أنه تزامل فى السوربون مع طه حسين الذى كان مبعوثاً إليها آنذاك، حيث دخلا معاً امتحان الليسانس عام ١٩١٨، فحاز طه حسين شهادتها فى نفس العام، بينما حازها محمد صبرى فى العام التالى (١٩١٩).

* * *

وفى باريس التقى محمد صبرى بأعضاء "الوفد المصرى" الذين جاءوا لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح وعلى المحافل الدولية فى إبريل ١٩١٩، وكان الوفد يمثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية المصرية آنذاك، وقد استطاع محمد صبرى أن يجند نفسه لخدمة القضية الوطنية من خلال عمله كسكرتير لهيئة الوفد ولسعد زغلول.

وقد ذكر "الطماوى" أن محمد صبرى كتب مذكرات لم تنشر حتى الآن، عن هذه الفترة من حياته، وهى فى تقديرنا تمثل شهادة مهمة على فترة من أخصب فترات الحركة الوطنية المصرية حيث دون فيها مناقشاته هو مع سعد زغلول بشأن تطور القضية الوطنية، كما تصور وطنية الزعيم المصرى، والخلافات بين أعضاء الوفد أنفسهم، والتى كانت أكثر من

خلافاتهم مع الإنجليز، كما تصور ملابسات انقسام الأمة وطبيعة الخلاف بين سعد وعدلى، وموقف سعد من التحفظات البريطانية.. إلخ

وفى مذكرات محمد كامل سليم إشارة إلى مكانة محمد صبرى من سعد زغلول، حين ذكر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١ أن سعداً عندما علم بأن كثيرين من أعضاء الوفد عادوا إلى مصر، قرر أن يظل فى أوروبا يجاهد بكل مـــا لديه لنتال مصر استقلالها، موضحاً أنه يكفيه أن يظل معه ويصـــا واصـــف وكامل سليم، الذى أضاف أنهم سيكونون بحاجة إلى آخـــرين مثـــل محمـــد صبرى فهو شاب مثقف ومهذب وخبير فى الحياة الفرنسية، ولـــه علاقـــات بالصحافة الفرنسية، فأثنى سعد عليه وأعرب عن رغبته فى التمسك به.

ورغم انشغال محمد صبرى مع الوفد فى أعمال السكرتارية والترجمة ونحوها، لم يتخل عن عشقه للتاريخ وحماسته لأن يكون مؤرخاً، وقد أعرب لزعيم ثورة ١٩١٩ عن ذلك وعن ضرورة كتابة تاريخ مصر كتابة علمية جديدة، وذكر أن سعداً قد أشار عليه بأن يكتبه هو بنفسه[٣]. وبالفعل عكـــف محمد صبرى على كتابة تاريخ واقعى معاصر – إن جاز القـــول – لثـــورة ١٩١٩. ونشر الجزء الأول منه بعنوان "الثورة المصرية من خلال وثـــائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة". وقد ترجمه مجدى عبد الحافظ وعلـــى كورخان ونشر بالمشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافـــة (عـــدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣) كما نشر محمد صبرى الجزء الثانى منه عام ١٩٢١ وهو بسبيله إلى الترجمة أيضاً. وقد وضع كتاباً آخر عام ١٩٢٠ بعنوان "المسألة المصرية، منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" ترجمه نـــاجى رمضـــان عطية ليصدر فى يناير ٢٠٠٧ ضمن مجلة مصر الحديثة (مركـــز تـــاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية).

غير أن اشتغاله مع الوفد وصلته به لم تستمر، ورغم تقـــديره لـــدور الوفد وزعيمه سعد زغلول، ذلك التقدير الذى عبر عنه فى مقالات نشـــرها بعد ذلك فى صحيفة المصرى فى ١٩٤٨/٤/٢٢ و١٩٥٠/٣/٢١ فلم يقدر له أن يستمر فى عمله ضمن سكرتارية الوفد فى باريس بسبب وشاية وشى بها أحد مبعوثى الوفد المقيمين فى باريس، اتهم فيها محمد صبرى بأنـــه علـــى صلة وثيقة بعبد اللطيف المكباتى وإسماعيل صدقى – وكانا قد انشقا علـــى

الوفد وسعد زغلول وصارا من خصومه – وأنه يتآمر معهما ضد الوفد، ويبدو أن هذه الوشاية وجدت آذاناً صاغية، مما اضطر محمد صبرى لأن ينصرف عن مهمته ويعود إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١[٤].

* * *

وفى مصر وجد نفسه قريباً من خصوم سعد زغلول الذين جمعوا أمرهم ووحدوا صفوفهم وألفوا حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر عام ١٩٢٢، وأصدروا صحيفتهم الشهيرة "السياسة" لتنطق بلسانه. ورغم أن صبرى لم ينضم لمؤسسى هذا الحزب، كما لم يصبح عضواً فيه، إلا أنه عمل فى صحيفته محرراً ومترجماً، حيث وجد فيها مجالاً واسعاً لنشر مقالاته الأدبية والتاريخية، ولعله نأى بنفسه عن السياسة الحزبية، مؤثراً استقلالية المؤرخ وحريته، خاصة وأنه لم يكف عن الكتابة التاريخية خلال هذه الفترة وما بعدها، حيث أعد دراسة عن "تاريخ الحركة الإستقلالية فى إيطاليا" ألقاها فى الجامعة المصرية فى مايو ١٩٢٢ ثم نشرت فى كتاب فى نفس العام.. كما شرع يهيئ نفسه لإعداد رسالته للدكتوراه فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية" والتى أتمها وأصدرها فى باريس بعد ذلك بعامين (عام ١٩٢٤) ليكون أول مصرى يحرز دكتوراه الدولة فى الآداب مع مرتبة الشرف من السوربون – وهى غير دكتوراه الجامعة – ففتح بذلك الباب للمصريين لنيلها.

عاد الدكتور محمد صبرى إلى مصر عام ١٩٢٤ بعد أن حصل على الدكتوراه ليبدأ عهده فى الوظائف، ذلك العهد الذى تميز بالإضطراب وعدم الإستقرار، وقد اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" بعد ذلك نسبة إلى جامعة السوربون، وليصبح علماً مختصراً على اسمه لدى من كتبوا عنه.. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى وظيفة مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ومنها انتقل إلى التدريس بالجامعة المصرية لدى ضمها لوزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، ثم انتقل إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧و ١٩٢٨.

وخلال الفترة (١٩٢٥ - ١٩٣٣) استأنف دراساته التاريخية فوضــع كتابه المعروف "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلـــى اليــوم" (١٩٢٦) الذى قررته وزارة المعارف على طلبة الثانوية ومعاهد التعليم العـــالى، ثـــم وضع دراسته عن الثورة الفرنسية ونابليون" (١٩٢٧) وزاوج بين فصـــول كتبها فى الأدب والتاريخ فى كتابه "أدب وتاريخ" الذى نشره فى نفس العـــام. والأهم من ذلك كله أنه وضع مؤلفين تاريخيين كبيرين بالفرنسية أولهما عن "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمســألة الشــرقية" (١٩٣٠) وثانيهما عن "الإمبراطورية المصرية فى عصر إسماعيل والتدخل الأنجلــو فرنسى" (١٩٣٣)، فضلاً عن دراسة أخرى بالعربية عنوانها "مصـــر فـــى أفريقيا الشرقية: هرر - زيلع - بربره" صدر فى نفس العام.

وبعد عناء كبير حصل على وظيفة مدير للبعثة التعليمية المصرية فى جنيف بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وهى وظيفة كانت دون مستواه العلمـــى، غير أنه قبلها وظل بها إلى أن طلبت الحكومة المصرية منـــه العـــودة إلـــى مصر، لكنه ترك وظيفته بعد حصوله على إجازة قضاها فى باريس منذ ربيع عام ١٩٣٨ ليتزوج من سيدة سويسرية تقيم فى نيس بفرنسا فى إبريل مـــن نفس العام، وعاد إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة بعد أن انقطع راتبه الحكومى، إلى أن عين مديراً لإدارة المطبوعات والنشر فى أواخر عام ١٩٣٩ ولم يكن عمله فيها يليق بقدره.. ثم لم يلبث أن انتدب من وظيفته تلك ليعمل مفتشاً لمادة التاريخ بالمدارس.

وفي عام ١٩٤٤ شغل وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية، فمديراً لها بالنيابة منذ ديسمبر ١٩٤٦ بعد بلوغ مـــديرها (أحمـــد عاصـــم) الســـن القانونية.

وعندما كان النقراشى باشا رئيس الوزراء بصـــدد عـــرض القضـــية الوطنية على مجلس الأمن عـــام ١٩٤٧، طلـــب إلـــى الـــدكتور صـــبرى السوربونى أن يشترك مع شفيق غربال فى وضع بحث تاريخى عن القضية السودانية، غير أن السوربونى اعتذر له مبدياً استعداده أن ينفـــرد بالعمـــل وحده، ولما كان خبيراً بالموضوع بحكم دراساته السابقة، فقد قبل النقراشـــى باشا وكلفه بإعداد البحث - (المذكرة) لتطبعه وزارة الخارجية فـــى شـــكل

كتاب[٥]، وحمل رئيس الوزراء الكتاب معه إلى مجلس الأمن، مقدراً إياه عن كتاب كان قد أعده بالإنجليزية الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف آنذاك تحت عنوان "قضية وادى النيل" لينافس كتاب الدكتور صبرى، بل أكثر من هذا كتب النقراشي إلى وزير المعارف يطلب إليه تقدير الدكتور صبرى وإنصافه – بإعطائه حقه فى الوظيفة التى يشغلها بالنيابة وهى وظيفة مدير دار الكتب، غير أن الدكتور السنهورى عين فى يناير ١٩٤٨ شخصاً آخر فى الوظيفة أقل منه فى الدرجة والكفاية العلمية ليكون رئيساً له (أمين يوسف قنديل) مما دفع السوربونى إلى تقديم استقالته مرفقة بخطاب احتجاج شديد اللهجة إلى السنهورى باشا الذى قبلها بعد نحو شهرين، كما رفض السوربونى مكافأة مالية تقرر أن تصرف له من المصروفات السرية لا عن طريق مجلس الوزراء، معتبراً ذلك إهانة لا تليق بمكانته وجهده.

وعندما تقدم الدكتور محمد صبرى عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الإجتماعية – فى التاريخ، بكتاب ألفه عن الإمبراطورية السودانية، كما تقدم بأطلس أعده عن الإمبراطورية السودانية ليحصل على نفس الجائزة فى الجغرافية، رأت اللجنة المختصة بشئون الجوائز عدم استحقاق المؤلف لأى جائزة منهما، ولما كانت لجنة فحص الأطلس تضم الدكتور محمد عوض محمد، الذى انفرد بكتابة تقريرها وأنه هو الذى نال الجائزة المعنية عن كتابه "السودان الشمالى وقبائله" فإن ذلك يفسر لماذا لم يفز السوربونى ويشير إلى أن ثمة ظلماً لحق به..

وفى مارس عام ١٩٥٠ قررت وزارة مصطفى النحاس الأخيرة – قبل ثورة يوليو – إعادة جميع من فصل من خدمة الحكومة لأسباب سياسية وحزبية إلى وظائفهم، وعاد صبرى السوربونى إلى وظيفته أستاذاً للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف آنذاك وهو الدكتور طه حسين، الذى عينه أيضاً فى العام التالى (١٩٥١) مديراً لمعهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو ما رأى فيه السوربونى تقديراً لعلمه وخبرته فى الوثائق ودار الكتب، مما شجعه أن يكتب إلى النحاس باشا طالباً إنصافه ومكافأته عن كتابه عن "القضية السودانية" الذى

أعده بناء على تكليف النقراشي باشا له، والذي ساهم به في سياسة الدولة العليا، دفاعاً عن قضيتها الوطنية أمام مجلس الأمن. وأوضح في رسالته كم تكلف من جهد وعناء وأموال للحصول على الوثائق التي استند إليها وهو لا يملك شيئاً سوى مكتبته، والتمس أن تتحمل الحكومة نصيبها من نفقات تأليف الكتاب، فلا تضطره إلى اللجوء إلى القضاء في هذه السن. لكن الحكومة لم تستجب له مما اضطره إلى اللجوء إلى القضاء طالباً تعويضاً مالياً، غير أن الحكومة دفعت الدعوى بأن هذا عمل وطني لا جزاء عليه وأنه تبرع لا تكليف، رغم أنه كان مكلفاً، فخلف له ذلك شعوراً بالألم والمرارة، أضيفا إلى حزنه على هجرة زوجته في نفس العام..

وبعد قيام الثورة، وبموجب مرسوم تطهير الجهاز الحكومي من الموظفين المشكوك في ولائهم للقيادة الجديدة، وبسبب وجود بعض الخلافات القديمة بين السوربوني وبين بعض أصحاب النفوذ، استدعى للتحقيق في شكوى رفضه لقبول طالب بمعهد الوثائق في نوفمبر ١٩٥١، وكذلك جرى التحقيق معه في وشايات لم يدر عنها شيئاً، وربما كان لحمله لدرجة البكوية التي منحها الملك إياه دخلاً في جعله محسوباً على النظام القديم، وكان من بين أسباب التحقيق أيضاً، المهم قررت لجنة التطهير فصله من وظيفته في ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من ضحايا الثورة!..

وفي الذكرى الثانية لثورة يوليو كتب السوربوني مقالاً في "مجلة الثورة" في أول يوليو ١٩٥٤ عبر فيه عن انطباعاته بشأنها، فأوضح أن الثورة مرت بحالة من الحماسة الجارفة في مرحلتها الأولى، ولكنها في المرحلة الثانية تحتاج إلى حماسة هادئة تمدها العقيدة والوطنية الصحيحة والرأس المفكر، ليكون ذلك كله من أكبر عوامل نجاحها، إنها مرحلة تدعيم البنيان الجديد على أسس سليمة، ودعا الثورة إلى خلق نظام اجتماعي جديد تستند إليه ويستند إليها ويضمن لها ولمبادئها البقاء، وأضاف إن الثورة لا ينبغي لها أن تتجاهل الماضي أو تخلق الشعب خلقاً جديداً، فهناك حلقات تربطها بالماضي، إذا انفصمت شردت الثورة وضاع زمامها...

والحاصل أن قيادة الثورة ما لبثت أن غيرت موقفها منه. فقدرت كفاءته العلمية وخبراته بشأن المسألة السودانية، ولعلها أرادت أن ينسى ما

حدث معه فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومي في سبتمبر ١٩٥٣ أن يعد بحثاً عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية في يناير من العام التـالي أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجـى، وعنـدما أثيرت قضية تأميم القناة عام ١٩٥٦ قدم محمد صبري كتاباً يتناول أسـرار قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨ وليثبت أنها قضية اسـتعمارية بالدرجـة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطاباً يشكره فيه على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وربما كان للفترات الطويلة التي عاشها الدكتور محمد صبري خـارج الوطن، والتي تجاوزت العشرين عاماً، أثرها في عدم حصوله على الوظائف التي تناسب كفاءاته وقدراته، كما أن تأليفه لمعظم كتبه التاريخية بالفرنسية، وعدم ترجمته إياها إلى العربية قد حرمه من التواصل مع قاعدة أوسع مـن القراء والمثقفين بالإضافة إلى أن عدم تواصل اشتغاله بالتدريس في الجامعة التي لم تكن علاقته بها علاقة ودية، كل ذلك كان له أثره في ألا يكـون لـه مدرسة علمية تضم تلاميذ له يتشربون منهجه ويواصلون مشواره الأكاديمي. ورغم أنه عاش حياة غير مستقرة، وظيفياً وأكاديمياً، إلا أنه لم يكـف عـن التأليف والإنتاج العلمي الذي وضعه في مصاف كبار المـؤرخين الـرواد.. وفي سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقاً بالناس وآثر العزلة حتى لقي ربه في يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثاً مـن الدراسـات التاريخيـة العلميـة والموثقة جدير بترجمة ما تبقى منه ودراسته، ووضعه في مكانته اللائقة بين كبار مؤرخي مصر الحديثة.

مؤلفات ثريـة:

وخلال مرحلة الدراسة الجامعية في باريس وما أعقبها من تاريـخ حيـاتـه (١٩١٥ – ١٩٤٤) جذبته دراسة التاريخ دراسة علميـة، حتـى أصبح مؤرخاً لمصر الحديثة والمعاصرة بحكم دراساته الأكاديمية، وبسـبب مؤلفاته التاريخية العديدة المهمة التي أرخ فيها للثـورة المصـرية (ثـورة ١٩١٩) ولتطور المسألة المصرية، ولنشأة الروح القومية المصرية، وكتابته لتاريخ مصر الحديث من محمد على إلى عام ١٩٢٦، وتأليفه لكتابيـه عـن

الإمبراطورية المصرية فى عصرى محمد على وإسماعيل، فضلاً عن دراسته عن ممتلكات مصر فى أفريقيا الشرقية، ودور نوبار باشا فى مصر..

وبالرغم من أنه أكد خلال هذه المرحلة أنه مؤرخ ثبت وراسخ القدم، ورائداً من رواد المدرسة الحديثة من المؤرخين الأكاديميين إلا أنه لم يتخل عن حبه للأدب خلال نفس المرحلة حيث نشر خلالها كتابيه عن محمود سامى البارودى وإسماعيل صبرى، فضلاً عن نشره فصولاً ومقالات ضمها كتابه "أدب وتاريخ"(٦) عام ١٩٢٧ الذى زاوج فيه بين دراساته التاريخية ومقالاته فى الأدب.

وفى المرحلة التالية من مراحل ثماره الفكرية بين عامى (١٩٤٤ – ١٩٦٢) توزعت مؤلفاته بين الأدب والتاريخ معاً فبدأها بسلسلة مؤلفاته عن الشوامخ من فحول وكبار الشعراء القدامى (٤٤ – ١٩٤٦)، ثم جذبه التاريخ مرة أخرى فاعد دراسته المهمة عن "السودان المصرى ١٨٢١ – ١٨٩٨". وعندما تفجرت قضية تأميم قناة السويس أعد دراستين إحداهما عن أسرار قضية تدويل القناة والأخرى عن "فضيحة السويس" (١٩٥٧ – ١٩٥٨) وكانت هاتان الدراستان آخر ما نشره فى التاريخ(٧).

* * *

وسوف نضرب صفحاً عن ما صنفه وألفه السوربونى فى الأدب والشعر ونتركه إلى أهل الإختصاص من نقاد الأدب وكتابه، ونكتفى هنا بإلقاء الضوء على كتاباته التاريخية، لتوضيح أهميتها وريادتها فى استخدام المنهج العلمى الحديث، وسيقتصر حديثنا على كتاباته فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، التى تشكل معظم إسهاماته التاريخية، ولنخلص إلى تركيز الضوء على كتابه عن نشأة الروح القومية المصرية. ومن المهم أن نشير إلى أن معظم هذه الكتابات تركزت حول الحركة القومية المصرية ونشأة الروح التى دفعت إلى هذه الحركة.. وفى اعتقادى أن السوربونى هو أول من صاغ هذا المصطلح فى الدرس التاريخى، ذلك المصطلح الذى استخدمه عبد الرحمن الرافعى فيما بعد عندما وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ "الحركة القومية المصرية" التى أصدرها منذ عام ١٩٢٩.. كما كان

السوربونى سباقاً فى استخدام مصطلح "المسألة المصرية" عندما وضع دراسة تحت هذا العنوان عام ١٩٢٠.. ثم درج المؤرخون على استخدام المصطلحين بعد ذلك على نطاق واسع عند الحديث عن ثورات المصريين وقضية صراعهم مع القوى الإستعمارية وتنافس هذه القوى مع بعضها بشأن مصر..

ونود التأكيد على أن كتابة التاريخ القومى هنا لا تعنى الانحياز القومى أو كتابة التاريخ من وجهة نظر قومية تجافى الموضوعية، ولكنها تعنى كتابة تاريخ هؤلاء القوم.. أى المصريين، استناداً إلى حقائق العلم المستمدة من الوثائق التى خضعت للنقد والتحقيق، ثم عرض هذه الحقائق بتجرد وموضوعية، وبالأسانيد والشواهد، ثم تفسيرها تفسيراً لا يجافى العقل والمنطق.. وهذا ما أراده وفعله الدكتور محمد صبرى السوربونى باقتدار..

لقد أشرنا إلى أنه سبق أن خاطب سعد زغلول فى شأن كتابة تاريخ مصر كتابة علمية، وأن سعداً قد اقترح عليه أن يقوم بتلك المهمة، مما حفزه لإنجازها، ومن هنا عكف أثناء وجوده فى باريس على إعداد كتابه "الثورة المصرية، من خلال الوثائق والصور" الذى صدر الجزء الأول منه بالفرنسية فى أواخر عام ١٩١٩، بتقديم من أستاذه "أولار" وترجع أهمية هذا الكتاب إلى تصويره لفظائع السياسة الإنجليزية فى مصر، وفى تصويره لمظاهر كفاح المصريين ووحدتهم الوطنية ودور فئاتهم الاجتماعية فى أحداث الثورة، مما لم يكن مألوفاً فى كتابة التاريخ المصرى، حيث لم يكن الكتاب يحفلون إلا بتاريخ الولاة والحكام.. وفى عام ١٩٢١ أصدر السوربونى جزءاً ثانياً لكتابه هذا، استكمل به دراسة موقف الحركة الوطنية من الإنجليز، ومقاطعة المصريين للجنة ملنر، ونشاط الوفد فى أوربا..

والملاحظ أن السوربونى قدم كتابه هذا وأحداث الثورة ساخنة، أى أنها لم تصبح بعد مجالاً للكتابة التاريخية العلمية، و من ثم لم يكتسب الكتاب الصفة الأكاديمية التى تقتضى التأريخ للحدث بعد انتهائه بفترة كافية... لذلك يبدو صحيحاً ما كتبه مجدى عبد الحافظ، فى تقديم ترجمة الجزء الأول من هذا الكتاب، من أن السوربونى قدم كتابه هذا للقارئ الفرنسى بطريقة يتفهمها لتدفعه إلى التعاطف مع قضية بلاده، ومن هنا فإن الكتاب يحمل رسالة

وطنية حاول المؤلف القيام بها فى وقت حرج.. وقت اشتعال الثـورة، فهـو صاحب رسالة وطنية هنا أكثر منه مؤرخ. وتتمثل هذه الرسالة فى إطـلاع الرأى العام الأوربى على ما يحدث فى مصر و تقريبـه مـع قـيم الثـورة الفرنسية، ليكسب تفهماً وتعاطفاً لقضية بلاده(٨).

وبشكل عام يمكن التأكيد على أن أهمية الكتـاب تسـتمد مـن تلـك المعلومات الوفيرة التى أوردها المؤلف عن يوميات الثورة ووقائعهـا، مـن موقعه كشاهد عيان، خاصة وأنه كان أميناً على محفوظات الوفـد، وكانـت معظم التفاصيل والوقائع تدور تحت سمعه وبصره، فضلاً عن أنه كان مطلعاً على معظم الصحف والبرقيات ونصوص الرسـائل والمحاضـر وتقـارير وكالات الأنباء من عربية وأوربية، كما قدم سجلاً لكثير مـن الصـور ذات الدلالة، التقطت أثناء وقائع الثورة.. وبالرغم من أن الكتاب لم يتبع الأسلوب المعروف فى كتابة الهوامش، إلا أنه يعد – بمادته – مصـدراً مهمـاً مـن مصادر تاريخ ثورة ١٩١٩. بالإضافة إلـى أن رسـالته – التـى صـاغها السوربونى بحس وطنى عال – تعد شهادة على وطنية الشعب المصرى بكل فئاته وشرائحه وطوائفه، وقدرته على التضحية فى سبيل الحرية والإستقلال، بل وامتلاكه لمقومات هذا الإستقلال، ومن ثم اعتبر هذا العمل جهاداً بالكلمة ودفاعاً عن قضية الوطن أمام الرأى العام الأوربى. وليس أدل على أهميـة هذا الكتاب من أنه وجد صدى واضحاً فى أوربا، فكتبت عنه صحف اليسار الفرنسية، كما أنه منع من التوزيع فى مصر، ربما مـن جانـب السـلطات البريطانية، باعتباره يصور فظائعها تجاه الشعب المصرى.

والمعروف أن السوربونى أصدر بين جزئى كتابه عن ثـورة ١٩١٩، كتيباً بالفرنسية عام ١٩٢٠ تحت عنوان "المسألة المصـرية منـذ الحملـة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" حيث رأى أن وضع هذا العمل ضرورى لكـى يفهم القارئ جذور الثورة بشكل جيد، ولكى يشعر بمدى تغلغل فكرة الحرية فى نفوس المصريين. ولذلك عرض التطور التاريخى للمسألة المصرية منذ بدايتها فى عهد محمد على (١٨٤٠) مروراً بعصر إسماعيل، فثورة مصـر عام ١٨٨١ – ١٨٨٢ وحتى الاحتلال البريطانى وانتهاءً بعهد الحماية وقيام ثورة ١٩١٩.. وكما ذكر السوربونى فى مقدمة هذا الكتيب – الذى أهداه إلى

"بطل الإستقلال المصرى سعد زغلول باشا" – بأنه قدم عرضاً موجزاً للأحداث، مستهدفاً إثبات الحقائق بشأن هذه المسألة مع إلقاء الضوء على الوقائع المجهولة، فضلاً عن تفنيد بعض الأكاذيب التى اخترعتها السياسة البريطانية الرسمية[٩].

وبالرغم من أن السوربونى طور هذا العمل فى دراساته التالية، إلا أن هذا الكتيّب تميز بما فيه من مجاز وتركيز وربط لتطور الأحداث فى سياق تاريخي محكم، كشف عن سياسة بريطانيا الإستعمارية فى مصر، عبر ما يزيد عن قرن من الزمان، كما حذر فيه بريطانيا من استمرار الثورة، وعدم خديعة المصريين ببعض الإصلاحات الإدارية، وذكر أن ذلك لن يثنيهم عن طلب الإستقلال التام.

وحتى عام ١٩٢٤ كان مؤلفنا قد قطع شوطاً كبيراً فى دراسة مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتطورت أفكاره واتسعت ثقافته التاريخية على نحو منهجى، جعله يتقدم إلى جامعة السوربون ليعد دراسته الرائدة عن "نشأة الروح القومية المصرية" فى شكل رسالة رئيسية حصل بها على دكتوراه الدولة، إلى جانب رسالة تكميلية أعدها عن "تقرير عرابى إلى المحامين" فحصل على الدرجة الرفيعة فى يونيو عام ١٩٢٤، ثم نشر رسالته فى نفس العام بالفرنسية (وقد ترجمها ناجي رمضان عطية، ونشرت بالمركز القومي للترجمة عام ٢٠٠٦).

لقد استخدم مؤرخنا الكثير من مادة مؤلفاته السابقة، وخاصة رسالته الأخيرة، ليضع كتاباً مدرسياً مهماً استعرض فيه "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" أى إلى عام ١٩٢٥، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦ لتقرره وزارة المعارف على الطلاب خلال السنوات التالية.. وقد استعرض فيه – بعد ملخص لأوضاع مصر تحت الحكم العثمانى والحملة الفرنسية – تاريخ مصر منذ عصر محمد على وخلفائه على التوالى حتى الاحتلال البريطانى، فعهد الحماية وقيام الثورة المصرية، وبداية العهد الملكى منذ إلغاء الحماية عام ١٩٢٢. ورغم أنه انتقد بعض سياسات عباس الأول، إلا أن الطابع الغالب على الكتاب، كان يركز على الإنجازات والإنشاءات فى عهد محمد على وخلفائه، كما ركز على التدخل الأوربى فى شئون مصر

والمصريين، وبما لأنه ألف الكتاب فى عهد الملك فؤاد سليل الأسرة، لتقرره وزارة المعارف على الطلاب. وفى عام ١٩٢٧ أعاد السوربونى طبع هـذا الكتاب تحت عنوان جديد هو "تاريخ العصر الحـديث: مصـر، الولايـات المتحدة، الإستعمار الأوربى" أى بعد أن أضاف إليه موضـوعين جديـدين لتطبعه الوزارة أكثر من مرة.

ولما كانت القضية الوطنية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات المصرية – البريطانية. منذ العشرينيات، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التـى تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها فى انتزاعه، فقد أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار دولة وادى النيل منذ نشأت فى عصر محمد على، ليقـدم معرفـة تاريخية موثقة للمسألة وليضع التاريخ فى خدمة قضية الوطن، فدرس خلال الفترة (١٩٢٦ – ١٩٣٣) التوسع المصرى فى إفريقيا وتأسيس الإمبراطورية المصرية فى عهدى محمد على وإسماعيل، وما أحاط بذلك من صراع دولى وتدخل أوربى، وكان من ثمرة ذلك كتابين بالفرنسية أولهما "الإمبراطوريـة المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١ – ١٨٤٩)"، والآخر تحت عنوان "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الإنجليـزى – الفرنسى (١٨٦٣ – ١٨٧٩)" وصدر الكتابان فى بـاريس أولهمـا عـام ١٩٣٠ والآخر عام ١٩٣٣.

وفى نفس العام رأى أن يفرد كتاباً بالعربية عن ممتلكات مصـر فـى إفريقيا الشرقية (فى هرر وزيلع وبربره) ليفصل ما أجمله فى كتابه السـابق ويستكمل دراسته للتوسع المصرى فى إفريقيا مركزاً على الدور الحضـارى فى المنطقة.

وظل السوربونى معنياً بالموضوع وبتاريخ مصر فى القـرن التاسـع عشر والتأريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصـرى، فأعـد دراسته المعروفة عن "السودان المصرى ١٨٢١ – ١٨٩٨" بالفرنسية عـام ١٩٤٧، هو الكتاب الذى استعان به النقراشى باشا عندما عـرض القضـية المصرية على مجلس الأمن، كما أشرنا، وكان مؤرخنا سعيداً بهذه المهمـة

التى كلفه بها رئيس الوزراء "لأنها ليست مسألة وطنية فحسب بل هى أمانة علمية قبل كل شئ، هى إظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها"، وبذلك وضع التاريخ العلمي فى خدمة قضايا الوطن وحركته السياسية، وقد ترجم كتابه هذا إلى العربية ليصدر فى نفس العام.

لم يكتف السوربونى بذلك بل رأى أن يوسع دراسته هذه لتشمل القرن التاسع عشر كله، وأن يضيف فصولاً جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلساً للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر"(١٠) عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة بامتداد حدوده شرقاً إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وجنوباً ليشمل منابع النيل وخط الإستواء، ويؤكد على أن مشروعات السودنة والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه سياسة استعمارية بريطانية، كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتى رددتها كتب الأوربيين جميعاً بشأن فساد الحكم التركى – المصرى وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشف عن الفساد الذى عانى منه السودان فى ظل الحكم الثنائى ودور الإنجليز والأوربيين فى فصله عن مصر.

وكعادة مؤرخنا الوطنى الكبير يبرز دوره فى فترات الأزمات الوطنية مستخدماً سلاح العلم وأسانيده فى مجال تخصصه الأثير.. ففى عهد ثورة يوليو وبمناسبة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ انبرى السوربونى للكتابة عن تاريخ القناة واتفاقية الأستانة عام ١٨٨٨ والدول التى وقعتها وانتهاك بريطانيا وفرنسا لها وأحقية بلاده فى استعمال القوة لطرد المعتدين، وأصدر كتابه فى هذا الشأن، الذى حمل عنوان كتاب القناة: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨" ليثبت على أساس علمى أن فكرة تدويل القناة بدأت منذ بدأ التفكير فى شقها، وأنها لا تدور إلا على محور واحد هو الإستيلاء على القناة، وأن اتفاقية الآستانة لا تكسب الدول حقوقاً تدعيها ولا تصلح أن تكون أساساً لمشروع التدويل الذى تقدمت به دول الغرب لهدم سياسة مصر عن طريق "الإستعمار الجماعى"(١١).

ولم يكتفى السوربونى بذلك بل استأنف الكتابة فى الموضوع، حيــث نشر فى العام التالى (١٩٥٨) كتاباً ثانياً عنوانه "فضيحة السويس" كشف فيه عن أطماع الغرب الإستعمارية وعدوانيته ونشر وثائق مهمة تدين دلســبس وتكشف خططه، كما ناقش أسس السياسة الدولية تجاه القناة وخليج العقبــة، وذيل كتابيه بعدد من الوثائق التاريخية التى استخلصــها مــن الأرشــيفات الفرنسية والبريطانية والأمريكية وسجلات عابدين ورسائل ويوميات دلسبس، مع تحليله لنصوصها تحليلاً علمياً استطاع أن يقدم من خلاله دفاعاً موثقاً عن حقوق بلاده وعن قضاياها الوطنية ليجعل التاريخ عاملاً مهماً مــن عوامــل الدفاع عن الحقوق الوطنية وبث الشعور القومى.

* * *

وحتى نلم ببقية أعمال وكتابات الدكتور محمد صبرى فى غير مجــال التاريخ المصرى، ينبغى الإشارة إلى أنه كتب عدداً من الدراسات والفصول فى التاريخ الأوربى والأمريكى، كان أولها الدراسة التى كتبها عن "تــاريخ الحركة الإستقلالية فى إيطاليا" ونشرها فى كتيب عام ١٩٢٢ ثم أعاد نشرها فى كتاب "أدب وتاريخ واجتماع" عام ١٩٥٠، كما كتب فصلين أحدهما عــن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والآخر عن الإستعمار الأوربى نشــرهما ضمن كتابه "تاريخ العصر الحديث" عام ١٩٢٧، وفى نفس العام أعد دراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" طبعت فى دار الكتب المصرية عــام ١٩٢٧ أيضاً.

وسوف نلاحظ أن هذه الدراسات جميعاً تعالج موضوع الثــورة ضــد الإستعمار الأجنبى، مما يعنى أن مؤرخنا، مؤرخ الثورة العرابيــة وثــورة ١٩١٩ ومؤرخ الحركة القومية المصرية، كان معنياً بأن يقدم لأمته نمــاذج وأمثلة تاريخية لثورات الشعوب من أجل الحرية والإستقلال.. ولعل هذا مــا جعل أحمد الطماوى يصفه بحق بأنه "مؤرخ الثورات"، وأنه لم يكن يستهدف مجرد سرد الأحداث التاريخية بقدر ما كان يستهدف بعث الشــعور القــومى وتهيئة نفوس مواطنيه للثورة المستمرة على الوجود الأجنبى حتــى يتحــرر الوطن.. لقد أرخ السوربونى للثورات المختلفة وقارن بينها وشرح عناصرها وسرد مراحلها وأوضح الأطوار المختلفة التى تمر بها، فقدم لقرائــه فكــراً

خصباً لا تجود به إلا قرائح المؤرخين أصحاب الحس التاريخي الرقيق والشعور الوطني الفياض[١٢].

ملامح منهجه:

أما عن رؤية الدكتور صبري السوربوني للتاريخ وملامح منهجه، فمن المهم التأكيد على أنه استطاع توظيف التاريخ والمعرفة التاريخية العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومي من ناحية أخرى، وقد رأينا كيف شحذ قلمه وملكاته كمؤرخ لخدمة أزمات الوطن ومشكلاته..

وكان مدركاً لأهمية التاريخ في تشكيل وتزكية الوعي القومي، وتنمية الشعور الوطني لدى المصريين، وفي التصدي للقوى الإستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذي تفهمه. لقد كان مدركاً أيضاً أن وراء أي تحرك وطني روح دافعة ومؤثرة، وقد كتب في تصديره لكتابه "أدب وتاريخ" أن أبناء الألمان، ومؤرخوهم وفلاسفتهم في بروسيا في القرن الثامن عشر كانوا يشيدون بعظمة قوميتهم ويتعهدون الشعور الوطني في كتاباتهم، وعندما حاول نابليون إخضاعهم، انقلبت الفكرة الكامنة في النفوس إلى قوة خارجية منظمة، وأخرجت الأجنبي من الديار وأحاطت استقلال البلاد وعظمتها بسياج متين.. لقد كان يرى أن الآداب القومية الصحيحة من تاريخ وبيان وفلسفة يجب أن تكون رسول الفكرة الوطنية إلى النفوس، بشرط ألا تبتذل في السياسة، وأن تصون نفسها عن الإمتهان وخدمة الأغراض، وأن تكون مصدر قوة وإلهام..

ويتصل بذلك بطبيعة الحال أن كتابة التاريخ الوطني هي مهمة أبناء الوطن، لا الأجانب، وقد كتب أن الأمم المتحضرة هي التي تلتفت إلى ماضيها وتعهد لأبنائها، قبل غيرهم، بتدوين تاريخها لأنهم وحدهم الأقدر على فهمه من الأجانب الذين لا يستطيع نظرهم، مهما كان ثاقباً، أن ينفذ إلى أعماق نفسيتها، وكان يرى أن الأجنبي إذا كتب تاريخ مصر فإنه يشوهه ويحجب جمال الحضارة المصرية ونهضتها السالفة، وهذا مما يفت في عضد الأمة.. ولعله في ذلك كان ينتقد، بشكل غير مباشر، مسلك الملك فؤاد عندما استدعى عدداً من المؤرخين الأجانب وكلفهم بكتابة تاريخ مصر في عهد

محمد على وأسرته. وقد كتب مؤرخنا عام ١٩٣٠ أن باعثه الأول على كتابة تاريخ مصر الحديث هو أن الأجانب قد شــوهوا تاريخنــا وكتبــوه وفــق أهوائهم.. وأن الأمانة الوطنية تقتضى منه أن يكتب تــاريخ بــلاده بشــكل علمى(١٣).

والواقع أن السوربونى لم يجافى الموضوعية العلمية أو يتجاوز الحقيقة فى أبحاثه ودراساته، وقد شهد له بذلك أستاذه الفرنسى "أولار" عندما كتب له رسالة صدَّر بها كتابه عن الثورة المصرية، حيث ذكر الأستاذ مخاطباً إياه: ".. ورغم أنك كنت محامياً عن وطنك، يتألم قلبك له، فقد أمتعنى منك عــدم نسيانك لدروس المنهج التاريخى الذى تلقيته فى السوربون .. لقد بحثت فــى وثائقك بعناية وما من شئ أكدته إلا بقرينة .. لقد أثرت فينا كتابتك وحركت مشاعرنا، ليس فقط لبلاغة الروح الوطنيــة فيهــا وإنمــا لرائحــة وهــواء الحقيقة.."(١٤).

لقد كان السوربونى مقدراً لأهمية التاريخ ولمهمة المــؤرخ الجليلــة، وكان يرى "أن للتاريخ فى أعناقنا ذمماً لابد أن نؤديها" كما كان متمكناً مــن أدوات البحث العلمى متفهماً لروحه معتبراً إياه علماً وفناً معاً.. وقد كتب أن الكثيرين اعتادوا أن لا ينظروا إلى التاريخ نظرة اعتبار، و أنهم لا يقــدرون مهمة المؤرخ الدقيقة حق قدرها، فالناس أعداء ما جهلوا، و لذا توهمــوا أن مهمة المؤرخ هى نقل الحقائق وسردها، وذلك أن معظم الكتب التى ظهرت بالعربية فى تاريخ مصر الحديث جاءت خلواً من روح البحث العلمى.. وإذا كان التاريخ علماً بالغاية التى يرمى إليها، وهى الاهتداء إلى الحقيقة، بوسائل البحث التى يريد الوصول بها إلى هذه الغاية، فهو لا ريب فن يحتــاج إلــى مرانة طويلة وذوق سليم، يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر فى تمثيل الوقائع تمثيلاً رائعاً يبهرك بحقيقته وجماله، وتظهر شخصية المــؤرخ فــى حسن استخلاصه الوقائع من منابتها، والجمع فــى كتابتــه بــين الإيجــاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن..(١٥).

كان لدى السوربونى اعتقاد بأن إيجاز الحوادث الكبرى إيجازاً علميــاً شاملاً من أدق واجبات المؤرخ، لأن الإيجاز يقتضى الإلمام بالحوادث ووزن

كل دقيق وجليل فيها ثم أدائها فى أقرب لفظ وإلى أبعد معنى، وما الإيجاز إلا نقطة من عقل المؤرخ وشخصيته ومقياس يبين عن ذكائه وذوقه وخبرته[١٦].. لقد كان صبرى يتمتع بموهبة المؤرخ الذى يطيل صبره على الوثيقة ويجرى لاهثاً وراء الفهم الصحيح والتاريخ المحقق والورقة الضائعة والكتاب المندثر ليحصل بعد الجهد والعناء على حقيقة صغيرة لا يأبه بها ولا يقف أمامها الذين لا يدركون أمانة المؤرخ ولا يستطيعون أداء ضرائبها[١٧].

لقد كان مؤرخنا، الذى درس أسس المنهج العلمى فى السوربون، يطبق هذا المنهج فى كتاباته مؤمناً بأن التاريخ علم له قواعده وأصوله فى البحث عن الحقائق وتفسيرها، مدركاً أن أى موضوع أو حادثة تاريخية لابد أن تكون جذورها ممتدة فى الماضى القريب أو البعيد، وأن لكل واقعة أو ظاهرة أبعادها المختلفة، وأن تاريخ أى أمة من الأمم متصل بشكل أو آخر بالأمم الأخرى، وأن المؤرخ لا يستطيع إدراك مغزى الأحداث القومية إلا من خلال دراسته لحركة الزمان والمكان وفى إطار الحركة التاريخية العالمية.

وكان السوربونى يؤكد أن على المؤرخ أن يحدد الهدف من دراسة موضوعه وأن يجيد وضع خطته بعد أن يحيط بالموضوع إحاطة شاملة وبعد قراءة متأنية لما كتب حوله من قريب أو بعيد، ثم يشرع فى جمع وثائق هذا الموضوع، خاصة ما لم ينشر منها، وفى معظم كتاباته كان يوضح لنا مصادره ووثائقه، ويخضعها بعد ذلك لقراءة نقدية تحليلية متأنية، يسبر أغوارها ويخضعها للمقارنة والتحقيق ثم يستخرج منها الحقائق التى يقبلها العقل ولا يجافيها المنطق، ليكون منها بناءً معرفياً سليماً، يفسره بموضوعية دونما مغالاة، ويبدى رأيه فى الأحداث والمواقف والشخصيات والسياسات، مدعماً ذلك بالشواهد والأسانيد.. لقد كان ممن يدركون بحق أن لا تاريخ بغير وثائق، ولا استخدام لوثائق دونما نقد وتحقيق، وليس ثمة رأى أو وجهة نظر بغير إسناد وتوثيق..

لقد تميزت كتابة السوربونى بالإيجاز والوضوح، فليس على المؤرخ أن يغرق قارئه فى تفاصيل كثيرة ودقيقة تبعده عن جوهر الحقيقة التاريخية، ذلك أن مهمة المؤرخ الحاذق أن يستخلص الدلالة منها، بعد أن يستخلص منها البناء المعرفى للواقعة أو الحادثة التى يكتب عنها.. كما تميز أسلوبه

بسلاسة وبساطة تعبر عن معانيه بأيسر الألفاظ، وإن مستها مســحة أدبيــة راقية لا تبعدها عن الصيغة العلمية التى يلتزم بها ويتوخاها.

وقد تميز مؤرخنا بقدر كبير من الموضوعية، التى هى مــن أســس المنهج العلمى، فلم يصدر أحكامه بناء على عاطفة خاصة، وإنما كان يصدر فى آرائه وتحليلاته عن روح علمية، تستند إلى الحقــائق وتلتــزم بالأمانــة العلمية، ولعل هذا يفسر استقلالية فكره وعدم انضمامه لحزب من الأحزاب، كما كان يبث الكثير من آرائه الناقدة خلال نسيج دراساته مما يجعلنا نؤكد أن تفكيره التاريخى كان تفكيراً نقدياً.

وإذا كان السوربونى قد كتب معظم دراساته بالفرنسية، فقد كان يدرك تمام الإدراك أنه يخاطب بها العقل الأوربى بما أحرزه من موضوعية فــى العلم وتقدم فى طرائق البحث العلمى.. وقد كتب حول هذا المعنــى عبــارة مهمة توضح أنه إذا كان قد أصدر مؤلفاتــه التاريخيــة أولا بلغــة أوربيــة كالفرنسية مثلاً "فما ذلك إلا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيــرة التــداول، ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوربيين، ولأن مصــدر تشويه الحقائق ونشرها شرقاً وغرباً هو أوربا ذاتها".. وقد فسر ذلك أيضــاً بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأنه أراد تحليــل هذه المصادر ونقدها لإظهار الحقائق، ووضعها فــى متنــاول المــؤرخين الأجانب أولاً لكى تؤدى رسالتها من الناحية العلمية، وتكشف لهــم وجهــة النظر القومية، مما يصحح المعلومات الخاطئة التى يروجها هؤلاء الكتــاب الأجانب فى مؤلفاتهم عن تاريخنا. و قد عاهد السوربونى قارئه بأن يتــرجم وينشر كل ما كتبه بالعربية "حتى نوفى ديننا نحو البلاد"[١٨]، وإن لم تمهلــه الظروف لتحقيق ذلك.

• • •

هوامش الفصل الثامن

(١) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى سيرة تاريخيـــة وصـــورة حيـــاة، أعـــلام العرب، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦، ص ٢١.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢، ٤٣.

(٣) راجع: مقالة السوربونى بجريدة الجمهورية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤.

(٤) وتفصيل ذلك أن المكباتى الذى كان على صلة وثيقة بصدقى، طلب من صـــبرى أن يطبع منشوراً دعائياً ضد الوفد على الآلة الكاتبة الموجودة فى مقر الوفد وفى حـــوزة صبرى الذى كان يقيم وحده منذ سفر الوفد، لكن صبرى رفض رفضاً قاطعاً قائلا أنه لا يجوز عمل ذلك فى دار الوفد نفسها، راجع الطماوى، المرجع السابق ص ٦١.

(٥) راجع: كتاب الطماوى: صبرى السوربونى، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٦) نشر فى طبعته الأولى دراسة عن البارودى وإســـماعيل صـــبرى وتـــاريخ الحركـــة الاستقلالية فى إيطاليا، ثم فصولاً فى الأدب والنقد كتبها حتى عام ١٩٢٧، ثـــم أعـــاد طبعه عام ١٩٥٠ تحت عنوان "أدب وتاريخ واجتماع" بعد أن أضاف إليه فصولاً لـــم تنشر قبل ذلك.

(٧) فى تقديرنا أن الشرقيات المجهولة هى آخر ما نشره السوربونى عام ١٩٦٢، فلم ينشر شيئاً حتى وفاته عام ١٩٧٨ وإن كان قد ترك مخطوطاً عن حضـــارة العـــرب فـــى الكونغو بالفرنسية فى نحو ١٥٠٠ صفحة لم ينشر، راجع الطماوى: ببلوجرافيا أعمال من صبرى السوربونى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣، ص ٦٦.

(٨) راجع: الطماوى: ببلوجرافيا أعمال السوربونى، ص ٧٣ – ٨٣.

(٩) انظر: مقدمة مجدى عبد الحافظ لترجمة كتاب محمد صبرى الســـوربونى: الثـــورة المصرية، ج١، ترجمة: مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٣، ص ١١ وما بعدها.

(١٠) انظر: ترجمة ناجى رمضان عطية لهذا العمل، مجلة مصر الحديثة، العدد الســـادس ٢٠٠٧، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية.

(١١) نتفق مع الطماوى على أن عنوان هذا الكتاب غير دقيق، وفى أن العنوان الوارد فى النسخة الفرنسية أكثر دقة وهو "السودان المصرى ١٨٢١ – ١٨٩٨".

(١٢) محمد صبرى السوربونى: كتاب القناة، أسرار قضية التدويل واتفاقيـــة ١٨٨٨، دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧، ص ٣-٥.

(١٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى، ص ٦٢ – ٦٨.

(١٤) أحمد حسين الطماوى: ببلوجرافيا أعمال الســـوربونى، ص ٢٥، ٢٦ (نقـــلاً عـــن مقالات السوربونى ١٩٢٦، ١٩٣٠).

(١٥) محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية، ج١، ص ٢٩ نص رسالة "أولار".

(١٦) محمد صبرى السوربونى: تاريخ العصر الحـــديث: مصـــر، الولايـــات المتحـــدة، الاستعمار الأوروبى، مطبعة مصر، ط٥، ١٩٣١، ص ٧، ٨.

(١٧) راجع: مقدمة السوربونى لكتابه الثورة الفرنسية ونابليون، دار الكتـــب المصـــرية، القاهرة ١٩٢٧.

(١٨) فتحى رضوان: أفكار الكبار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٧٣.

* * *

الفصل التاسع

أحمد عزت عبدالكريم.. وتاريخ التعليم

الفصل التاسع

أحمد عزت عبدالكريم .. وتاريخ التعليم

سوف نتناول هنا دراسة سفر علمي جليل من نتاج حركة الكتابة العلمية للتاريخ في القرن العشرين، والتي تبنتها الجامعة المصرية بعد ضمها إلى وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، والتي كان عليها أن تكتب تاريخ الوطن كتابة علمية موثقة بأقلام أبنائه، والذين بات عليهم أن يتولوا هذه المهمة، بدلاً من المدرسة الملكية التي عهد إليها الملك فؤاد بكتابة تاريخ أسرته والتي كلف بها نفراً من الأجانب والمتمصرين، على ما هو معروف، وأن يحلوا محل الأجانب في التدريس بالجامعة المصرية.. فظهرت مدرسة ضمت محمد رفعت وشفيق غربال ومحمد صبري "السوربوني"، ومن ثم كان الرعيل الأول من المدرسة الأكاديمية الوطنية – المحترفة – لكتابة التاريخ المصري، والتي كان عزت عبدالكريم في طليعة الجيل الثاني من تلاميذها.

ولأننا نفتقد الكثير من التأريخ لنهضة الكتابة التاريخية وأعلامها في مصر المعاصرة، على ما لذلك من أهمية لتعريف أجيالنا الجديدة بها وبرموزها وأعلامها الكبار، فقد رأيت أن من الضروري أن أقدم في البداية سيرة موجزة لمؤلف هذا العمل الكبير.

ولد المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم بمدينة شبين الكوم في محافظة المنوفية في ١٩ يونيو عام ١٩٠٩، وأتم تعليمه الإبتدائي في مدرسة قنا الإبتدائية عام ١٩٢٢، حيث كان ينتقل إلى حيث يختلف مقر عمل والده، ثم أنهى تعليمه في مدرسة الزقازيق الثانوية عام ١٩٢٦ بحصوله على البكالوريا، شعبة الآداب، ليلتحق بعد ذلك بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٢٦ أى بعد ضمها لوزارة المعارف بعام واحد، وتخرج من قسم التاريخ بها عام ١٩٣٠، ليحصل بعده على دبلوم في التربية عام ١٩٣٣ ليتأهل لوظائف التدريس.

ولأنه كان طموحاً ومتفوقاً، فقد تابع دراسته العليا بالجامعة المصـــرية بعد أن تتلمذ على يد الأستاذ محمد شفيق غربال، الذى سجل دراسته لدرجـــة الماجستير تحت إشرافه في موضوع من موضوعات التاريخ الاجتماعي وهو "تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد على" وحصل على الدرجة بالفعـــل عام ١٩٣٦ ثم تابع دراسته لتاريخ التعليم في عصر خلفاء محمد على، وفى عام ١٩٤١ احتاز درجة الدكتوراه عن دراسته "تاريخ التعليم في مصر منـــذ أواخر عهد محمد على إلى أوائل حكم توفيق" أى حتى عـــام ١٨٨٢ والتـــى كانت تحت إشراف الأستاذ شفيق غربال أيضاً.

وفيما يتعلق بحياته العملية، فالمعروف أنه اشتغل بوظائف التدريس في وزارة المعارف لنحو ثلاث سنوات (١٩٣٠ – ١٩٣٢) قبل أن ينتقـــل إلـــى الجامعة المصرية التى عين معيداً بها منذ عام ١٩٣٣، وتدرج فـــي جميـــع وظائفها حتى أصبح مديراً لجامعة عين شمس عام ١٩٦٨، المهم أن الأستاذ قضى الفترة من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٥٠ في وظائف الجامعة المصرية (فؤاد الأول) تدرج فيها من معيد إلى مدرس عام ١٩٣٨ لينتقل بعدها إلـــى كلية الآداب جامعة (إبراهيم باشا) عين شمس حاليـــاً عـــام ١٩٥٠ عنـــدما أنشئت، ليصبح أستاذاً مساعداً فأستاذاً بها، حتى أختير عميـــداً للكليـــة فـــي أكتوبر ١٩٦١، ثم وكيلاً لجامعة عين شمس في سبتمبر عام ١٩٦٤، وأخيراً عين مديراً للجامعة في إبريل عام ١٩٦٨، ليظل فى وظيفته هذه حتى بلـــغ السن القانونية عام ١٩٦٩.

ولأنه تميز بنشاط علمى جم فقد تـــولى رئاســـة الجمعيـــة المصـــرية للدراسات التاريخية بين عامى ١٩٦٥ – ١٩٧٦، كما اختيرعضواً بمجلـــس إدارة المجمع العلمي المصري في إبريل ١٩٧٥، كذلك أسس، – "سمنار" أى حلقة بحثية دائمة – يلتقى فيه لفيف من أساتذة التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس وسائرالجامعات المصرية وغير المصرية أيضاً، وكـــان يحضره طلاب الدراسات العليا والمتخصصين والكتاب، وكان يعقد جلســـاته مساء كل خميس بكلية الآداب جامعة عين شمس تحت رئاســـته منـــذ عـــام ١٩٥٥ وحتى وفاته عام ١٩٨٠، تناقش فيه الأبحاث ومشروعات الدراسات والمؤلفات الجديدة وتعقد الندوات ذات الطابع الأكاديمي.

وقد حاز مكانة مرموقة في مجال التخصص واتسعت دائرة طلابه من مختلف الجامعات العربية، التى دعته الكثير منها لإلقاء محاضراته ومناقشة الرسائل العلمية، كما انتدب لتدريس تاريخ الشرق الأوسط في جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حضر الكثير من المؤتمرات العربية والعالمية المتخصصة في التاريخ ومناهجه، منها مؤتمر التاريخ والآثار بالمغرب عام ١٩٥٨، ومؤتمر التاريخ الأسيوي بالهند عام ١٩٦١، ومؤتمر التاريخ الدولى في بغداد عام ١٩٧٣ ومؤتمر الحضارة العربية بالجامعة اللبنانية عام ١٩٧٥.

ومن نشاطاته العلمية المعروفة أيضاً تدريسه بمعهد الدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إحدى منظمات جامعة الدول العربية، إلى جانب إشرافه على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه بالمعهد لباحثين من أنحاء العالم العربي، صاروا أساتذة كبار في بلادهم ومؤسسى أقسام علمية للتاريخ في جامعاتهم من المحيط إلى الخليج. وقد اختير رئيساً للجنة قطاع الدراسات والعلوم الإنسانية بالمجلس الأعلى للجامعات، وهي اللجنة التى أشرفت على تطوير الدراسة بكليات الآداب ودار العلوم ٦٨ - ١٩٦٩، كما شارك في نشاط المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية لعدة سنوات، خاصة من خلال لجنة التاريخ والآثار.

لقد كان أحمد عزت عبدالكريم واحداً من أكثر تلاميذ شفيق غربال تميزاً، ونتيجة لنشاطه ودأبه وروحه العلمية الصارمة أثبت جدارة واستحقاقاً، ليست فقط بين المؤرخين المصريين، بل بين المؤرخين العرب، فقد أنشأ مدرسة تاريخية ظلت تتوارث تقاليدها أجيالاً متعاقبة. وبالرغم من ذلك لم يحظ بنفس الشهرة التى حققها أستاذه غربال، ذلك أن حياته العامة كانت مرتبطة بالجامعة وبمهامه الأكاديمية والإدارية، كمرب وأستاذ بعيداً عن الناس، وقد اعتمد في الوصول إلى المناصب التى حازها على قوة شخصيته وعلى خبرته المهنية وعلى اتصالاته بدوائر الحكم، زد على ذلك أنه نجح في ألا يقحم نفسه في مناقشة القضايا السياسية التى تتعلق بعلاقة الدولة بالجامعة، كما نجح في قراءة المناخ السياسي الذى عاصره، فقد ساند مبادئ ثورة يوليو

١٩٥٢، كما دافع عن دور مصر كجزء من العالم العربي، خلافــاً لوجهــة النظر القديمة التى كانت ترى مصر جزءاً من الشرق الأدنى.

لقد سبق عزت عبد الكريم النظام السياسي فــي الاهتمــام بالمنطقــة العربية والقومية العربية، حيث ألف عدداً من الكتب التى تناقش تاريخ العرب وتدعم القومية العربية، وشجع طلابه على البحث في تاريخ العرب فظهــر عدد كبير من المتخصصين في دراسة تاريخ مناطق مختلفــة مــن العــالم العربي، مما كان متفقاً مع الظروف السياسية التى كان العالم العربي يمر بها آنذاك، ولعبت مصر، باعتبارها المركز الثقافي في العالم العربي، دوراً فــي احتضان العديد من الباحثين العرب للدراسة بجامعاتها.

وقد اســتطاع عــزت عبــدالكريم توجيــه تلاميــذه إلــى دراســة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في تــاريخ مصــر وهــو المجــال الــذى كان لا يُلتفت إليه من جانــب المدرســة التقليديــة الســابقة علــى جيلــه، والتى كانت تركز علــى الجانــب السياســي والدبلوماســي، خاصــة وأن دراستيه للماجستير والدكتوراه قــد تناولتــا تــاريخ التعلــيم فــي القــرن التاسع عشر وهو موضوع من صــميم التــاريخ الاجتمــاعي، واســتطاع دفع اتجاه جديد فــي دراســة التــاريخ خــلال الســتينيات نحــو دراســة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتركيــز علــى تأثيرهــا فــي المجتمــع خلافاً للرؤية الرسمية، فبدأت الدراسات تتجه اتجاهــاً جديــداً منــذ بدايــة السبعينيات فتناولت قضايا الفلاح والريــف ومــلاك الأراضــي والعمــال والرأسمالية، واستفادت هذه الدراسات من المادة الوثائقيــة الجديــدة التــى وضعت معايير جديدة وآفاقاً أرحب للكتابة التاريخية.

وقد وفــر "الســمنار" الــذى أنشــاه وأداره بأســتاذية جــادة لنحــو أربعين عاماً، مناخاً خصباً لرعايــة هــذا الاتجــاه. وعلــى الــرغم مــن صورة عزت عبدالكريم كأب روحــى لمدرســة ليبراليــة تاريخيــة لمــدة تجاوزت ثلاثة عقود، إلا أنــه لــم يســتطع أن يخفــى ميولــه السياســية، وكمؤرخ، كان ليبراليا معتدلاً، كما كان من أنصــار الحداثــة بقــدر مــا، بدأ دراساته بالإيمان بدور الفرد – محمد علــى وخلفائــه – وانتهــى إلــى الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي.

لقد كان عزت عبدالكريم ينبه دائماً إلى عدم إتخاذ التاريخ وسيلة للموعظة والاعتبار، حتى وإن كان مليئاً – في بعض الأحيان – بالعبر والعظات، لأن ظروف الحياة دائماً تتغير، وما قد يصلح لزمان قد لا يصلح لزمان آخر... وكان يعلم تلاميذه أن الحكم على أحداث التاريخ هو من صلاحيات من يكتبون التاريخ، لا من صلاحيات من يصنعونه، ولكن مع هذا فإن المؤرخ لا غني له عن الرجوع إلى ما يكتبه صناع الأحداث التاريخية.. وكان يحذر دائماً من آفة أن يقدم التاريخ على أنه مجرد سرد للأحداث فحسب، بل ينبغى أن يقوم كذلك على التحليل والتعليل والربط. وقد كشفت كتاباته كيف استطاع الشعب المصري أن يوفق بين الأصالة والتجديد، وأن تاريخ مصر لا يعرف الفجائية ولا يعرف التنكر للماضي، إنما الأمر بناء مستمر.. وقد اختير رئيساً للجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عام ١٩٧٦، رغم أنه كان يعتقد بأن الدولة لا تستطيع كتابة التاريخ من خلال لجان تؤلفها، وإلا كان تاريخاً رسمياً يسجله مؤرخون رسميون، وهذا أمر إن كان موجوداً فيما مضى إلا أنه لم يعد مقبولاً في هذه الأيام.

وقد ترك عزت عبدالكريم رصيداً من الكتابات التاريخية تتضمن مؤلفاته ومحاضراته، وكتباً أشرف على ترجمتها وقدم لها فضلاً عن تحريره وإشرافه على عدد من الندوات الممتازة عن القلقشندى وابن إياس والجبرتى، ومصطفى كامل، والأرض والفلاح في مصر وغيرها...، كما كان صاحب فكرة سلسلة المكتبة التاريخية التى ظهرت في صيف عام ١٩٥٨، وأهم مؤلفاته تتمثل فيما يلي:

- حوادث دمشق اليومية ١٧٤١ – ١٧٦٢، تحقيق لمخطوطة البديري الحلاق، صدرت عام ١٩٥٩.
- تاريخ التعليم في عصر محمد على، وقد صدر عام ١٩٣٨ بمقدمة لشفيق غربال.
- تاريخ التعليم فى مصر منذ أواخر حكم محمد على إلى أوائل عهد توفيق، ثلاثة أجزاء، صدر عام ١٩٤٥.
- دراسات في تاريخ العرب الحديث، صدر فى بيروت عام ١٩٧٠.

- دراسة بعنوان "تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل، وقد نشرت ضمن كتاب "المجمل في تاريخ مصر العام" صدر عام ١٩٤٢.
- أسهم في ترجمة كتاب "البندقية جمهورية إرستقراطية" لشارل ديل، الذي نشر عام١٩٤٨.
- دراسة بعنوان "حركة التحول في بناء المجتمع القاهرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نشر بمجلد الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩.

يضاف لى ما سبق أنه قدم إسهامات علمية جادة من خلال إعداد المناهج التاريخية للمدارس الثانوية، ومشاركته في تأليف بعض الكتب الدراسية في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، وتاريخ مصر الحديث.

ورغم أن مؤلفاته ليست كثيرة من حيث الكم إلا أنها ذات قيمة علمية عالية ومحترمة، وربما كان اهتمامه بتكوين تلاميذه ومدرسته العلمية أسبق عنده وأهم من نشر المؤلفات، حيث راجع مؤلفات الكثيرين منهم، وقدم لها بمقدمات علمية رصينة دفعت بهم ليحتازوا مراكز مرموقة في ساحة العمل الأكاديمي والثقافي العام، وقد قدرته الدولة بمنحه جائزتها التقديرية عام ١٩٧٣، ورحل عن دنيانا في أغسطس عام ١٩٨٠ قانعاً بما أحرزه وما خلفه من ثروة علمية وبشرية لها ثقلها وأهميتها وتأثيرها في نهضة الكتابة التاريخية في مصر المعاصرة.

* * *

وفيما يتعلق بعصر محمد على، فقد كان عزت عبد الكريم مؤمنا بأهمية النهضة الحضارية التي بلغتها مصر في عهده، ويري أن إصلاح التعليم كان من أهم إنجازاته، ولذلك درس هذا الموضوع دراسة علمية موثقة رائدة ومستفيضة،أنتجت لنا هذا السفر الكبيرعن تاريخ التعليم فى مصر فى عهد محمد على وخلفائه (١٨٠٥- ١٨٨٢) أثبت علميا صدق اقتناعه وسلامة قصده.

ولهذا أيضا رأي أن من اللياقة إهداء هذا العمل إلي الملك فاروق، وذلك عام ١٩٣٨، ولم يكن قد مر علي تولي الملك الشاب أكثر من عامين في الحكم، وسط جو من التفاؤل بعهده الذي صادف التوفيق في إتمام المفاوضات، وإنجاز معاهدة ١٩٣٦، ثم التوفيق في إلغاء الامتيازات الأجنبية، وبدا للناس وقتها أن لفاروق من يمن الطالع ما بعث في النفوس الرجاء.. ولعل هذا الرجاء هو الذي دفع طه حسين ليكتب "مستقبل الثقافة في مصر" الذي نشر عام ١٩٣٨ أيضا. ولعل مؤلفنا أراد أن يعبر عن عرفانه للمساعدة القيمة التى لقيها من ديوان الملك، الذى أتاح له الاستفادة من أرشيف وثائقة.

وسيري القارئ الكريم أن عين النقد والتحليل حاضرة في ذهن مؤرخنا دائما، رغم أننا قد نحكم حكما مسبقا متعجلا بأن هذا العمل قصد بكتابته تمجيد عهد محمد علي، وذلك أمر بعيد عن تبني منهج البحث العلمي في دراسته، والذي ألزم نفسه به، فهو لكي يجلو صورة ما أنجز من تأسيس نظام تعليمي مدني جديد في عهد محمد علي، أعطانا صورة صادقة لما كان علي التعليم قبل هذا العهد، ثم هاهو يمضي لتحليل أسس سياسة محمد علي التعليمية وخطواته وأدواته لتنفيذها، ويسلط الضوء علي الضرورة التاريخية التي دفعت به إلي الاتجاه نحو الغرب وأثر ذلك علي النظام التعليمي، ثم يرصد تطور النظام التعليمي منذ نشأته عام ١٨١١، وما ارتبط بذلك من قرارات ونظم ومؤسسات ودواوين.

لقد راح المؤلف يفصل فى دراسته أوضاع التعليم العام، الابتدائي والتجهيزي، ثم التعليم الخاص، والفني والبعوث العلمية، ولم يكتف بذلك بل رأي أن يبرز لنا طبيعة الحياة المدرسية، بتلاميذها ومديريها وإداراتها، في صورة تنبض بالحياة. ولأنه كان مؤمنا بأن وراء كل كتابة تاريخية فكر، وأن السرد ما هو إلا وسيلة لبلوغ هذا الفكر، وأن الكتابة التاريخية ليست مجرد تسجيل الحقائق والمعلومات الموثقة، وإنما هي نقد وتحليل واستنتاج ورؤية، لذلك خصص الجزء الأخير من كتابه عن عصر محمد علي لتقديم نظرة تحليلية نقدية، أوضح فيها مغزي حركة التجديد والتحديث... وأوجه الضعف في النظم والمناهج وفي علاقة ذلك بالمجتمع، ليضع يده علي تقدير

النجاح الذي تم إحرازه، خاصة في مجال بث الروح القومية في مصر، وتوطيد زعامتها للشرق العربي... ومن النتائج السلبية التي ألقي عليها المؤلف الضوء، قصور التعليم عن التغلغل في طبقات المجتمع كلها، الأمر الذي انتهي إلي تكوين طبقة ممتازة بتعليمها في المجتمع بالقياس إلي مجموع الشعب الجاهل، وممتازة بثرائها بالقياس إلي مجموع الشعب الفقير... وقد ذكر أنه "لا ريب في أن كثيرا من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي نعانيها ترجع إلي هذا الانحلال في المجتمع المصري، وأخصها ما يلقاه السواد الأعظم من المصريين – وهم الطبقة العاملة – من إهمال أو شعورهم بفقدان العدل والمساواة واختلال التوازن الاجتماعي واحتقار العمل اليدوي".

لقد كانت الموضوعات العسكرية والسياسية من الموضوعات التي تغري الباحثين والدارسين لعصر محمد علي، غير أن الموضوعات الإصلاحية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لا تقل أهمية في بناء مصر الحديثة، ومن هنا اتجه مؤرخنا إلي دراسة التعليم، وليس تاريخ التعليم عنده – كما قال أستاذه غربال – تاريخ خطط دراسية أو مناهج فحسب، بل هو تاريخ مقوم من مقومات الحياة القومية... ولم يكن عزت عبد الكريم هو أول من كتب في تاريخ التعليم، فقد سبقه أمين سامي باشا والأمير عمر طوسون، فضلا عما كتبه كلوت بك ومنچان.. وغيرهم، لكن كتاباتهم كانت مجرد مؤلفات عامة، وليست دراسات علمية موثقة، ومن هنا تفرد هذا العمل الذي استند إلي الوثائق الرسمية المتعلقة بعصر محمد علي والتى حصل عليها المؤلف من «قسم المحفوظات التاريخية» بالديوان الملكى، غير المنشورة والمنشورة، وكتب الرحالة، وما نشر بالصحف الأجنبية المعاصرة وكتابات القناصل، فضلا عن الوثائق التركية والأجنبية، حيث قضي المؤلف أكثر من خمس سنوات يدرسها في أناة وصبر ويستخلص منها مادته العلمية، ويرتبها حسب موضوعات دراسته وفق المنهج الذي ألزم نفسه به، ليخرج لنا هذا السفر القيم، الذي لم يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها ودرسها.

وفي الجزء الثاني من تاريخ التعليم في مصر، والذي تناول عهدي عباس الأول وسعيد باشا (١٨٤٨ – ١٨٦٣) درس مؤلفنا نظم الإدارة التعليمية في ديوان المدارس وأقلامه، كما تابع التأريخ لمعاهد الدراسة، سواء

كانت مدرسة المبتديان بالقاهرة أو مكاتب المبتـديان بالأقــاليم، والمــدارس التجهيزية والخصوصية، ومدرسة الألسن وقلم الترجمة، والمدارس الطبيــة والحربية والبحرية، والمهندسخانة والبعثات العلمية، مع رصد ما أصابها من توقف وإعادة، وتقلص وإلغاء، وما ارتبط بعهد الواليين من انحسار وتفكيــك للكثير من مؤسسات التعليم التي أرسيت في عهد سلفهما الكبير، فقــد كـــان عباس باشا "قليل الثقة بالعهد الماضي ونظمه وسياسته ومعاهــده وأســاتذته وطلبته" وهذا ما جعل المؤرخين يعتقدون أن الباشا أرجع البعثة العســكرية التي أنشأ لها جده المدرسة الحربية المصرية بباريس، ولكن مؤرخنا أثبت أن عباس أعاد الأمراء وطلبة الفنون الحربية فقط، وأبقى علي الطـــلاب الـــذين يدرسون الطب والهندسة والصيدلة واللغات.

وفيما يتصل بمنهج المؤلف في الدراسة، فقد كان يلزم نفسه بعــرض آراء الكتاب والمؤرخين الذين سبقوه في الكتابة عن قضية من القضايا، ثــم يختبر مدي صحتها فيذكر "وسنحاول أن نجلو وجه الحق معتمــدين – مــا استطعنا – علي الوثائق التي أتيح لنا الاطلاع عليها من قســم المحفوظــات التاريخية بديوان جلالة الملك" فينفي ما وقع فيه السابقون من أخطاء ويثبــت ما أكدته الوثائق في شكل تحقيق علمي يصل به إلي إدراك الحقائق (راجــع مثلا تحقيقه لروايات جورجي زيدان وعبــد الله النــديم وعمــر طوســون وهيوارث دن عن البعوث في عهد عباس، في مقدمة الفصل الرابع).

المهم أن المؤلف سجل بأمانة وموضوعية، ما خيم علي مصــر مــن ضعف وتدهور في عصر عباس باشا، الذي توقفت فيه الحركة الإصــلاحية الواسعة النطاق التي عرفتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فشهدت البلاد انكماش القوة العسكرية والبحرية، وانكماش الحركة الصناعية التي وضع محمد علي أساسها، وانحلال السياسة الاقتصادية. كمــا شــهدت انحلال النظام التعليمي الحديث الذي بدأه محمد علي.

وبنفس النظرة الناقدة، كان ينظر إلي عهد سعيد باشا، ابن محمد علي، والذي خلف عباس باشا في يوليو ١٨٥٤، الذى كان عليه أن يرعي خطــة والده، ويتعهد جذورها التي لا تزال حية في الثري، حيث كان أبــوه يعلــق عليه آمالا كبارا، خاصة وقد أشركه في بعض جوانب الاصلاح، لكن سعيدا

انقاد للأهواء المتناقضة، فلم يلق بالا وأزمع أن يبدأ البناء من جديد، وكانــت الحكمة الوطنية تقتضي أن يترسم خطة أبيه، لكنه لم يكن من الكفاية واتساع الأفق بحيث يستطيع أن يرسم ويبني خطة جديدة، فجــاءت خطــة ســقيمة الوضع.. عني بالمظهر أكثر من عناية بالجوهر.. وجاءت خطتــه للتعلــيم لتوضح ما في خططه العامة من قصور في الفكر، واضطراب فــي العمــل وضعف في التوجيه وخضوع لشتي الأهواء.

أما الجزء الثالث بمجلديه، فقد تناول فيه تاريخ التعلــيم فــي عصــر الخديوي اسماعيل وامتد به حتي السنوات الأولي من عصر الخديوي توفيق، أي حتي بداية الاحتلال البريطاني لمصر لأن عهد الاحتلال تميــز بسياســة تعليمية مختلفة، لم يكن لحاكم مصر الشرعي دور في إرسائها، لعل مؤلفنــا رأي أنها تحتاج إلي دراسة أخري مختلفة. وحسب خطة المؤلف في الجزأين السابقين، تناول في البداية سياسة التعليم وإدارته ودواوينه وأســاليب الإدارة التنفيذية، والتوجهــات العامــة، واللــوائح والقــوانين والــنظم والبــرامج والمشروعات والميزانية.. إلخ، ثم انتقل إلي دراسة المؤسسات التعليمية حتى عام ١٨٨٢، كالمكاتب والمدارس الابتدائية ومــدارس البنــات، ومــدارس المكفوفين والصم، والتعليم في السودان.وكذلك انتقل إلي دراســة مؤسســات التعليم فوق الابتدائي، كالمدارس التجهيزية ودور المعلمين والمدارس الحربية والبحرية ومدارس الطب والزراعة وغيرهما.. وتابع دراسة البعثات العلمية ورصد ما انتابها من تغيرات، في الكم والكيف مفسرا دلالة ذلك كلــه، ثــم انفرد هذا الجزء علي نحو خاص بدراسة موسعة للمعاهد الخارجة عن النظام الحكومي كالأزهر ومدارس الإرساليات والجاليات الأجنبية، والطوائف غير الإسلامية والمدارس الحرة المجانية العامة ونحوها. وسنلاحظ أن الــدكتور عزت عبد الكريم أولي عناية خاصة للحديث عن حركة الاصلاح والتجديــد في الأزهر، عالج فيها مدي نجاح هذه الحركة، ودرس اللــوائح والقــوانين المتعلقة بذلك.

لقد أوضح المؤلف أنه رأي أن تحديث مصر فــي عصــر اســماعيل ارتبط بوصل ما بينها وبين دول الغرب والاستعانة بعلــم الغــرب ونظمــه ورجاله، وأنه ارتبط كذلك بإقرار شكل جديد لعلاقات مصر بالدولة العثمانية

علي أساس يمنح مصر، في نطاق التزاماتها الدولية، القدرة علي الانتعاش والنمو. ثم جعل يربط بين جهود محمد علي الإصلاحية وجهود اسماعيل، فذكر أن محمد علي انصرف إلي تشييد البناء، بناء القوة والعلم والمال، وفتح أمام المصريين آفاقا واسعة، ورسم لهم مثلا عليا وحملهم علي التطلع إليها والسعي لبلوغها.. ورسم لهم ما ينبغي وأمة ناهضة في ظل حكومة واحدة تقضي علي تشتيت السلطان وتوحد عناصر الأمة جميعا، وتدفعها إلي البناء والتعمير، فتح لهم أبواب العلم والحضارة الغربية...

هكذا رأي أن محمد علي وضع الأساس في جهوده الاصلاحية، لكن لم يتم لها المراد من النمو والاستقرار، كما أن عباس وسعيد قد اتخذ كل منهما أسلوبا جديدا، وأهملا الأساس، ولم يصلا ما انقطع.

لكن إسماعيل كان خليقا بأن يترسم خطي محمد علي في الاصلاح، لقد تولي الحكم وتسلم تراثا مثقلا بالمتاعب: إدارة مختلة، دواوين ملغاة، نظاما تعليميا منحلا، اقتصادا أهليا ضعيفا حديث التكوين من أثر إنفكاكه من قيود الاحتكار الحكومي، إمتيازات أجنبية، نظاما قضائيا معقدا يسوده الظلم والفساد.. صحيح أن اسماعيل عندما تولي وجد الكتاتيب في المدن والقري ووجد الأزهر، لكن هذا لا يكوّن "نظاما تعليميا"، كما أن محمد علي عندما أقام مدارس حديثة تعد الناشئة علي النحو الذي تبتغيه الدولة، كان مقتنعا بأن معاهد التعليم القديمة التي عاشت مستقلة عن سلطة الدولة، لن تستطيع أن تفي بما يريد.. فعرفت مصر نوعان من معاهد التعليم والتربية جنبا إلي جنب، ولكل وجهة هو موليها، هذا ما وجده اسماعيل عند توليه، بقايا المدارس الحديثة، ومعاهد التعليم القديمة، ووجد أيضا مدارس الإرساليات الأجنبية التي كانت تدعو لثقافة لا تمت لثقافة البلاد بسبب.

ومع ذلك لم تهن عزيمته، وأدرك أن إصلاحات محمد علي لم يقدر لها أن تحيا من بعده، لأنها لم تهدف إلي المستقبل قدر استهدافها للحاضر، وأنها لم تجد الرأي العام المستنير الذي يحفل لهذه الاصلاحات وينهض لحمايتها، كان اسماعيل يؤمن - بما آمن به محمد علي - من "أن في أولاد مصر قابلية ونجابة" كان يؤمن بخصب العقلية المصرية إيمانه بخصب التربة المصرية، لذا حرص علي تشجيع قيام الرأي العام المستنير، الذي يلبي

حاجات النهضة ويدافع عنها، وهذا الرأي العام المستنير لا سبيل إلي تكوينه إلا بالتعليم.. فالتعليم عنده غاية في نفسه بقدر ما هو وسيلة للتوجيه والبعـــث الجديد..

ذلكم هو العلامة "أحمد عزت عبد الكريم" الذي كان في طليعة الجيـــل الثاني من المؤرخين الأكاديميين – بعد جيـــل الـــرواد: غربـــال ورفعـــت وصبري– والذي أسس مدرسة علمية جديدة يعرفها الجميع، والذي تميـــزت دراساته بدقة البحث، واتزان الحكم، واعتدال الرأي، وتحري وجه الحقيقة في التفكير والتعبير. والذي فتح للدراسات التاريخيـــة الجامعيـــة آفاقـــا رحبـــة ومجالات جديدة.

* * *

الفصل العاشر

أحمد عبد الرحيم مصطفى

وتأسيس المعرفة العلمية للتاريخ

الفصل العاشر

أحمد عبد الرحيم مصطفى

وتأسيس المعرفة العلمية للتاريخ

فى الخامس والعشرين من مارس ٢٠٠٢ رحل فى صمت عن عالمنا مؤرخ كبير، وعالم من علماء التاريخ المفكرين الكبار، هو الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، أستاذ تاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر، وبفقده، فقدت مصر واحدا من أعلام المؤرخين الذين أرسوا أسس وتقاليد المدرسة العلمية الحديثة فى كتابة التاريخ، وأرسوا تقاليد البحث العلمى الموضوعى بكتاباتهم وندواتهم وتلاميذهم.

وقد ولد الأستاذ الجليل فى إحدى قرى سوهاج بصعيد مصر فى نوفمبر عام ١٩٢٥، وحصل على درجة الليسانس الممتازة فى الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦، وأعقبه بدبلوم معهد التربية العالى عام ١٩٤٨ ليشتغل فترة قصيرة بالتعليم الثانوى، يعين بعدها معيدا بجامعة عين شمس (إبراهيم باشا آنذاك) حيث حصل على درجة الماجستير عام ١٩٥١ بدراسته عن "علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩" تحت إشراف الأستاذ محمد فؤاد شكرى ثم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، الذى درس معه لدرجة الدكتوراه فى البداية، ثم أوفد فى بعثة دراسية إلى جامعة لندن، ليحصل على دكتوراه الفلسفة فى التاريخ عام ١٩٥٥ فى موضوع من أهم موضوعات تاريخ مصر الحديث يتناول "شئون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٦ – ١٨٨٢" تحت إشراف الأستاذين هارولد بوون ومدلكوت، ليقدم لنا دراسة وثائقية لهذه الفترة الحرجة من تاريخ الوطن، وهى فترة تزايد التدخل الأجنبى ونمو الحركة الوطنية المصرية، التى أفضت إلى قيام الثورة الوطنية المعروفة بالعرابية، وتعد أكمل وأهم دراسة صدرت عن هذا الموضوع وقد عربها بعد ذلك ونشرتها دار المعارف عام ١٩٦٥

تحت عنوان "مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ – ١٨٨٢" ونفدت فى حينهـا ولم تطبع منذ ذلك التاريخ رغم أهميتها الشديدة.

وقد شغل الأستاذ المؤرخ بعد ذلك وظائف التدريس فى كليـة الآداب بجامعة عين شمس منذ عام ١٩٥٦ مدرسا، فأستاذا مساعدا، فأستاذاً لكرسى التاريخ الحـديث منذ عام ١٩٦٨ فرئيسا للقسم (١٩٧٠)، فوكيلا للكلية لعام ١٩٧٢ – ١٩٧٣. وقد شاءت ظروفه أن يعار للعمل أستاذاً بجامعة الكويت، التى استقطبت فى حينه أعلاماً من الأساتذة المصريين منهم الأساتذة الدكاترة محمد عواد حسين وأحمد أبو زيد وعبد الرحمن بدوي وفؤاد زكريا وحسين مؤنس وغيرهم. وقد استمر الدكتور أحمد عبد الرحيم يعمل فترة طويلة فـى جامعة الكويت (١٩٧٣ – ١٩٨٧) قام خلالها بنشاط علمـى جـم وبجهـد تأسيسى كبير، من خلال إشرافه العلمى وجهوده فـى التـأليف والترجمـة مدفوعا بإيمانه بأن له رسالة يؤديها فى أى مكان من وطنه العربى، وقد عاد الأستاذ إلى بيته الأول فى كلية الآداب بجامعة عـين شـمس عـام ١٩٨٧ ليستأنف نشاطه العلمى بين تلاميذه، وقد صاروا كبارا يشار إليهم بالبنـان، وقد كرمته الدولة بمنحه جائزتها التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٨، وربما كان لغيابه عن مصر فترة طويلة نسبيا أثر فى تأخر هذا التكريم، الذى كان جديرا باستحقاقه له قبل ذلك بسنوات طويلة.

لقد كان الأستاذ المؤرخ لا يعرف من ملذات الدنيا غير القراءة والكتابة وجلسات النقاش العـلمى، وأظن أن هذا كان أفضل ما يحب فعله ويسـتمتع به، فلم يتوان عن المشاركة ببحوثه ومداخلاتـه فـى المـؤتمرات العلميـة والندوات التاريخية، خاصة ذات الطابع العلمى الأكاديمى، سواء فى مصر أو فى بقية العواصم العربية والأوربية، حيث كان فارساً، يقول دائما الجديـد، ويفجر القضايا، ويتمتع بمقدرة هائلة على جذب انتباه الحضـور وإفـادتهم. وربما كان أبرز المؤتمرات التى شارك فيها بأبحاثه، المؤتمر الـذى انعقـد فى جامعة لندن (١٩٦٤ – ١٩٦٥) والذى كان يتناول "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر الحديثة"، والذى أشرف عليه الأستاذ هولت، وقد ألقى فيه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بحثين بالإنجليزية أحدهما عن انهيار نظام الاحتكار فى مصر بعد عام ١٨٤١، والآخر عن أوراق حككيان الـذى

كان مهندسا كبيرا فى عهد محمد على وترك أوراقا تكشف عن جوانب هامة من تاريخ مصر خلال الفترة (١٨٤٠ – ١٨٦٣).

وقد نشر بحثا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ضمن الكتاب الــذى ضم أبحاث المؤتمر وصدر بالإنجليزية عام ١٩٦٨ عن جامعة لندن تحــت عنوان: Social and Political Change in Modern Egypt ، والذى لم يقــدر له أن يترجم إلى اللغة العربية حتى الآن رغم أهميتــه الكبيــرة، وإن كــان أستاذنا قد ترجم بحثيه ونشرهما ضمن كتاب أصدرته هيئة الكتــاب تحــت عنوان "عصر حككيان" عام ١٩٩٠ حيث ضم فيه مجموعــة مــن أبحاثــه المترجمة التي تغطى موضوعات مهمة من تاريخ مصر خلال الفترة التــى أعقبت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

لقد كان الأستاذ المؤرخ من عُمد سمنار التاريخ الحــديث والمعاصــر بكلية الآداب جامعة عين شمس، وقد تولى الإشراف عليه فترة من الــزمن، ساهم فيها بجهوده فى إرساء تقاليد الندوات العلمية المنتظمة، وقــد تعــددت المجالات التى درس فيها، فإلى جانب جامعته الأم، ألقى دروسه فى جامعــة الموصل وجامعة الكويت، وفى معهد البحوث والدراسات العربية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أشرف على الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه فى كل هذه المعاهد العلمية وغيرها، وكان له فى كل منها تلاميذ ومريدون، لا يسع المقام هنا لذكرهم.

ولم يكن الأستاذ المؤرخ منغلقا على كتبه وذاته، يعــيش فــى بــرج أكاديمى عاجى، وإنما كان منخرطا فى الحياة الثقافية العامة، قارئا ومستمعا ومشاركا بقدر معين، من خلال الإذاعة المسموعة والمرئية فــى كــل مــن القاهرة والكويت، والإذاعة البريطانية، فضلا عن مشــاركته بالكتابــة فــى الصحف والمجلات من حين لآخر، وعندما يطلب منه ذلــك، وفــى مجــال تخصصه واهتماماته، فقد كان عزوفا عن الأضواء والشهرة، وحسبه عندما يكتب أن يكون الموضوع ملحا عليه وله فيه رأى أو رؤية، وكــان ســلوكه مطابقا لما يؤمن به، وما يعلمنا إياه، من أن المؤرخ الحقيقى لا ينبغى له أن ينجذب وراء الأضواء، أو يسعى لذوى السلطان، ليستطيع أن يحافظ علــى استقلاليته وحيدته، وأن يمتلك زمام قلمه الذى انتدبه لمهمة مقدسة.

وقد لا يعرف الكثيرون أن الأستاذ المؤرخ انجذب فى بداية حياته إلى الأدب، الذى كان عاشقا وقارئا نهما له، وكان أول كتاب وضعه تحت عنوان "توفيق الحكيم، أفكاره وآثاره" الذى نشره عام ١٩٥٢، ورغم اهتمامه بالتأريخ لأفكار توفيق الحكيم من خلال مؤلفاته وآثاره، بحكم تكوينه كمؤرخ، إلا أن رؤيته النقدية المبكرة للموضوع، وضعته فى تماس مع نقاد الأدب آنئذ، وربما لو لم يجذبه التاريخ ويستغرقه بشكل تام بعد ذلك لأتى كتابه عن الحكيم بجزء آخر عن آثاره بعد عام ١٩٥٢، ولكسب الأدب ناقدا جديدا آنئذ. وعموما لم يتخل الأستاذ عن متابعته لقراءة الأدب، وهو ما كان يبدو واضحا من مناقشاته وتعليقاته، كما أن له مقالات معروفة عن الأستاذ العقاد والدكتور هيكل والأستاذ إحسان عبد القدوس وغيرهم، وإن كان تركيزه على الجانب التاريخى فى كتاباتهم وأعمالهم واضحا، تاركا الجوانب الأخرى لنقاد الأدب والمشتغلين به.

* * *

أما عن مؤلفات الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد كتب، إلى جانب رسالتيه للماجستير والدكتوراه، كتاب "عصر حككيان" الذى تناول دراسة مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر، كتابا صغيرا في مبناه كبيرا فى معناه عن " الثورة العرابية " نشر عام ١٩٦١ فى سلسلة المكتبة الثقافية، ثم وضع كتابا هاما عن "تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ١٨٨٢ – ١٩٣٦" ضمنه آراءه وتحليلاته النافذة، والمعروف أنه نشره فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى فترة كنا فيها نحتاج إلى مراجعة النفس والعودة إلى الجذور التاريخية، بوعى ومنطق جديدين، وقد أكمل هذا الكتاب بكتاب آخر، وإن اختص بدراسة القضية الوطنية، قضية الجلاء البريطانى عن مصر، دون بقية القضايا التى عالجها فى كتابه ذاك، وقد نشر الكتاب الجديد عام ١٩٦٨ تحت عنوان "العلاقات المصرية – البريطانية من ١٩٣٦ – ١٩٥٦". وإلى جانب ما سبق ألف كتابا عن "مشكلة قناة السويس" عرض فيه تطورها التاريخى من ١٨٥٤ – ١٩٥٦ فى عرض علمى مركز، رصد الخطوط العامة دون إغراق فى التفاصيل. وعلى نفس الأهمية يأتى كتابه عن "تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة"

الذى صدر عام ١٩٧٣ حيث رصد فيه معالم التطور وأهم الاتجاهات وإسهامات المفكرين والمثقفين. وقد جمعت له دار الهلال مجموعة من مقالاته التى تناولت عددا من الشخصيات السياسية التى لعبت أدوارا مهمة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، بدءا بالشيخ محمد عبده وانتهاء بالدكتور محمد صلاح الدين، ونشر هذا الكتاب تحت عنوان "شخصيات مصرية" فى سلسلة كتاب الهلال، عدد ديسمبر ١٩٩٣.

وفى تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر وتاريخ الدولة العثمانية له العديد من المؤلفات أبرزها كتابه "الولايات المتحدة والمشرق العربى" (١٩٧٨) و"فى أصول التاريخ العثمانى" (١٩٨٢) و"بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ - ١٩٤٩" (١٩٨٦)، و"حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث" (١٩٧١)، كما نشر مقالتين هما "جمال الدين الأفغانى وأفكاره السياسية" و"نظرة جديدة إلى جمال الدين الأفغانى" بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (١٩٦٢، ١٩٧٦). كذلك قدم دراسة وثائقية عن "مشروع سوريا الكبرى" أصدرتها حوليات جامعة الكويت (١٩٨٤)، كما نشر دراسة عن "أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكى فى لبنان" نشرت بكتاب الأزمة اللبنانية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٧٨)، وقد أفرد بحثا آخر عن "مضايق تيران ومشكلة الشرق الأوسط" نشر ضمن كتاب البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية، الذى أصدره سمنار التاريخ الحديث بآداب عين شمس (١٩٧٩). وقد أصدر كذلك دراستين إحداهما عن "مشروع حلف شرقى البحر المتوسط عام ١٩٤٨" بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية بالكويت (١٩٨٧) والأخرى عن "مشروع اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٤٨" بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت (١٩٩٤).

وكان للدكتور أحمد عبد الرحيم اهتمام خاص بالمؤرخين ومناهجهم، كما اهتم بمن كتب فى التاريخ من المفكرين والأدباء أيضا، وقد شارك فى الإعداد لندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٧ عن "إعادة كتابة التاريخ القومى" حيث نوقشت فيها هذه القضية من جانب لفيف من رجال الفكر والمؤرخين. كذلك نشر دراستين عن المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتى، أولاهما عن كتابه "عجائب الآثار.." نشرت بمجلة

تراث الإنسانية (١٩٦٦) وثانيتهما عـن "الجبرتي مـؤرخا" نشرت ضـمن كتاب "عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث" نشرته هيئة الكتاب (١٩٧٦)، كما كتب دراسة هامة عن "محمد شفيق غربال مؤرخا" نشرتها مجلة الجمعية التاريخية (١٩٦٣) أظهرت قيمة وأهمية هذا المؤرخ الكبير ومكانته فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر. أما الأستاذ عبد الرحمن الرافعى، مـؤرخ الحركة القومية، فقد حظى بدراسة كشفت عن أهمية كتابته ومـدى قيمتهـا العلمية، وقد نشرت بمجلة المجلة عام ١٩٦٢.

وكان الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى مترجما من طراز فريد، قدم نماذج مثالية للكاتب المؤرخ عندما تبدو ترجمته كما لو كانت مؤلفـة، فـى دقتها وروحها، بفضل تمكنه من اللغات وقدرته على التعبيـر بلغـة سلسـة مشرقة، وبمقدرة عالية على فهم المصطلحات والألفاظ وتعريبها. وكان أول نشاط له فى مجال الترجمة عندما ترجم كتاب سيتون وليمز "بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠– ١٩٤٨" الذى نشره عام ١٩٥٢ بعد أن أضاف إليه هوامش وتعليقات وتذييلا مكملا له. كذلك شارك فى ترجمة كتاب نورمان مـاكنزى "موجز تاريخ الاشتراكية" (١٩٦٠) وكتاب هربرت فيشر "فى أصول التاريخ الأوربى الحديث" (١٩٦١) كما شارك فى ترجمة كتاب هيلين ريفلـين عـن سياسة محمد على الزراعية والذى نشره تحت عنوان "الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر" عام ١٩٦٧ بعد أن رأى العنوان الجديد أكثر دقة ودلالة على موضوع الكتاب.

ومن أهم ما ترجمه الأستاذ المؤرخ كذلك كتاب خطير من أهم الكتـب التى تناولت علاقة الغرب بالمجتمع الإسلامى، تـأليف جب وبوون، وقـد نشر ترجمة مجلده الأول فى جزئين نشرتهما دار المعارف (١٩٧٠) والمجلد الثانى نشره فى جزئين أيضا نشـرتهما هيئـة الكتـاب (١٩٨٩ – ١٩٩٠) والكتاب بجزئيه حصيلة دراسات طويلة ومتأنية قام بهـا المؤلفـان لتتبـع المؤثرات الغربية فى القسم العربى من الإمبراطورية العثمانيـة، وإن كنـا نتمنى أن يعاد طبع هذه الأجزاء المترجمة فـى مجلـدين، حسـب الطبعـة الإنجليزية، وفى طبعة جديدة جيدة تليق بهذا العمل العلمى الرصين، تأليفـا وترجمة.

وفى مجال ترجمة الكتب المتخصصة المهمة أيضا قدم ترجمة دقيقة وأمينة لكتاب فريد فى موضوعه وهو كتاب لوكاز هيرزوير "ألمانيا الهتلرية والشرق العربي" الذي كان قد ترجم من البولندية إلى الإنجليزية، التي نقل عنها أحمد عبد الرحيم مصطفى النص العربي الذي نشرته دار المعارف (١٩٦٨)، ولعل آخر عمل ترجمه كان كتاب أندرو هس عن "الحدود المنسية The Forgotten Frontiers" والذي نشر ترجمته بالكويت تحت عنوان "افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس".

وينبغي ملاحظة نوعية الكتب العلمية المتخصصة فى مجال عمله واهتماماته، والتى ضرب بها أمثلة لكيف تكون الترجمة، ولماذا يكون المترجم متخصصا فيما يترجم، كما نلاحظ أن معظم الكتب التى ترجمها كانت منشورة حديثا حين ترجمها، مما يعنى متابعته الدائبة لما يؤلف، ويدل على مدى حرصه على إفادة مواطنيه بأحدث ما ينشر فى الخارج. كما نلاحظ أيضا أهمية أنه ترجم بنفسه مؤلفاته وأبحاثه التى وضعها بالإنجليزية، ليؤكد فكرة أن صاحب العمل هو الأقدر على تقديم أفكاره وآرائه، وليفيد بها أكبر عدد من قراء العربية، وياليت كل الذين كتبوا أبحاثهم بلغات أجنبية أن يفعلوا ذلك.

• • •

وإذا كان محمد شفيق غربال يعتبر رائدا كبيرا فى تأسيس مدرسة الدراسات التاريخية، بأسلوبها ومنهجها الحديث، إلا أن موسوعيته حالت دون وفرة إنتاجه البحثي في مجال تخصصه، وإن استعاض عن ذلك بتكوين طلابه، فقد مثل أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذي كان أبرزهم ولا شك، نقلة نوعية مهمة في اتجاه هذه المدرسة، من المعرفة الموسوعية، التي ميزت غربال، وإلى المعرفة العلمية المتخصصة بالمعنى الأكاديمي المحدد للتاريخ، يشهد بذلك وفرة إنتاجه ودقة منهجه وصرامته في تطبيقه، وتكريس التقاليد العلمية في مجال التخصص، مما ساهم في تأصيل المدرسة التاريخية العلمية، من خلال المؤلفات وحلقات البحث العلمي وتكوين الطلاب.

لقد كان أحمد عبد الرحيم يؤكد دائما على أن التـــاريخ هـــو ذاكـــرة الشعوب الحية، وهو القنطرة التي تعبر عليها الأجيال، وأن على دارسيه أن يفطنوا إلي أن ثمة خيطا دقيقا بين الأمجاد الحقيقية، التي لا يخلو منها تاريخ أي شعب حي وبين الأمجاد المختلقة، وأن هناك فرق بين إزاحة الغبار عـــن الفترات الزاهية من تاريخ الأمة، وبين التزييف والتجديف. لقد كـــان عالمـــا فاهما لطبيعة علم التاريخ، ومدارسه واتجاهاته ومناهجه، كأفضل ما يكـــون العلم والفهم.

لقد كان ينبهنا إلى أن مهمة المؤرخ ليست هينة، وأن الذي يميز بـــين مؤرخ وآخر، أن أحدهما تتشعب به الدروب، جريا وراء السرد والتفاصـــيل التي تسيطر على المادة، وبين آخر يجمع ما يمكنه جمعه من المادة، ثم يعيد صياغتها، وفقا لخطة مرنة، تربط أطراف الموضوع بعضها ببعض، فيخرج في نهاية الأمر بوحدة عضوية، مترابطة متفاعلة، لا يبددها شئ من التكرار أو التفكك، والعبرة هنا بالكيف لا بالكم، وفرق بين المؤرخ الحقيقي، وبـــين راوي الأحداث، أو جامع المادة وناشرها.

كانت "الموضوعية" هي أهم خصائص مـــنهج أحمـــد عبـــد الـــرحيم مصطفى، لكن أية درجة من الموضوعية ؟ صحيح أن الموضـــوعية ثـــوب فضفاض، ما دام الكاتب طرفا فيها، لكن ثمة حد أدنى من الالتـــزام، تكـــون الكتابة دونه نوعا من الإسفاف الماس بالقيم الأخلاقية. كان الأستاذ يـــرى أن الموضوعية المطلقة خرافة، طالما أن من يكتب التاريخ كائن حي، لابد أن له ميوله واتجاهاته وانفعالاته وانتماءاته، لكن المؤرخ المستقل يستطيع أن يضع ذلك كله في إطار حده الأدنى.

كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يدعو دائما إلـــى الالتـــزام بـــالمنهج العلمي ويشدد على ذلك، ويذكر أن من واجبنا أن نطـــأطيء الـــرأس أمـــا أحكامه، وأن نروض النفس علـــى قبولهـــا، وقـــد كتـــب ينبهنـــا إلـــى أن الحقيقة وحدها، على مرارتها، هي التي تمهد لنـــا الطريـــق الســـوي لفهـــم الأصول التاريخية لمشاكلنا، ورسم المسار الصحيح الـــذي مـــن شـــأنه أن يساعدنا، ولـــو بعـــد لأيٍ، علـــى حـــل قضـــايانا القوميـــة علـــى الوجـــه الصحيح.

وقد تميزت كتاباته بنظرة كلية شاملة، تكشف عن مقدرة خاصة على الربط والمقارنة والتركيز، مع سمو فى أسلوب العرض من الناحيتين الإنشائية والموضوعية، وهو أسلوب لا يتأتى إلا لمن أوتى عقلية واعية، تميز بين الغث والسمين، تخطت ثقافتها حدود التخصص الأكاديمى الضيق، وهو ما يبدو واضحا خلال عطائه العلمى.

لقد كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يتميز بذهنية عالية، ثرية بحصيلة من المعرفة التاريخية، يحتار المرء معها كيف يستطيع أن تحتفظ بهذا القدر من التفاصيل والحقائق، وبهذه القدرة على استردادها وتوظيفها، فضلا عن تميزه بالقدرة على التركيز والتفكيك والتحليل، بنظرة نقدية واسعة الأفق، ثم إعادة التركيب وصياغة أصعب الأفكار، بأبسط الألفاظ وأدقها، وبحس أدبى راق وخيال خصب، تسعفه حصيلة غنية من دائرة معارف خاصة فى اللغة والأدب والفلسفة وعلوم السياسة والاجتماع. لقد كان قادرا على النفاذ إلى عمق القضية التى يناقشها فى غير تردد، وعرض رأيه فيها فى غير لبس أو إبهام، ليقول دائما جديدا ومفيدا.

ولم يكن فكره جامدا. كما لم تكن ذهنيته الفذة، فى النظر إلى الأمور وتحليل الأحداث، تنغلق على رؤية محدودة ضيقة، وإنما على استعداد للمراجعة، فيتسع أفقها رحبا ومتحررا، وداعيا إلى التحرر من أسر التقليد والجمود. ففى صدر مؤلفه عن أصول التاريخ العثمانى، دعا إلى طرح النظرة التقليدية التى تدين الدولة العثمانية وتاريخها، وطالب بمراجعة وتعديل هذه النظرة استنادا إلى الوثائق العثمانية الحديثة، حتى يمكن وضع التاريخ العثمانى فى إطاره الصحيح من التاريخ العالمى، كما كتب مقالا يتناول دور العثمانيين فى الحفاظ على التراث الإسلامى.

ولم يكن أحمد عبد الرحيم مصطفى من أنصار الانغلاق على اتجاه واحد فى تفسير التاريخ، وإن أبدى ميلا إلى التفسير الاجتماعى، ومن هنا نادى بضرورة استبعاد المبالغة فى إبراز دور الفرد أو البطل فى صنع التاريخ، إذ كان يرى أن ثمة علاقة ديالكتيكية بين الفرد والمجتمع، وأن كلا منهما يؤثر ويتأثر، وأن الجماهير بدون قيادة، لا تعدو أن تكون ضربا من الغوغائية، كما أن قيادة بدون

جمـــاهير، لا تعـــدو أن تكـــون شخصـــيات أســـطورية عديمـــة الوجـــود الحقيقى.

لقد كان يشدد على أنه لا ينبغي إحاطة الشخصيات التاريخيـــة التـــى ندرسها بالقداسة وكأنها آلهة تمشى على الأرض، كما لا ينبغى أن نحاصرها بالانتقاد المتواصل وكأنها شياطين جُبلت على الشر، ومن هنـــا دعـــا إلـــى التخلص من النزعات العاطفية المتصلة بســـحر الشخصـــيات وجاذبيتهـــا، فالزعماء لا يصنعون الأحداث بقدر ما يفوقون غيرهم فى فهـــم اتجاهاتهـــا، ويتقدمونهم في مجال المبادرة.

لقد دعا إلى تبنى نظرة متوازنة توجب دراسة الشـــخص فـــى إطـــار عصره، وفى إطار الطبيعة البشرية، ومن هنا كان نقده لاتجاه عبادة البطولة وتقديس دور الفرد فى التاريخ، مدخلا علميا للتأكيد علـــى رؤيـــة الفـــرد أو البطل فى إطار عصره ومجتمعه، مما يبرز ميل الأستاذ إلى تبنـــى الرؤيـــة الاجتماعية فى تفسير التاريخ، حيثما تكون هناك ضرورة لذلك، وقد أولـــى هذه النظرة عناية خاصة، من خلال توجيه طلابـــه إلـــى دراســـة الفئـــات والطبقات الاجتماعية، والاهتمام بالخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التى تلعب دورها فى مسار التاريخ، ومن ثم عدم الاهتمام بدراسة البنيان الفوقى وحده، وهو ما يجذب المؤرخين عادة، فلا يمكن فهـــم التطـــورات السياســـية دون الاهتمام بمصادر الثروة وإنتاجهـــا، وبالتشـــكيلات الاجتماعيـــة ونشـــاطها وحركتها.

لقد كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يمتلك جرأة نفس أبيـــة، ونزاهـــة ضمير حى، وقدرة طاغية على التأثير فيمن حوله، فكانوا يستمعون له دائما عندما يتحدث، تفاجئهم صراحته الشديدة، ويعجبون بقدرته علـــى التســـامى وعدم المساومة على الحق والعدل. كان معلما عظيما، وأستاذا ملهما، فـــتح أمام طلابه آفاق معرفة لا تحد، وفكرا علميا متحررا. لقد كان يحلم بـــوطن أكثر تحررا ورفعة وتقدما، فعاش يناضل بقلمه، فى مجال تخصصه، كأنبـــل ما يكون الشرفاء، فى غير تدن ولا مزايدة، لم يكترث لحظوظ الدنيا ومتعها. ورغم اغترابه وانسحابه فى سنوات مرضه الأخير، إلا أنه كان قـــد تـــرك جذوة من روحه فى قلوب طلابه ومحبيه، أظنها لن تنطفئ أبدا..

مؤلفات الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفي

أولاً: الكتب:

(١) توفيق الحكيم، أفكاره وآثاره، مكتبة الآداب، القاهرة (١٩٥٢).

(٢) مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلي ١٨٨٤، رسالة الدكتوراه التي جرت ترجمتها وإجراء بعض التعديلات عليها، وقد نشرتها دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٥.

(٣) مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ ـ ١٩٥٦)، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ١٩٦٦.

(٤) العلاقات المصرية البريطانية من ١٩٣٦ إلي ١٩٥٦، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٨.

(٥) تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلي المعاهدة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.

(٦) حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٧١.

(٧) تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣.

(٨) الخديو إسماعيل وعلاقته بتركيا، رسالة ماجستير مع بعض التعديلات، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.

(٩) في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٢.

(١٠) الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٤، الكويت ١٩٧٨.

(١١) بريطانيا وفلسطين (دراسة وثائقية)، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٦.

(١٢) عصر حكيكيان، سلسلة مصر النهضة (رقم ٢٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠.

(١٣) شخصيات مصرية، تجميع لمقالات نشرت في مجلة الهلال، صدرت عن دار الهلال في عام ١٩٩٣.

(١٤) الثورة العرابية، المكتبة الثقافية (فبراير ١٩٦١).

ثانياً: أبحاث صدرت باللغة العربية:

(١) فصول من كتاب "كفاحنا ضد الغزاة"، القاهرة ١٩٥٦.

(٢) إعادة كتابة التاريخ القومي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣ (١٩٦٧).

(٣) عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي، مجلة تراث الإنسانية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، المجلد الرابع (يوليو ١٩٦٦).

(٤) عبد الرحمن الرافعي وتاريخ الحركة القومية، مجلة المجلة، العدد الستون – السنة الخامسة (القاهرة، يناير ١٩٦٢).

(٥) أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٩- ١٠ (١٩٦٢).

(٦) نظرة جديدة إلي جمال الدين الأفغاني، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون (١٩٧٦).

(٧) شفيق غربال مؤرخاً، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١١ (١٩٦٣).

(٨) الأكراد والوحدة الوطنية في العراق، السياسة الدولية، نوفمبر ١٩٧١.

(٩) أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكي في لبنان، الفصل الرابع عشر من كتاب "الأزمة اللبنانية" الذي أصدره معهد الدراسات العربية في عام ١٩٧٨.

(١٠) مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة ــ الرسالة الثالثة والعشرون (١٩٨٤).

(١١) مشروع اتفاقية الدفاع المشترك (١٩٤٨)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الخامس والسبعون، المجلد الثامن والخمسون (أكتوبر ١٩٩٤).

(١٢) مشروع حلف شرق البحر المتوسط (١٩٤٨)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، المجلد السابع، الكويت (شتاء ١٩٨٧).

(١٣) عبد الرحمن الجبرتي مؤرخاً، من أعمال مؤتمر الجبرتي الذي عقد في القاهرة في عام (١٩٧٥).

(١٤) حفاظ العثمانيين علي التراث الإسلامي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد الثامن، العدد الواحد والثلاثون (صيف ١٩٨٨).

(١٥) ثورة ٢٣ يوليو والاستقلال الوطني، بكتاب: أربعون عاما علـى ثـورة يوليـو، الأهرام (١٩٩٢).

ثالثاً: أبحاث باللغة الإنجليزية:

(1) **History, Change and Arab Culuture;** Journal of World History, UNESCO, XIV, 1972.

(2) **Some Aspects of Egypt's Foreign Relations under Abbas I,** Annals of the Fuculty of Arts, Ain Shams Uni. 1963.

(3) The Break down of the Monopoly System in Egypt after 1841.

(4) The Hekekyan's Paper.

وقد نشر البحثان الأخيران في الكتاب الذي صدر في لندن في عام ١٩٦٨ متضمنا الأبحاث التي أقرتها جامعة لندن(SOAS) بعد تقديمها لمؤتمر تاريخ مصر الحديث الذي انعقد بلندن في عام ١٩٦٥.

رابعاً: كتب انفرد بترجمتها أو اشترك في ترجمتها:

(١) **سيتون وليمز:** بريطانيا والدول العربية: ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٢.

(٢) **نورمان ماكنزي:** موجز تاريخ الاشتراكية، (بالاشتراك)، دار القلم، القاهرة ١٩٦٠.

(٣) **هربرت فيشر:** أصول التاريخ الأوربي الحديث (بالاشتراك)، دار المعارف، القاهرة (١٩٦١).

(٤) ترجم فصولاً من سلسلة تاريخ أفريقيا التي أصدرتها هيئة اليونسكو.

(٥) ترجم عدة فصول في الستينيات أصدرتها مؤسسة فرانكلين ضمن كتاب مختصر تاريخ العالم.

(٦) **هيلين رفلن:** الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر (بالاشتراك)، دار المعارف (١٩٦٧).

(٧) **جب وبوون:** المجتمع الإسلامي والغرب، نشر الجزء الأول في جزأين صدر الجزء الأول منهما عن دار المعارف(١٩٧١)، أما الجزء الثاني فقد طبع في جزأين صدرا في سلسلة تاريخ المصريين التي أشرف علي إصدارها د. عبد العظيم رمضان، تحت رقم (٣٦) القاهرة (إيداع دار الكتب ١٩٩٠).

(٨) ترجم كتاب: لوكاز هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربـــي، دار المعـــارف، القاهرة ١٩٧١.

(٩) راجع ترجمة كتاب: ب. م. هولت: المهدية في السودان، ترجمة: جميل عبيد، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٨.

(١٠) الفتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغـــرب والأنـــدلس، طبعـــة دار ذات السلاسل، الكويت (١٩٨٦). وعنوانه الأصلي: Andrew Hess, The Forgotten Frontier

* * *

المحتويـات

صدر فى هذه السلسلة

١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.

د. يواقيم رزق مرقص .

١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .

د. سامية حسن ابراهيم .

١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤.

د. أحمد دياب .

١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .

د. أحمد عصام الدين .

١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول.

د. أحمد زكريا الشلق .

١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى.

د. حمادة محمود إسماعيل .

١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .

د. لطيفة محمد سالم .

٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

د. عادل حسن غنيم .

٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣،جمعية الانتقام.

د. زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦

د. زكريا سليمان بيومى .

٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .

د. شوقى الجمل .

٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤.

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .

د. على شلش .

٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .

د. يواقيم رزق مرقص .

٢٨- عصر حككيان

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

د. سعيدة محمد حسنى .

٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

د. إسماعيل محمد زين الدين .

٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .

د. حمادة محمود إسماعيل .

٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .

د. أحمد الشربينى السيد .

٣٥- اليهود فى مصر .

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد

٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

د. الهام محمد على ذهنى .

٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .

ماجدة محمد حمود .

٣٨- مصر والحركة العربية .

د. محمد عبد الرحمن برج .

٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .
د. رمزى ميخائيل .
٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .
د. عبد الله محمد عزباوى .
٥٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣.
د. أحمد زكريا الشلق.
٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر
د. محمد صبرى الدالى.
٥٦- الطيران المدنى فى مصر
د. عبد اللطيف الصباغ.
٥٧- تاريخ سيناء الحديث.
د. صبرى العدل.
٥٨- الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة.
د. خالد فهمى.
٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد.
د. مختار أحمد نور .
٦٠ - الفرنسيون فى صعيد مصر.
د. ناصر أحمد إبراهيم.
٦١- حزب الكتلة الوفدية.
د. منصور عبد السميع منصور.
٦٢- الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين .
د.عبد الوهاب بكر.
٦٣- عبد الناصر و السياسة الخارجية الأمريكية.
د. محمد عبدالوهاب سيد احمد.
٦٤- المازنى سياسياً.
د.حمادة محمود إسماعيل.
٦٥- قبل أن يأتى الغرب...
ناصر عبدالله عثمان.